

ملاصح المناخ الاستثماري في الجزائر

مقومات الجذب وعوامل الطرد



عنوان الكتاب

**ملامح المناخ الاستثماري في الجزائر - مقومات
الجذب وعوامل الطرد**

الحجم: 15.5×23.5

عدد الصفحات: 316

من تأليف

الدكتور عمر يحيايوي

© المكتبة الوطنية الجزائرية

ISBN: 978-9969-0-0-0

الإيداع القانوني: جانفي 2024

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة
المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر

دار إيلياء للنشر والتوزيع



دار إيلياء للنشر والتوزيع
ELYAA PUBLISHING HOUSE

حي ميموني حمود 02 برج الكيفان - الجزائر العاصمة - الجزائر

email: elyaa.publishing@gmail.com

www.dariliaa.com

الآراء والأفكار الواردة في هذا الكتاب مصدرها المؤلف
ولا تعبر بالضرورة عن رأي دار إيلياء

محفوظة
جميع الحقوق

2024

ملاّح المناخ الاستثماري في الجزائر

مقومات الجذب وعوامل الطرد

من إعداد:

د. عمر يحيى



دار إيلياء للنشر والتوزيع
ELYAA PUBLISHING HOUSE

المقدمة العامة

تقهيء:

تزايء التنافس بين الءول على استقطاب الاستثمارات الأءنية المباشرة منذ تفاقم أزمة المءيونة الءارجية للبلءان النامية سنة 1982 ءيء تغيرت مصادر التمويل نظرا لتقلص مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيوء المفروضة عليها من قبل البنك الءولي وصندوق النقد الءولي.

ونتيجة لءلك سعت الكءير من الءول الى توفير مناخ الاستثمار الملائم في ظل التءءيات المءملة في ضرورة التكيف مع التطورات العالمية الراهنة بءءا بالعوامة وظهور المنظمة العالمية للتجارة وانتشار التكتلات الإقليمية وانءهاء بالأزمة العالمية الراهنة والءراك الشعبي اللءين ألقيا بظلالهما على كءير من الاقتصاديات.

ولمءارة هذه التطورات قامت الكءير من الءول العربية بإصلاحات اقتصادية وإتباع سياسات اقتصادية ملائمة، واستءءام العءيء من الءوافز إضافة إلى تطوير تشريعاتها القانونية وتهيئة الإطار المؤسسي لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأءنية المباشرة،

ورغم الجهود المبذولة لتهيئة المناخ الاستثماري الا أن تءفقات الاستثمار الأءنبي المباشر لم تكن في مستوى تطلعات الءول النامية والعربية من بينها الجزائر، ومن هذا المنطلق تبرز لنا اشكالية البحث كما يلي:

ماهي أهم ملامح المناخ الاستثماري في الجزائر؟

وتتفرع من هذه الاشكالية الأسئلة التالية:

- ماهي شروط المناخ الاستثماري الملائم؟
- هل يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الوسائل الفعالة في تحقيق التنمية؟
- ما هي أهم أنواع الاستثمارات التي تشكل أولوية بالنسبة للاقتصاد الجزائري في المراحل القادمة؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في تعريف المستثمرين الأجانب والمحليين بمناخ الاستثمار في الجزائر، وكذا تأثير الأوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة على مناخ الاستثمار في الدول العربية مع التركيز على الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والحراك الشعبي في الدول العربية.

اهداف الدراسة:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- الوقوف على واقع المناخ الاستثماري بالدول العربية.
- عرض وتقديم الإطار الفكري والنظري لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال ما تناوله المفكرون الاقتصاديون في أدبياتهم عبر مختلف المدارس.
- الاستفادة من تجارب الدول العربية، في مجال جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا الاستفادة من الأزمات التي مرت بها لغرض تجنب وقوعها في الجزائر.

- تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، واستعراض جوانب القوة والضعف في بيئة أداء الأعمال في الجزائر بهدف وضع استراتيجية تسمح بالمنافسة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأوضاع العالمية الراهنة.

المنهج المتبع:

لمعالجة موضوع البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة.

الأدوات المستخدمة في الدراسة: تم استخدام الأدوات التالية:

- أدوات التحليل الاقتصادي الكلي، كالاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، التضخم، ميزان المدفوعات، الصادرات، الواردات، الناتج الداخلي، النمو الاقتصادي ... إلخ.
 - القوانين والتشريعات المتعلقة بمجال الاستثمار والاتفاقيات الدولية المبرمة بين الجزائر والدول الأجنبية، فيما يتعلق بترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي.
 - لإحصاءات والتقارير والدوريات والنشريات المتعلقة بموضوع البحث، التي تم الحصول عليها من مختلف المصالح والهيئات الرسمية الجزائرية وهي:
- ✓ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (ANDI)
 - ✓ (ONS) الديوان الوطني للإحصائيات.
 - ✓ بنك الجزائر.

بالإضافة إلى تقارير الهيئات الدولية والعربية وهي:

✓ تقرير الاستثمار (UNCTAD)

✓ تقارير صندوق النقد الدولي (FMI)

✓ تقارير البنك العالمي.

✓ تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

✓ تقارير صندوق النقد العربي.

✓ تحليل البيانات المتوافرة من إحصاءات وأرقام، محصل عليها من مختلف المراجع، ومواقع الانترنت.

هيكل البحث:

على ضوء الفروض والأهداف الأساسية للبحث، ستم معالجة موضوع الدراسة بعد المقدمة في ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول تطرق لدراسة المناخ الاستثماري، حيث تناول المبحث الأول تحديد مفاهيم ومكونات ومؤشرات تقييم مناخ الاستثمار، وفي المبحث الثاني تطرقنا لعلاقة مناخ الاستثمار بالتطورات العالمية الراهنة ومدى تأثيرها على المناخ الاستثماري في الدول العربية بدءاً بأثر العولمة وتوسع نشاط الشركات دولية النشاط ثم أثر الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وأثر التكتلات الإقليمية على مناخ الاستثمار، وفي الأخير تحدثنا عن تأثير الأزمات المالية والسياسية مركزين على الأزمة المالية العالمية الراهنة وأحداث الربيع العربي على مناخ الاستثمار في الدول العربية.

وتناول الفصل الثاني الدراسة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول مفهوم الاستثمار الأجنبي وخصائصه وأشكاله وآثاره أما المبحث الثاني فتطرق لأهم النظريات المفسرة لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخصصنا الفصل الثالث لتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر حيث قسم الى مبحثين خصصنا المبحث الأول لخلفية تاريخية حول الاقتصاد الجزائري للفترة السابقة للدراسة من 1962 إلى 2001، تطرقنا فيها لمراحل تطور الاقتصاد الجزائري وظروف ومبررات اتجاهه للخصوصية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم تناولنا تطور قوانين الاستثمار من سنة 1962 إلى 2002 وحصيلة الاستثمار في هذه الفترة، وخصص المبحث الثاني لتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر بدءا بتقييم المؤهلات والفرص الاستثمارية مع تقديم اقتراحات للفرص الأنسب في المراحل القادمة، ثم قمنا بتقييم الجهود المبذولة لتهيئة مناخ الاستثمار وفي الأخير تحدثنا عن تطور موقع الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية مع تبيان المعوقات والعراقيل التي تواجه المستثمرين.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لمناخ الاستثمار

تقهيء:

تسعى غالبية الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره وسيلة تمويل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي قد أصبحت هدفاً رئيساً، حيث يعد بديلاً للقروض الأجنبية في عمليات التمويل الدولية ويتميز بأهمية كبرى بالنسبة لسياسات التنمية والإصلاح الاقتصادي.

وتعتمد قدرة أي دولة على جذب الاستثمارات الأجنبية على توافر مقومات محددة ومزايا نسبية عالية لا غنى عنها لضمان المنافسة في هذا المجال، ولهذا تجتهد الدول في التعرف على نواحي القوة والضعف في بيئتها الاستثمارية، والتعرف على مستوى تنافسيتها لرفع قدرتها على جذب الاستثمارات، ومن أهم مصادر دراسة مناخ الاستثمار وتقييمه في الدول المختلفة، تلك التقارير التي تصدر عن عدد من الوكالات والمنظمات والمعاهد العالمية، ويكون محور تركيزها تقييم مستوى تنافسية الدول في مجال الاستثمار، وقياس مدى جاذبيتها للمستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب.

وتتباين جهود الدول في رصد وتقييم بيئة الاستثمار فيها، وذلك حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها، لذا تبقى جهود الدول في التغلب على التحديات وتذليل العقبات قاصرة وغير ناجعة ما لم تتم بشكل دوري ومستمر من حيث الدراسة، وصياغة الحلول العملية التي تتلاءم مع طبيعة كل اقتصاد ومجتمع، ثم المتابعة الجادة لتنفيذ تلك الحلول، وللتعرف أكثر على مناخ الاستثمار في الدول العربية سنعالج في

هذا الفصل المفاهيم الخاصة بمناخ الاستثمار المتمثلة في مفهومه ومبادئه ثم مكوناته ومؤشرات تقييمه في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسنخصصه لتأثير التطورات العالمية الراهنة على مناخ الاستثمار بدءاً بتأثير التوسع في نشاط الشركات متعددة الجنسيات وتنامي ظاهرة العولمة على مناخ الاستثمار ثم نبين تأثير انتشار التكتلات الإقليمية وكذا أثر الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على مناخ الاستثمار، وأخيراً سيتم معالجة أثر كل من الأزمة المالية العالمية الراهنة منذ 2008، ونتائج الحراك السياسي في الدول العربية على مناخ الاستثمار فيها.

المبحث الأول: عموميات حول مناخ الاستثمار:

يعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة وقد تطور مفهومه بحسب التغيرات السياسية والاقتصادية والتنظيمية، ذلك أن الشركات العالمية شديدة الحساسية لكل متغيرات المناخ الاستثماري، ونظرا لأهمية مناخ الاستثمار سنتطرق لمفاهيمه ومكوناته وكذا مؤشرات تقييمه.

المطلب الأول: تحديد المفاهيم:

تزايد الاهتمام بـ «مناخ الاستثمار» مع تطور العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة لكونه من أهم عوامل النمو الاقتصادي، غير أن هناك اختلافات في تحديد مفاهيمه لهذا كان من الضروري التعرض لمفهومه والوقوف على مبادئه.

الفرع الأول: تعريف مناخ الاستثمار:

هناك أكثر من تعريف للمناخ الاستثماري نذكر منها:

حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ينصرف تعبير مناخ الاستثمار الى «مجملة الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومتراصة، بعضها ثابت أو شبه ثابت، إلا أن غالبيتها ذات

طبيعة متغيرة ومن ثم تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، مما يخلق بالتفاعل مرة وبالتداعي مرة، أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصلتها الى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال»⁽¹⁾

يربط هذا التعريف مناخ الاستثمار بمجمل الظروف السياسية والاقتصادية والقانونية التي تؤثر في توجهات رأس المال.

«مناخ الاستثمار هو مناخ عام ومستمر يضمن نشاط المنشآت الاقتصادية على نحو ديناميكي دائم يجتذب الاستثمارات، فالمناخ الجيد للاستثمار لا يحتاج لتشريعات خاصة أو استثنائية لجذب بعض الاستثمارات، بل تكون مجمل تشريعاته مشجعة للاستثمار وهو يشمل جميع جوانب نشاط الشركة ومحيطها الذي تنشط فيه منذ إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وتأمين الموافقات و التراخيص وتأمين التمويل و مستلزمات التشغيل، وتسويق الإنتاج في الداخل والخارج، والتعامل النقدي و المالي و الضريبي بل و حتى مجمل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية العامة التي تنشط الشركة فيها فتؤثر عليها سلبا وإيجابا»⁽²⁾ يربط هذا التعريف مناخ الاستثمار بالمتغيرات المحيطة بالشركة من إمكانيات و معلومات.

«هو محصلة تلك المجموعة من المتغيرات والعوامل التي تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين هما: مجموعة العوامل البيئية المرتبطة بالمجتمع بما يحتويه من أفراد ومنظمات وقطاعات واتجاهات سياسية واقتصادية واجتماعية، ومجموعة السياسات الحكومية المعلنة بما تحتويه من اتجاهات ومؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية»، ويظهر الواقع العملي صعوبة في محاولة الفصل بدقة بين عناصر متغيرات كل مجموعة على حدى نظرا

(1) علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، العدد 34، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 5 .

(2) سمير سعيغان، مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا، ط1، دار نشر القرن 21، دمشق، سوريا، 2000، ص 108.

لأن المناخ الاستثماري يعبر عن بيئة، والبيئة هي نظام مفتوح تتفاعل فيه كافة هذه العناصر مجتمعة، كما أنها تتفاعل مع غيرها من البيئات المتبادلة والمتجاورة أيضا،⁽¹⁾

يربط هذا التعريف مناخ الاستثمار بعوامل تتعلق بالمجتمع وعوامل مرتبطة بالحكومة.

يعرف مناخ الاستثمار حسب تقرير التنمية العالمي لسنة 2005 الصادر عن البنك الدولي بأنه «مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة مربحة ويشير التقرير إلى أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصادقية تمارس تأثيرا قويا على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة وبدرجة أكبر توفر الأمن والاستقرار وبخاصة أمن حقوق الملكية ودرجة التقيد باللوائح التنظيمية والقوانين ونظام الضرائب التي تترك آثارا بالغة الأهمية على التكاليف والمخاطر»⁽²⁾

من خلال هذه المفاهيم، نستطيع أن نقول أن مناخ الاستثمار هو مفهوم مركب ومتطور، يشير إلى جوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنية التحتية، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية.⁽³⁾

(1) سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، ط 1 الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1986، ص 285.

(2) غريب بولرباح، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2012، ص 106.

(3) محمد داودي، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية، المؤتمر الدولي العاشر حول «التوجهات الحديثة في تمويل التنمية»، بيروت، لبنان، 11-13 أفريل 2011، ص 5.

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للمناخ الاستثماري:

تتمثل المبادئ الأساسية لوضع مناخ استثماري مشجع لترقية الاستثمارات الأجنبية في الشروط التالية: شرط الشفافية والتناسق، شرط الحركية، شرط الاستقرار.⁽¹⁾

أولاً: شرط الشفافية والتناسق وقانون الاستثمار: يقتضي أن تكون المعلومات المتعلقة بالاستثمار وسيلة متوفرة ومنتظمة، وبدون تمييز أو تضارب، أين يمكن لجميع المستثمرين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين للحصول عليها والاستفادة منها، ويتطلب هذا الشرط تحقيق ما يلي:

1. تقنين نظام أو شبكة معلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي يدعى بقانون الاستثمار، ويعدّ استقرار قوانين الاستثمار من الضمانات الأساسية التي يحرص المستثمر الأجنبي على توافرها من أجل الاطمئنان والإقدام على الاستثمار، حيث لا يتوقع تدفق الاستثمارات الأجنبية على إقليم بلد تتميز تشريعاته بالغموض.⁽²⁾

2. إنشاء جهاز يتولّى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات، ويجب أن يتضمن نظام ترقية الاستثمارات في البلدان النامية على مبدئين يعتبران ميزتين أساسيتين لشرط الشفافية والتناسق⁽³⁾ وهما:

(1) عبد المجيد تيباوي، مصطفى بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري: حالة الجزائر، ملتقى دولي حول «متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية»، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 17-18 أبريل 2006، ص 242.

(2) علي كريمي، النظام القانوني لانتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1990، ص 126.

(3) سامية دحماني، تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية 1988-1998، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2001، ص 124.

أ. مبدأ حرية الاستثمار: يضمن تحقيق استثمار معين عمومي كان أو خاص، محلي أو أجنبي بدون أي تمييز أو تصريح رسمي مسبق، وذلك في إطار احترام التشريعات القانونية المتعلقة بحماية الصحة العمومية و المحيط و المستهلك .

ب. مبدأ عدم التمييز: يضمن أن تكون المعاملة نفسها بين كافة المستثمرين، و ذلك من حيث الحقوق و الواجبات المرتبطة بالاستثمار، ولا تعدد كافة الإجراءات التحفيزية شرطاً ضرورياً مقارنة بأهمية ضمان دوام استمرارية مبدأ حرية الاستثمار باعتباره شرطاً كافياً، و لخلق مناخ محفز على الاستثمار ينبغي تهيئة الأرضية الملائمة لاستقطاب الاستثمارات، وإقامة نظام تحفيز شفاف و متناسق، مع عدم التمييز بين المستثمرين .

إن إقامة نظام خاص لتشجيع الاستثمار في إطار مبدأ عدم التمييز يتطلب تغطية معيارين أساسيين وهما:

➤ معيار التطابق: يقتضي وجود تناسق بين النظام الخاص بتشجيع الاستثمار (الامتيازات الممنوحة) و بين الأنشطة المستفيدة من تطبيق ذلك النظام .

➤ معيار تلقائية التعاقد: تم إدراجه قصد ضمان التطبيق السليم والصّارم لمعيار التطابق في إطار إقامة نظام تشجيع الاستثمارات، وللتقليل من العراقيل التالية: الحذر و التحكيم اللذان غالباً ما يكونان نتيجة للبيروقراطية و القطيعة، وكذلك ثقل إجراءات التنفيذ و التحكيم في حالة وجود نزاعات .

ثانياً: شرط الحركية⁽¹⁾: يتعلّق أساساً برأس المال وأدرج هذا الشرط لضمان حرية حركات رؤوس الأموال المستثمرة و العوائد الناجمة عنها، ويستلزم وضع هذا الشرط عدداً معيناً من المبادئ وهي:

1. مبدأ آلية أو تلقائية التحويل: يضمن حرية تحويل رؤوس الأموال والعوائد والأرباح المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية إلى البلد الأصلي دون ترخيص أو تصريح مسبق، كما يمكن هذا المبدأ رؤوس الأموال من التمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية .

2. مبدأ حرية الدّخول إلى سوق العملات الصّعبة: يضمن تحقيق آلية تحويل رؤوس الأموال والعوائد ودوامها، و يستوجب تحقيق هذا المبدأ في بلد يعرف مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق ما يلي:

- وضع ميكانزمات تحرير سوق الصّرف الذي يشجّع على تحقيق القابلية التامة لتحويل العملة مع معدّل و حيد.
- تحرير التجارة الخارجية و ذلك بغرض ضمان التّموين الصّوري لتحقيق واستغلال المشاريع الاستثمارية.
- إقامة سوق مالي مفتوح لرؤوس الأموال الأجنبية .

ثالثاً: شرط الاستقرار: لهذا الشرط دور بارز في تهيئة العلاقات الاقتصادية و السّياسية و حتّى الثّقافية لبلد ما مع العالم الخارجى، حيث يعنى ضمان الاستقرار السّياسى والاقتصادى والاجتماعى والقانونى من جهة، و دوام الضّمانات الممنوحة للمستثمرين من خلال نظام ترقية الاستثمار من جهة أخرى.

(1) المرجع السابق، ص 124.

المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار:

تعرف مكونات مناخ الاستثمار على أنها مجموعة متغيرات تحيط بالمشروع وتؤثر بقراراته لكنها تخرج عن سيطرته⁽¹⁾ وبالتالي فإن مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤثرات التي يمكن ان تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة معينة.⁽²⁾ ويمكن تقسيم المكونات الى يلي:

الفرع الأول: النظام الاقتصادي والسياسي والبيئي والمؤسسي:

فكلما كانت هذه الأنظمة موالية للاستثمار كلما أدت إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح وتتمثل هذه الأنظمة فيما يلي: أولاً: النظام الاقتصادي: تلعب المكونات الاقتصادية دورها الكامل بمجرد وجود إطار عام لسياسات استثمارية يمكنها من ذلك⁽³⁾ وفي هذا الإطار يمكن تصنيف المكونات الاقتصادية التقليدية حسب الحافز الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات في دولة ما إلى⁽⁴⁾:

◀ عوامل السوق: وتعلق بحجم السوق ومعدل الدخل الفردي ومعدل نمو السوق، والمقدرة على الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية، وتفضيلات المستهلك وهيكل السوق.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2011، ص9.

(2) ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الجندول، العدد 24، جامعة منتوري، قسنطينة، سبتمبر 2005، ص5.

(3) فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والتحديات، دراسة مقارنة، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص22.

(4) خزامي عبد العزيز الجندي، الإستثمار في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق، مجلد26، العدد2، سوريا، سنة2010، ص ص635-636.

◀ عوامل الموارد: وتتعلق بالموارد الخام وتوفرها بالبلد المضيف وحجم العمالة وكلفتها وأنواعها، ومدى توافر التكنولوجيا والبنية التحتية من الاتصالات والطرق والمنافذ البحرية والبرية والجوية وغيرها.

◀ عوامل الكفاءة: وتتعلق بالأرباح الناتجة عن استغلال الإنتاجية والتكاليف التنافسية، كلفة الأصول والموارد البشرية وكلفة مدخلات الإنتاج الوسيطة وخدمات الاستثمار وفاعلية الدولة المضيفة بالتجمعات الإقليمية والاتفاقيات الثنائية.

وتجدر الإشارة الى أن المكونات الاقتصادية تشمل العديد من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد القومي وتمثل في:

1. درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي:

فكلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كلما كان الاقتصاد القومي جاذبا للاستثمار والعكس صحيح حيث يساهم الانفتاح على الاقتصاد العالمي وإتباع نظم الحرية الاقتصادية في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد⁽¹⁾، ويستدل على درجة الانفتاح الاقتصادي من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات الى الناتج القومي⁽²⁾ حيث كلما ارتفعت النسبة دلت على ارتفاع درجة الانفتاح التجاري، ويستدل أيضا بنسبة الصادرات الى الناتج القومي حيث كلما كانت كبيرة دلت على جاذبية الاقتصاد القومي والعكس صحيح⁽³⁾.

(1) حسن مهدي صائب، الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 3، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2009، ص 118.

(2) فريد أحمد قبلان، مرجع سابق، ص 23.

(3) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 196.

2. القوة التنافسية للاقتصاد القومي:

كلما كان المركز التنافسي في حالة تحسن كلما كان ذلك مدعاة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ويستدل على ذلك من زيادة معدل نمو الصادرات من سنة لأخرى، وكذلك الرقم القياسي لأسعار الصادرات فكلما اتجه الى الانخفاض كلما دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد القومي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁾ ويمكن الاستدلال أيضا بزيادة معدل العائد على الاستثمار بشرط أن يكون متوسط معدل العائد على الاستثمار أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق⁽²⁾.

3. مدى القدرة على تحمل الأعباء المفروضة على الاقتصاد القومي: كلما تميزت إدارة الاقتصاد القومي بالكفاءة والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كلما كان الاقتصاد القومي قادرا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن الاستدلال على ذلك من مستوى الاحتياطيات الدولية الرسمية من الصرف الأجنبي لدى البنك المركزي والتي توضح مدى قدرته في استخدام هذه الاحتياطيات كمصدر للتمويل⁽³⁾ كما أن زيادتها تساهم في إشاعة درجة من الثقة لدى الأسواق في قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزاماته الخارجية⁽⁴⁾، كما يمكن الاستدلال على مدى القدرة على تحمل الأعباء المفروضة على الاقتصاد القومي بانخفاض نسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى معدل تغطية حصة الصادرات للواردات فكلما كانت عدد شهور تغطية الواردات كبيرا كلما

(1) فريد أحمد قبلان، مرجع سابق، ص 25.

(2) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 197.

(3) مجدي الشوربجي، اختبار استدامة عجز ميزان الحساب الجاري للاقتصاد المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف-خريف 2011، ص 171.

(4) بلقاسم زايري، إدارة احتياطيات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، شتاء 2008، ص 15.

دل ذلك على كفاءة الاقتصاد القومي وازدياد قدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.⁽¹⁾

4. قوة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه ونموه:

تتجه الاستثمارات الأجنبية نحو الاقتصاديات القوية، وتبتعد عن الاقتصاديات الضعيفة، ويمكن التعرف على قوة الاقتصاد لأي دولة من خلال مجموعة من المؤشرات تتمثل في:

- معدل النمو الاقتصادي: زيادة هذا المعدل يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد، وينتج عنه زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.⁽²⁾
- معدل التضخم: تؤثر معدلات التضخم على سياسات التسعير وحجم الأرباح، ومن ثم على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات الأجنبية، فضلاً عن أن ارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة يؤثر على مناخ الاستثمار ويصبح طارد للاستثمار والعكس صحيح.⁽³⁾
- معدل نمو الاستهلاك: إن انخفاض معدل نمو الاستهلاك وخاصة الاستهلاك الجاري الحكومي والأسري في أي دولة يعكس مدى التحسن في قدرة الدولة على إدارة اقتصادها القومي (من خلال ضبط الإنفاق وتوجيهه نحو الأولويات الاقتصادية المختلفة)

(1) صفوت عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة للآثار المحتملة لإتفاق (TRIMS) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية، غرفة تجارة وصناعة دبي، 9-11 ماي 2004، ص 1778 .

(2) مجدي الشوربجي، مرجع سابق، ص 173 .

(3) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص ص 198 - 199 .

وينعكس انخفاض ذلك المعدل إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- معدل تغطية الصادرات للواردات: إن ارتفاع هذا المعدل يعني المزيد من قدرة الدولة على مواجهة وارداتها بأقل صادرات ممكنة، وبذلك فإن اتجاه هذا المعدل نحو الارتفاع ذو أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁾.

عناصر اقتصادية أخرى: وتتمثل في

- العمالة: تسعى المؤسسات للبحث عن العمالة منخفضة التكاليف من أجل تعظيم الربحية، ونظرا للقيود الدولية المفروضة على تنقل اليد العاملة أدى ذلك إلى اختلاف مستويات الأجور بين الدول، وعليه الدول التي بها عمالة مؤهلة، مدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجذب الاستثمار إليها⁽²⁾.
- البنية الأساسية: ويتعلق الأمر بالطرق والجسور والموانئ والمطارات ومدى صلاحيتها، لأن تدفق السلع والخدمات والمعلومات يتوقف عليها حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار⁽³⁾، مع الإشارة إلى إمكانية أن تكون هياكل البنية الأساسية موضوعا للاستثمار من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منفردة أو بالتعاون مع المؤسسات الكبيرة⁽⁴⁾.

(1) فريد أحمد قبلان، مرجع سابق، ص 30-31.

(2) غريب بولرباح، مرجع سابق، ص 102.

(3) حسن مهدي صائب، مرجع سابق ص 120.

(4) عبد المجيد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، ملتقى حول «المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية»، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 8-9 أبريل 2002، ص 147.

كما لا يمكن إغفال أهمية الإتصالات كبنية تحتية للتكنولوجيا حيث يعتبر القطاع الداعم للنشاطات الاقتصادية الأخرى.⁽¹⁾

- مدى كفاءة المؤسسات المالية: تتمثل في مدى قوة القطاع المالي والمصرفي وأداء بورصة الأوراق المالية في إدارة المشروعات الدولية المتنافسة⁽²⁾ كما أن استقلالية البنوك المركزية، من حيث العلاقة بالسلطة السياسية تعتبر جانبا مهما من أي إصلاح نقدي مؤسسي.⁽³⁾

- الحوافز الضريبية: رغم أن الحوافز الضريبية قد فقدت الكثير من أهميتها، ولكن لا يعني هذا عدم الاهتمام بتقديم الحوافز الضريبية، فهذه الحوافز مطبقة في كافة دول العالم بدون استثناء وهي تعمل في جو من التفاعل بينها مع بقية عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الأساسية، وهي بهذا الشكل لا تلعب دورا حاسما في اتخاذ قرار الاستثمار في دولة ما ولكنها مكمله له⁽⁴⁾.

ثانيا: النظام السياسي:

يعد توافر مستوى معقول من الاستقرار السياسي واستقرار الاقتصاد الكلي العتبة الضرورية للتولوج الى مناخ استثماري سليم⁽⁵⁾، ويستدل

(1) بلقاسم زايري، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد3، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ديسمبر2005، ص68.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العددالفصلي رقم1، سنة2011، مرجع سابق، ص9.

(3) عبد المنعم السيدعلي، استقلالية البنوك المركزية، مع اشارة خاصة الى البنك المركزي العراقي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 57-58، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، شتاء- ربيع2012، ص140.

(4) محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمارالأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد6، جامعة حسيبة بن بوعلي، السداسي الأول2009، صص318-319.

(5) عادل عيسى الوزني، دور الغرف الصناعية والتجارية والزراعية العربية في جذب الاستثمارات

عليه بتميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار الأمني وضمان عدم التعرض لمخاطر المصادرة والتأميم⁽¹⁾، وانعدام المنازعات الإقليمية التي تزيد من احتمالات قيام الحروب⁽²⁾ وعدم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي⁽³⁾ إضافة إلى مستوى الدعم الشعبي الذي تحظى به الحكومة، ومدى تدخل الجيش، ومدى الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية تحت مظلة مؤسسات المجتمع الدولي⁽⁴⁾، ودرجة تفشي الفساد حيث قد يكون الفساد إدارياً أو فساداً سياسياً حيث يشير الأول إلى وجود فساد في سلوك العاملين في الحكومة الذين يحاولون الاستفادة من انتشار البيروقراطية في المؤسسات الحكومية بهدف تحقيق مكاسب خاصة تتمثل في رشاي⁽⁵⁾ حيث تمثل هذه الأخيرة بنود غير منظورة تؤدي إلى ضياع ما يوفره المشروع من مزايا وإعفاءات ضريبية لهذا يطلق عليها اصطلاحاً (الضريبة السوداء)⁽⁶⁾، ويشير الثاني إلى ممارسة الفساد على مستوى السياسيين للوصول إلى السلطة حيث يرتبط باختلاس الأموال العامة⁽⁷⁾.

الأجنبية المباشرة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 5، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص 107.

(1) أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة: الأردن كنموذج، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 3، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، ديسمبر 2005، ص 93.

(2) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 146.

(3) فريد أحمد قبلان، مرجع سابق، ص 21.

(4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2011، مرجع سابق، ص 9.

(5) أميرة محمد عمارة، دور التعليم في مكافحة الفساد في الدول النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 57-58، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، جمهورية مصر، شتاء - ربيع 2012، ص 88.

(6) سامي عفيفي، مرجع سابق، ص 286-287.

(7) أميرة محمد عمارة، مرجع سابق، ص 88.

ثالثا: النظام البيئي والمجتمعي:

يتمثل في القيم والعادات التي تحكم سلوك المجتمع والاحتمالات المتوقعة لتغيرها⁽¹⁾ حيث كلما انطوى النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الإيجابية والمواتية للاستثمار الأجنبي المباشر كلما كان جاذبا له والعكس صحيح، ويشمل مؤشرات عديدة من بينها: معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد السنوي ومعدلات التشغيل والبطالة، قوانين العمل السارية والتي تنعكس على تكلفة العمالة وسرعة وبساطة إجراءات التعامل معها وتشغيلها، مستوى ثقة المستهلكين، مؤشرات ذات صلة بالصحة العامة ومعايير السلامة والتعليم والحصول على مياه شرب نقية والكهرباء والاتصالات وغيرها⁽²⁾.

رابعا: النظام المؤسسي:

ويتكون من عدة عناصر وهي:

- النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي: فكلما كان النظام الإداري يتميز بسلسلة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكتبية ومعوقات إدارية كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح .
- المنظمون: كلما توافر عدد كاف من المنظمين الأكفاء كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.
- نظام المعلومات الاستثمارية: كلما أتاح البيانات والمعلومات الاستثمارية بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالذقة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى ذلك الى جذب الاستثمار والعكس صحيح⁽³⁾.

(1) سامي عفيفي، مرجع سابق، ص 285.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2011، مرجع سابق، ص 10.

(3) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 193.

ويمكن القول أن المكونات المؤسسية تشمل كافة العوامل التي تتعلق ببيئة أداء الأعمال المتمثلة في آليات تأسيس المشاريع واستخراج تراخيص البناء وتوصيل مرافقه وتسجيل الملكية العقارية والحصول على المعلومات الائتمانية وآليات توظيف العاملين والاستغناء عنهم ومرونة دفع الضرائب وسهولة التجارة عبر الحدود ومدى الالتزام بإنفاذ العقود التجارية بما في ذلك مدى استقلالية النظام القضائي ونزاهته وسرعة بته في النزاعات القضائية وأخيرا آليات حماية المستثمر والإفصاح عن البيانات والقوائم المالية للشركات ومدى سهولة خروج المستثمر من السوق وتصفية نشاطه وإغلاق مشروعه في حالة فشله⁽¹⁾.

الفرع الثاني: قوانين وتشريعات الاستثمار:

هي عبارة عن القانون الرئيسي للاستثمار بالإضافة إلى مجموعة القوانين والتشريعات المكملة ويلاحظ في هذا المجال أنه:

- كلما كان هناك قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح وعدم التضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات الصلة⁽²⁾، وكلما كان متضمنا لضمانات كافية من عدم مصادرة أو تأميم وخلافه، ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول وخروج رؤوس الأموال، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر⁽³⁾.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2011، مرجع سابق، ص 10.

(2) مولاي لخضر عبد الرزاق، شعيب بنونة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010، ص 142.

(3) صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص 1780.

- كلما اتجه قانون الاستثمار إلى تحرير الاستثمار في المناطق الحرة من كل القيود وعمل على تسهيل ادارة تلك المناطق كلما كان جاذبا للاستثمار.⁽¹⁾
- كلما أدت القوانين والتشريعات إلى حماية الملكية الفكرية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر⁽²⁾.

الفرع الثالث: السياسات الاقتصادية الكلية:

يثير التغير المستمر في السياسات الاقتصادية البلبلة وعدم الثقة لدى المستثمرين الأجانب الذين يهتمون بعناصر الأمان والاستقرار قدر اهتمامهم بمعدلات الربح التي يتوقعون الحصول عليها⁽³⁾ وأهم هذه السياسات هي: أولاً: السياسة المالية: يمكن النظر إليها بأنها جاذبة للاستثمار كلما كانت السياسة الضريبية تحمل الإعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة، وكلما كان السعر الضريبي مناسباً ولا يحمل عبئاً ضريبياً كبيراً يثقل كاهل المستثمر، كما أنه من الضروري أن تكون واضحة ومرنة، وتكون السياسة المالية جاذبة أيضاً للاستثمار كلما كانت سياسة الإنفاق العام تتجه إلى تقوية البنية الأساسية، وتبتعد عن تشويه هيكل الأسعار، والعكس صحيح، وكلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة ولا يؤدي إلى تضخم مرتفع، ولا يؤدي إلى انكماش وكساد كبير، كلما كان جاذباً للاستثمار⁽⁴⁾.

(1) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 193.

(2) غريب بولرباح، مرجع سابق، ص 104

(3) عدنان غانم، لبنى المسيلي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 2، جامعة دمشق، سوريا، ص 175

(4) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 194

ثانيا: السياسة النقدية: كلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح، ويتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، والمهم أن تكون متوافقة مع التغير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب وتتسم بالاستقرار كما أن روتينية اجراءات التعامل في سوق الصرف تحول دون انسياب الاستثمارات الأجنبية الى الدولة⁽¹⁾ اضافة الى أن انخفاض قيمة سعر الصرف يحسن من موقف البلد في السوق الدولية ويؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر⁽²⁾.

ثالثا: سياسة التجارة الدولية: كلما كانت تلك السياسة تحريرية، محفزة لتنمية الصادرات ومشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التصدير كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت تلك السياسة تحريرية للواردات ومرنة، وتعمل على إزالة القيود الكمية، وتتجه إلى معدلات منخفضة للتعريفات الجمركية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح⁽³⁾.

رابعا: السياسة السعرية: كلما كانت تحريرية، وعملت بآليات السوق في تحديد الأسعار بحرية، كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح.

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار:

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين الى الأوضاع في دولة ما كموقع

(1) سامي عفيفي، مرجع سابق، ص 286

(2) Bekhechi Ghaouti&Ali Bouchenna,La politique d'investissement: Cadre d'émergence d'un développement durable, **Le premier colloque national sur les réformes économiques en Algerie**et la pratique du Marketing,centre universitaire,Béchar,le 20-21 Avril2004,sans numérotation

(3) عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 195.

للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ورغم أن هذه المؤشرات غير دقيقة ولا تخلو من الأخطاء إلا أنها ذات فائدة في اتخاذ القرارات وتمثل أهم المؤشرات فيما يلي:

الفرع الأول: المؤشرات الدولية: تتمثل في:

أولاً: مؤشرات تقويم المخاطر القطرية: تهدف الوكالات والهيئات المهمة بتحليل وتنقيط المخاطر القطرية إلى السماح للمستثمرين باتخاذ قرارات للاستثمار بطريقة موضوعية من خلال تصنيف الدول على أساس المخاطر التي تواجهها⁽¹⁾ وتوجد مجموعة من المؤشرات تتمثل في: 1. المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر شهرياً عن مجموعة PRS GROUP الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار في أو التعامل تجارياً مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها، يستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50٪ من المؤشر المركب ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية 25٪ ومؤشر تقويم المخاطر المالية 25٪⁽²⁾، والعوامل التي يقيسها المؤشر هي المخاطر السياسية والاقتصادية والتمويلية.⁽³⁾

(1) زايري بلقاسم، البشير عبد الكريم، أثر المخاطر القطرية في الاستثمارات الأجنبية: حالة الجزائر (دراسة قياسية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، ربيع 2010، ص 34.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2002، ص 129.

(3) غريب بولرباح، مرجع سابق، ص 107.

دليل المؤشر⁽¹⁾:

- من صفر إلى 49,5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا .
- من 50,0 إلى 59,5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة .
- من 60 إلى 69,5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة .
- من 70,0 إلى 79,5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة .
- من 80,0 إلى 100,0 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا .

2. مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية: يصدر عن مجلة اليورومني مرتين سنويا في (مارس وسبتمبر)، لغرض قياس المخاطر القطرية لجهة قدرة القطر على الإيفاء بالتزاماته المالية، ويتكون من تسعة عناصر هي: المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقويم الائتماني للقطر، توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل، توافر التمويل للمدى القصير، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل، ويشير دليل المؤشر إلى أنه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل⁽²⁾.

3. مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقويم القطري: يصدر عن مجلة الانستيتيوشنال انفستور مرتين سنويا (مارس وسبتمبر) منذ عام 1998، ويتم تصنيف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100، وكلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة، وتقسم الدول إلى ثلاث

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2002، مرجع سابق، ص129.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2001، ص130.

درجات: مجموعة المخاطرة المعتدلة، مجموعة المخاطرة المرتفعة، مجموعة المخاطر المرتفعة جدا.⁽¹⁾

4. مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية: يصدر منذ 1996 عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (كوفاس) وقيس مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية⁽²⁾، ويستند الى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى، وصنف دليل المؤشر إلى:

■ درجة الاستثمار A: وتقسم إلى أربعة مستويات:

A1: البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، وأن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.

A2: احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية اقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1 .

A3: بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2003، ص 78.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2005، ص 67.

A4: سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ورغم ذلك، فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

■ درجة المضاربة: وتنقسم إلى ثلاثة مستويات:

B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلاً.

C: قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلاً.

D: ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جداً أكثر سوءاً.⁽¹⁾

5. مؤشر وكالة دان اند برادستريت للمخاطر القطرية: يقيس المخاطر المرتبطة بعمليات التبادل التجاري عبر الحدود.

ثانياً: مؤشر التنافسية العالمية: يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع (122) مؤسسة عالمية ويعتبر أداة هامة في توجيه السياسات الاقتصادية وقرارات الاستثمار وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة أداء الأعمال⁽²⁾ ويتكون من مؤشرين فرعيين:

◀ مؤشر النمو للتنافسية⁽³⁾ «يستند إلى ثلاث مؤشرات فرعية» و هي: مؤشر التكنولوجيا، مؤشر المؤسسات العامة، مؤشر البيئة الاقتصادية الكلية.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2003، مرجع سابق، ص 79-80.

(2) مولاي لخضر عبد الرزاق، شعيب بونوة، مرجع سابق، ص 145.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2002، مرجع سابق، ص 123.

◀ مؤشر الأعمال للتنافسية⁽¹⁾ يستند إلى مسوحات تقيس قدرة الوحدات الاقتصادية على صعيد المنشأة في تحقيق التنافسية.

ثالثاً: مؤشر الحرية الاقتصادية: تم اعتماد هذا المؤشر منذ سنة 1995

ويصدر هذا المؤشر عن معهد «هيرتاج فاونديش» وصحيفة «وول ستريت» سنوياً ويقيس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع،⁽²⁾ ويستند هذا المؤشر على خمسين متغير اقتصادي يتم ضمهم في عشر مجموعات تشمل السياسات التجارية، الموازنة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، السياسة النقدية، استقطاب رأس المال الأجنبي، التمويل والنظام المصرفي، سياسات الأجور والأسعار، حقوق الملكية، السوق السوداء والتشريعات والإجراءات⁽³⁾، تمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية، ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية .

دليل المؤشر⁽⁴⁾:

(1 - 1,95) يدل على حرية اقتصادية كاملة.

(2 - 2,95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة .

(3 - 3,95) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية .

(4 - 5,00) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2004 ص 105.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2001، مرجع سابق، ص 80.

(3) غريب بولرباح، مرجع سابق ص 107.

(4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2001، مرجع سابق، ص 80.

وتعني الحرية الاقتصادية حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وضمنان حرية الاختيار الاقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع مع غياب التدخل القسري للحكومة.⁽¹⁾

رابعاً: مؤشر الاستدامة البيئية⁽²⁾: يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومركز علوم الأرض لجامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2001، ويتكون هذا المؤشر من 20 متغيراً أساسياً تشمل 68 عنصراً تقسم على المحاور التالية: قوانين وأنظمة المحافظة على البيئة الطبيعية، الإجراءات المتخذة لتخفيف التلوث البيئي، مستوى الصحة والتعليم والأوضاع الاجتماعية، القدرة الاجتماعية والتكنولوجية والمؤسسية، مدى التنسيق مع الجهود العالمية القائمة لحماية البيئة والحفاظ عليها.

خامساً: مؤشر التنمية البشرية⁽³⁾: يصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بصفة دورية سنوياً منذ عام 1990 ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

- طول العمر يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة و يتراوح بين 25 و 85 سنة.
- المعرفة ويقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة و يتراوح بين صفر % و 100 %.
- مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و يتراوح ما بين 100 دولار و 40000 دولار .

(1) الزين منصوري، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد2، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، ماي 2005، ص 143.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2002، مرجع سابق، ص 103.

(3) محمد عمر باناجة، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية وأثرها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد45، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، شتاء 2009، ص 152.

دليل المؤشر: يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر:

✓ مؤشر تنمية بشرية عال 80٪ أو أكثر .

✓ مؤشر تنمية بشرية متوسط من 50٪ إلى 79٪ .

✓ مؤشر تنمية بشرية منخفض أقل من 50٪ .

سادسا: مؤشر الأداء و مؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي الوارد⁽¹⁾:

تم وضع هذا المؤشر لأول مرة من طرف أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2001 ويهدف هذا المؤشر للتعرف على مدى نجاح جهود القطر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي و خلق وظائف في سوق العمل، وفي تقرير سنة 2002 تم تطوير هذا المؤشر ليصبح مكون من مؤشرين مقارنين: الأول مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي الوارد .

والثاني مؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي الوارد.

يستند مؤشر الأداء إلى قسمة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا إلى حصة الناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويؤخذ متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث لمرة واحدة، أما مؤشر الإمكانيات فيستند إلى 8 عوامل تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، عدد خطوط الهاتف، حجم استهلاك الطاقة نسبة الإنفاق على البحوث و التطوير من الدخل الوطني نسبة الملتحقين بالدراسات العليا من السكان، تصنيف القطر السيادي .

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2002، مرجع سابق، ص 119-120.

دليل المؤشر: وفق مؤشر الأداء فحصول الدولة على معدل واحد فما فوق يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب IDE.

ووفق مؤشر الإمكانيات الذي يتراوح بين صفر و واحد يحتسب من قسمة الفرق بين قيمة المتغير في القطر و أدنى قيمة للمتغير على الفرق بين أعلى قيمة و أدنى قيمة للمتغير .

ومن مقارنة وضع البلد وفقا لمؤشري الأداء والإمكانيات يتم تصنيفه ضمن إحدى المجموعات التالية:

- مجموعة الدول السبابة، أي الدول ذات أداء مرتفع وامكانيات مرتفعة .
- مجموعة الدول دون الامكانيات، أي الدول ذات أداء منخفض وامكانيات مرتفعة.
- مجموعة الدول أعلى من الامكانيات، أي الدول ذات أداء مرتفع وامكانيات منخفضة.
- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفضة، وهي تلك الدول التي تتصف بأداء منخفض وامكانيات منخفضة.

سابعا: المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة⁽¹⁾: يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية الذي أسسته مجموعة جريدة الأحداث العالمية الأمريكية منذ عام 1996 بمعدل مرتين في السنة لغرض قياس مدى قدرة الاقتصاديات الصاعدة على تحقيق التنمية المتوازنة وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة، ويستند المؤشر المركب الى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكونا هي:

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2001، مرجع سابق، ص100.

❖ مؤشر البيئة الاقتصادية (يتكون من 21 عنصرا تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي، مؤشرات بيئة أداء الأعمال).

❖ مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية (يتكون من 21 عنصرا تغطي مؤشرات نوعية التعليم، مؤشرات البنية التحتية للمعلوماتية، مؤشرات انتشار المعلوماتية).

❖ مؤشر البيئة الاجتماعية (يتكون من 21 عنصرا تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة العالمية، مؤشرات حماية البيئة الطبيعية).

ثامنا: مؤشر الشفافية⁽¹⁾: تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد، يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها⁽²⁾، وذلك بتوجيه إلى رجال الأعمال ووسائل الإعلام وغيرهم أسئلة تتعلق بالرشاوي التي يحصل عليها الموظفون العموميون واختلاس الأموال العامة والتحقق من فعالية جهود مكافحة الفساد⁽³⁾، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و 10 الذي يعني درجة شفافية عالية، واعتبرت منظمة الفساد العالمية الرصيد (5) خطأ فاصلا بين الدول التي تعاني والدول التي لا تعاني من مشكلة فساد

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2004، مرجع سابق، ص 104.

(2) الزين منصوري، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص 145.

(3) أميرة محمد عمارة، مرجع سابق، ص 104.

خطيرة وقد استحدث هذا المؤشر قائمتين تضم الأولى الدول العشر الأقل فسادا وتضم الثانية الدول العشر الأكثر فسادا.

تاسعا: مؤشر سهولة أداء الأعمال: ⁽¹⁾ يصدر هذا المؤشر سنويا عن البنك ومؤسسة التمويل الدوليين في إطار قاعدة بيانات بيئة الأعمال، ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم وذلك من خلال وضع أسس للقياس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة والنامية التي يغطيها المؤشر بهدف تنبيه الدول المعنية إلى مكامن العقبات لتعمل على معالجتها وتحسن مناخها الاستثماري ويستند المؤشر إلى متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في تلك المؤشرات، فكلما انخفضت القيمة المستخلصة من المؤشر يدل ذلك على مدى سهولة أداء الأعمال في الدولة والعكس صحيح.

الفرع الثاني: المؤشرات الإقليمية:

تم استحداث مجموعة من المؤشرات الخاصة بالدول العربية أهمها:

أولا: المؤشر المركب لمناخ الاستثمار: تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من 1996 ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار، هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري. ⁽²⁾

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2004، مرجع سابق، ص104.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2002، مرجع سابق، ص28.

ثانياً: تقرير التنافسية العربية: يصدر عن المعهد العربي للتخطيط في الكويت منذ سنة 2003، واعتمد التقرير في ترتيبه لتنافسية الدول المشاركة فيه على المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية حيث قسم عوامل التنافسية إلى قسمين⁽¹⁾ العوامل الظرفية والمعبر عنها بمؤشر التنافسية الجارية، والعوامل المستديمة والمعبر عنها بمؤشر التنافسية الكامنة⁽²⁾ وعادة ما يتم حساب المؤشر المركب كمتوسط لأحدث ثلاث سنوات وقد صدر لغاية سنة 2012 أربعة أعداد من تقرير التنافسية العربية.

المبحث الثاني: علاقة مناخ الاستثمار بالتطورات العالمية الراهنة؛

مما لا شك فيه أن مناخ الاستثمار يتأثر بالتطورات العالمية المعاصرة، التي ألفت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في جميع البلدان، وفي مقدمتها العولمة بقيادة الشركات العابرة للقوميات، التي تمكنت من السيطرة على كثير من أوجه النشاط الاقتصادي في العديد من الدول، بالإضافة إلى بروز المنظمة العالمية للتجارة، وبالموازاة مع ذلك انتشرت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، كما أن الأزمة العالمية الراهنة ألفت بظلالها على كثير من الاقتصادات العالمية والعربية، وأدت نتائج الحراك الشعبي في الدول العربية إلى إعادة النظر في الاستثمار من عدمه في هذه الدول.

(1) منيرنوري، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2006، ص 27.

(2) انظر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الكويت، 2003، ص ص 3-8.

المطلب الأول: أثر التوسع في نشاط الشركات دولية النشاط والعودة على مناخ الاستثمار:

ترتبط العودة بنشاط الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتؤثر كل واحدة منهما على مناخ الإستثمار كما يلي:

الفرع الأول: أثر التوسع في نشاط الشركات دولية النشاط على مناخ الاستثمار:

يثير الدور المتنامي للشركات عبر الوطنية جدلاً شديداً بين الاقتصاديين فهناك من يرى أنها تدفع عجلة التنمية عن طريق توفير التمويل اللازم ويرى المعارضون أنها تخلق منافسة غير عادلة مع الشركات المحلية ومن ثم تطردها من السوق أو تضع العوائق والعراقيل أمام نفاذ الشركات الأخرى إلى الصناعة⁽¹⁾، كما أن أنشطة وممارسات الشركات متعددة الجنسيات من الممكن أن تزيد الوضع الاقتصادي للدول النامية سوءاً⁽²⁾ وتؤثر الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول المضيفة من عدة جوانب:

أولاً: الآثار الاقتصادية: تتمثل في آثار مباشرة وغير مباشرة:

1. الآثار المباشرة: تتمثل في:

✓ توفير بديل للاقتراض المباشر عن طريق الدولة من خلال قدرتها على الاقتراض من الأسواق العالمية.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2007، ص 13.

(2) محمد عمر باناجه، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية وأثرها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 45، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، شتاء 2009، ص 139.

✓ تعزيز صادرات الدولة المضيفة، من خلال قدرتها على زيادة حجم الإنتاج والنفاذ الى الأسواق الدولية.⁽¹⁾

✓ نقل التكنولوجيا للدول المضيفة،⁽²⁾ ونقل عكسي للتكنولوجيا باستقطابها للخبرات والعقول المتفوقة من أبناء الدول المضيفة إلى المراكز الأم المتقدمة.⁽³⁾

2- الآثار غير المباشرة: تؤثر على الروابط التجارية الخلفية والأمامية وعلى تطوير البنى التحتية إضافة إلى تعزيز المنافسة.⁽⁴⁾ ثانيا: الأثر العام على أداء الاقتصاد الكلي: ويتمثل في:

- تأثير إيجابي بزيادة حصيلة الصادرات السلعية مما يؤدي الى زيادة الفائض التجاري.
- تأثير الحساب المالي ايجابيا نتيجة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة أثناء مرحلة التأسيس بما يساهم في ردم فجوة التمويل الناجمة عن عدم كفاية الادخار المحلي.
- تحسن الحساب الجاري نتيجة زيادة حصيلة الرسوم ومصرفيات حقوق الامتياز المفروضة على الشركات عبر الوطنية⁽⁵⁾.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2007، ص12.

(2) مرجع سابق ص12

(3) سلوى فؤاد صابر، مرجع سابق، ص14.

(4) UNCTAD, world investment report, Transnational Corporations, Extractive Industries and Development, New York and Geneva, 2007, pp139-142.

(5) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الرابع، 2007، مرجع سابق، ص14.

■ ارتفاع الأسعار العالمية للموارد الطبيعية يؤدي الى استيراد التضخم،⁽¹⁾

ثالثا: آثار بيئية: لها دور سلبي مثل اختفاء مساحات من الغابات وتلوث مياه الأنهار ولها دور ايجابي حيث أن التزامها بمعايير البيئة يدفع الشركات المحلية الى إتباع نفس المعايير⁽²⁾.

رابعا: الآثار الاجتماعية والسياسية: تتمثل في:

◀ آثار على الصحة والسلامة: حيث تؤثر سلبيا من خلال تلوث المياه والهواء، ولها تأثير ايجابي نظرا لمساهمتها في تخفيف الآثار الضارة بالصحة العامة باستخدامها لأساليب تقنية متطورة والتزامها بمعايير السلامة والأمان.

◀ آثار اجتماعية: تتمثل في: توفير فرص عمل، تحسين البنى التحتية، رفع مستوى الخدمات الاجتماعية كما أن لها تأثير سلبي يتمثل في استفادة المجتمع المحيط بموقعها من الامتيازات السالفة الذكر في مقابل حرمان المجتمع البعيد مما يؤدي الى قيام نزاعات وصراعات.

◀ آثار على حقوق الإنسان: تعرضت ممارسات الشركات متعددة الجنسيات لانتقادات جمعيات حقوق الإنسان لاتهمها بارتكاب انتهاكات شملت إختفاء الأفراد والإحتجاز التعسفي، والإستيلاء على الأراضي مقابل تعويض غير مناسب، وانتهاك حقوق العمال⁽³⁾.

◀ أثر على الهوية الوطنية: حيث أن الشركات المتعددة الجنسيات بنشاطاتها المتنوعة المتداخلة تمثل وسيطا ناقلا لقوانين ونظم وثقافات تؤكد قيم المجتمع الاستهلاكي التي تقوم على السعي وراء مستويات الرفاه الغربي

(1) UNCTAD, world investment report, 2007, Op.Cit, p145.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الرابع، 2007، مرجع سابق، ص 14.

(3) UNCTAD, world investment report, 2007, op.cit, p152.

دون الوعي بأن هذه المستويات قد تحققت نتيجة لقرون من التراكم المادي والحضاري.⁽¹⁾

◀ الفساد والصراعات السياسية: يمكن لهذه الشركات أن تسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تأييد نظام الحكم القائم والذي قد يكون دكتاتوريا ولايتوخى العدالة في توزيع الثروة⁽²⁾، بل أحيانا تمارس الفساد ضعف ما تمارسه شركات محلية وهو ما يسمى بفساد الاستحواذ على الدولة.⁽³⁾

وكخلاصة فإن المحصلة النهائية لتلك الآثار قد تكون سلبية أو إيجابية على مناخ الاستثمار بحسب التزام الشركات المتعددة الجنسيات بالأحكام الدولية.

الفرع الثاني: أثر العولمة على مناخ الاستثمار:

يشير مصطلح العولمة الى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم وذلك نتيجة لزيادة عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول⁽⁴⁾ والعولمة هي مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوما ثقافيا أو اجتماعيا أو سياسيا، كما أن أكثر ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولمة هي العولمة الاقتصادية.

(1) عبد الفضيل محمود، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أبريل 1979، ص35.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الرابع، 2007، مرجع سابق، ص14.

(3) الهواري بن لحسن، أثر آليات العولمة على الفساد الإداري والمالي في الدول العربية، الملتقى الوطني الأول حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012، بدون ترقيم.

(4) منير نوري، معوقات مسيرة العولمة الاقتصادية للدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السداسي الثاني 2004، ص88.

ولئن كانت العولمة مصدر خوف أو قلق، إلا أنها في الآن نفسه باعث على الأمل والتفاؤل لما تتيحه لمختلف الدول من فرص كثيرة للاستثمار وتدنية التكاليف وتشجيع الابتكار،⁽¹⁾ وتزامن بروز العولمة الاقتصادية مع التفكير الجدي بجذب الاستثمارات وتحفيزها بتحديث القوانين وتعديلها⁽²⁾ وبزيادة التدفقات العالمية للاستثمارات المباشرة في بعض الدول وتحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة ومتواصلة شجع ذلك الدول العربية على إدراك منافع الاندماج بدرجة أكبر في الاقتصاد العالمي وتعزيز قدرتها التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽³⁾.

انطلاقاً من هذا اعتمدت الدول المضيفة للاستثمار سياسات مالية واقتصادية ووطورت أطرها المؤسسية والتشريعية للتعامل مع هذه التدفقات بمرونة لتعظيم الاستفادة منها من ناحية وتفادي مخاطرها من ناحية ثانية⁽⁴⁾، وفي الحقبة الماضية بذلت الحكومات العربية جهوداً كبيرة في تحرير أسواقها وتشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية وقد تنوعت هذه الجهود بين إعادة تنظيم وهيكله لبعض القطاعات الاستراتيجية وفتح للأسواق وتدعيم لدور القطاع الخاص والمنافسة في القطاعات الأخرى،⁽⁵⁾ كما زاد اتجاه

(1) الغوث ولد الطالب جدو، سعدبوه ولد سيداتي، التنمية المعتمدة على الذات: من مواجهة التبعية إلى التأقلم مع العولمة، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 52، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، خريف 2010، ص 16.

(2) أحمد زكريا صيام، آلية جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن كنموذج، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ديسمبر 2005، ص 86.

(3) حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 1998-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2011، ص 99.

(4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2001، ص 1.

(5) منير نوري، مرجع سابق، ص 113.

البنوك إلى التحول نحو البنوك الشاملة⁽¹⁾ وتم التوجه نحو القطاعات الخدمية والصناعية باعتبارهما أكثر تنافسية وديناميكية من قطاع التصدير التقليدية في ظل العولمة وما تعنيه من تنافسية وشفافية، فتعددت آليات جذب الاستثمارات إلى الدول العربية وبقي القاسم المشترك هو التغلب على تحديات العولمة⁽²⁾.

ولعب كلٌّ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الحاملة للواء العولمة دوراً رائداً في ترسيخ العولمة الاقتصادية وبرز أثر العولمة من خلال برامج التثبيت و التعديل الهيكلي التي قامت المؤسسات المالية الدولية بإجبار الدول النامية على الالتزام بتطبيقها عند اشتداد حدة الأزمة الاقتصادية بهذه الدول في إطار سياسة إصلاحية شاملة، تهدف في مجملها إلى تحسين أداء النشاط الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك فإنَّه في ظلَّ العولمة: - أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تنشر نشاطها عبر عدد كبير من الدول وتحاول في ذلك الاستفادة من أي ميزة نسبية في أي دولة دون أفضلية للبلد الأصل كما تنتقي إطاراتها وما تحتاج إليه من عمالة على أساس الكفاءة والأداء بغض النظر عن عامل الجنسية، وتحصل على تمويل محلي من كلِّ بلد يمتد إليه نشاطها الذي قد يكون فرعاً أو شركة مملوكة بالكامل، وتبيع أسهمها لمواطنيه، وتقترض من بنوكه أو من الجمهور مباشرة في شكل سندات، كما تجتذب مدخرات كبيرة من بلدان الدول المتخلفة من خلال البنوك والبورصات العالمية. - كما أصبحت هذه الشركات غير خاضعة لرقابة البنوك المركزية أو لسياسات المصارف الوطنية، إذ أوجدت لنفسها محيطاً خاصاً بمساعدة المؤسسات

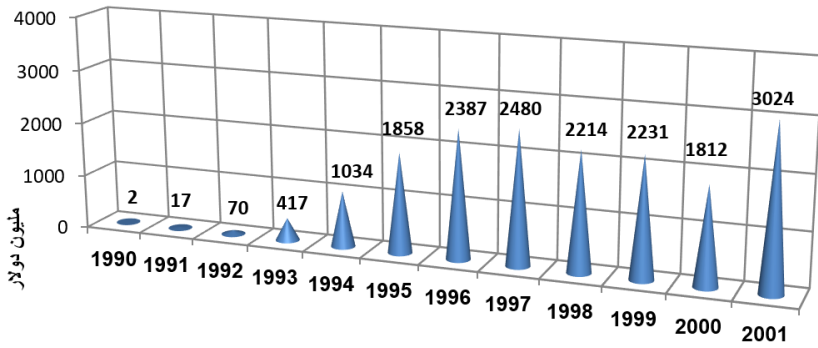
(1) عبد المنعم محمد الطيب حمد النبل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف (نظرة شمولية)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 3، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ديسمبر 2005، ص 12.

(2) أحمد زكريا صيام، مرجع سابق، ص 83.

الحالية التي أصبحت تمنحها إمكانيات كبيرة في التمويل وتنفيذ مختلف سياساتها واستراتيجياتها.

ومع التوجه إلى نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، أصبح المستثمرون الدوليون يعيدون موازنة تركيبة محافظتهم مع سقوط الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁾، ويلاحظ زيادة عمليات الخصخصة في الدول العربية خلال فترة تسارع العولمة كما يوضحه الشكل التالي:

شكل (1-1) حصيلة الخصخصة في الدول العربية للفترة 1990-2001:



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات المستقاة من:

صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 161.

يظهر من الشكل أنه من 2 مليون دولار تحققت في تونس سنة 1990، ارتفعت حصيلة الخصخصة بصورة متصاعدة في السنوات اللاحقة الى أن بلغت نحو 2,5 مليار دولار في سنة 1997 قبل أن تتراجع تدريجيا في

(1) حسان خضر، الإستثمار الأجنبي تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، عدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 14.

ضوء التباطؤ الذي حدث في النمو الاقتصادي إلى أن بلغت حوالي 1,8 مليار دولار في عام 2000 وفي عام 2001 ارتفعت هذه الحصيلة إلى نحو 3 مليار دولار وهو أعلى مستوى تحققه منذ بدء تنفيذ برامج الخصخصة ويعود إلى حصيلة الخصخصة في المغرب التي بلغت 2,1 مليار دولار⁽¹⁾،

والجدير بالذكر أن برامج الخصخصة تؤثر في تدفقات الاستثمار من خلال إتاحة وسيلة ملموسة لتلك الاستثمارات الأجنبية للمشاركة في اقتصاد البلد المعين، إزالة كافة العقبات المعيقة للاستثمار، تحسين البنية الأساسية، وإعطاء إشارة من الحكومة باتخاذها الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة ملائمة لاستثمارات القطاع الخاص.⁽²⁾

ويلاحظ أن قرابة 75٪ من التدفقات الاستثمارية في الدول النامية والتي مصدرها أنشطة الخصخصة هي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة خلال الفترة (1990-1999).

المطلب الثاني: أثر الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقليمية على مناخ الاستثمار؛

تعتبر المنظمة العالمية والتكتلات الإقليمية طرفي نقيض فمن جهة تسعى المنظمة العالمية للتجارة لنظام تجاري حر دولي متعدد الأطراف بالمقابل تأتي التكتلات الإقليمية لتحديد من حرية التجارة وتزيد من الحماية وسنرى فيما يلي تأثير كل منهما على مناخ الاستثمار.

(1) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002، مرجع سابق، ص 160.

(2) حسان خضر، مرجع سابق، ص 18.

الفرع الأول: أثر الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على مناخ الاستثمار

أمضى العديد من الدول العربية عقوداً من الزمن في وضع الحواجز والعقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، بهدف تشجيع الاستثمارات المحلية. وقد اشتملت هذه القيود على العديد من العناصر أهمها: القيود التي تفرض على حصة الشركة الأجنبية في المشروعات، والشروط التي تنص على نسبة محددة من المستلزمات المحلية، وأصبحت تلك القيود والإجراءات محور نقاش في جولة أورجواي لتحرير التجارة، حيث رأت الدول المتقدمة أن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة تعد مشابهة للدعم التي تقدمه الدول لصادراتها، وبالتالي فقد دعت إلى إلغاء هذه الإجراءات كونها تؤدي إلى تغيير مسار التجارة العالمية⁽¹⁾ وتقدمت الدول الصناعية في جولة أوروغواي سنة 1994 بمقترح سمي إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة «TRIMS» الذي يعتبر أول اتفاق دولي يقوم بوضع قواعد لمعاملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة في إطار النظام التجاري للجات ومنظمة التجارة العالمية حيث أضيفت الى الاتفاقيات ذات الصلة بنشاطات الشركات متعددة الجنسيات وهي:

- الاتفاقية التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية.
- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

والجدير بالذكر أن الاتفاقية التجارية المرتبطة بتدابير الاستثمار تتعامل مع الاستثمار الصناعي فقط⁽²⁾ ويقصد بإجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة

(1) مرجع سابق، ص ص 15-16.

(2) عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003/2004، ص 107.

القوانين واللوائح والقواعد والإجراءات التي تنظم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حينما يكون لها تأثير أو انعكاس على التجارة الدولية.⁽¹⁾

وتنقسم إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة إلى نوعين، قد تنشأ بينهما رابطة معينة:

النوع الأول: يتعلق بالإجراءات التي تتخذ شكل حوافز الاستثمار وهي مجموعة الإجراءات التي تعمل على تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة للاستثمار فيها، وتأخذ هذه الإجراءات صوراً عديدة أهمها ما يلي: الإعفاءات الضريبية، الإعفاءات الجمركية، الإعانات ومنح الاستثمار.

أما النوع الثاني من إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة الدولية فيتخذ صورة ما يعرف بمتطلبات الأداء Performance requirements بمعنى صياغة مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، مثال ذلك العمل على خلق فرص عمل جديدة أو الإحلال محل الواردات، أو تنمية وتشجيع الصناعات الانتاجية المحلية⁽²⁾ وتأخذ إجراءات متطلبات الأداء الصور التالية:

◀ شرط المكون المحلي: هو اشتراط قيام المشروع الأجنبي بشراء أو استخدام منتجات محلية المنشأ أو من أي مصدر محلي، سواء كان الشراء محددًا بمنتجات بعينها أو بحجم معين أو بقيمة مطلقة للمنتجات، أو كان في شكل نسبة مئوية من حجم أو قيمة الانتاج المحلي للمشروع.

◀ شروط التوازن التجاري في ميزان المدفوعات: هو تقييد استيراد المشروع الأجنبي أو استخدامه لمنتجات مستوردة على كمية معينة، تمثل نسبة

(1) عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 1790.

(2) مرجع سابق، ص 1793.

محددة من حجم أو قيمة ما يصدره المشروع من منتجات محلية، والتدبيران السابقان لا يتفقان مع مبدأ المعاملة الوطنية.

◀ شروط التصدير: تقييد قيام المشروع الأجنبي بتصدير منتجات أو بيعها بقصد التصدير، سواء كان ذلك التقييد محددًا بمنتجات بعينها، أو بحجم معين أو بقيمة معينة من المنتجات، أو في شكل نسبة مئوية معينة من حجم أو قيمة الإنتاج المحلي للمشروع، ويؤدي هذا الشرط إلى التقييد الكمي للصادرات.

◀ شرط توازن العملات الأجنبية: تقييد استيراد المشروع الأجنبي لمنتجات تستخدم في إنتاجه المحلي أو ترتبط بهذا الإنتاج، عن طريق تقييد حصوله على النقد الأجنبي بمبلغ يتناسب مع قيمة النقد الأجنبي التي تتدفق إليه في البلد المضيف⁽¹⁾، ويؤدي هذا الشرط إلى التقييد الكمي للواردات.

◀ تقييد استيراد المشروع الأجنبي لمنتجات تستخدم في إنتاجه المحلي أو ترتبط بهذا الإنتاج، سواء كان هذا التقييد بصفة مطلقة أو يرتبط بما يستورده المشروع من منتجات أو بحجم أو قيمة ما يصدره المشروع من إنتاجه المحلي، ويعتبر هذا التدبير من متطلبات توازن التجارة التي تؤدي إلى التقييد الكمي للواردات.

وترجع العلاقة بين هذين النوعين من إجراءات الاستثمار إلى أن إجراءات النوع الأول «حواجز الاستثمار» لا تمنح إلا في حالة تحقق إجراءات النوع الثاني «متطلبات الأداء» فهناك إذن علاقة ارتباط قوية متلازمة زمنية بين الوفاء بحواجز الاستثمار واستيفاء شروط وإجراءات متطلبات الأداء وهذا هو ما عارضته الدول الصناعية المتقدمة أثناء مفاوضات جولة أورجواي.⁽²⁾

(1) فريد أحمد قبلان، مرجع سابق، ص 99.

(2) عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص ص 1794 - 1798.

ويوجد عدد من الملاحظات على الأحكام الأساسية للاتفاق نورد أهمها فيما يلي:

- إن الاتفاق لم يتعرض لمعظم إجراءات الاستثمار المقيدة للتجارة السائدة في الدول المتقدمة كالإعانات والمنح بينما شمل الاتفاق معظم إجراءات الاستثمار السائدة في الدول النامية وأهمها شرط المكون المحلي وشرط التوازن التجاري، وذلك رغم تماثل تأثير الإجراءات في الحالتين على الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم على تحرير حركة التجارة الدولية، والاتفاق بذلك يجسد اختلال موازين القوى بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- لم يتضمن الاتفاق أية معالجة للأنشطة المشوهة للتجارة والمخلة بشروط المنافسة والتي تتخذ بواسطة الشركات متعددة الجنسيات وخاصة ما يعرف بقيود ممارسة النشاط RBP (Restrictive Business Practices) التي تتم بين الشركة الدولية والشركة الأم أو التي تفرضها الشركة الأم على شركاتها بالخارج⁽¹⁾ وذلك على الرغم من وجود صلة وثيقة بين إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة TRIMS وقيد ممارسة النشاط RBP وتتمثل هذه الصلة في أن حكومات الدول النامية عادة ما تقوم بفرض إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة على الشركات متعددة الجنسيات كرد فعل لقيود ممارسة النشاط RBP التي تتخذها الشركات متعددة الجنسيات،⁽²⁾ وهكذا فإن اتفاقات التجارة المتعلقة بتدابير الاستثمار ستضعف من قوة الدول النامية في مواجهة الشركات المتعددة الجنسيات⁽³⁾

(1) الشركة الأم قد تحرص على ألا تكون وحداتها التابعة بالدول النامية منافسة لوحداتها وعملياتها بالدولة الأم، وذلك (بشكل مباشر) من خلال تقييد التصدير إلى الدولة الأم، أو (بشكل غير مباشر) من خلال تقييد التصدير إلى دول أخرى.

(2) عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 1801-1802.

(3) عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 108.

كما أن الآثار التي تتركها تكون أكبر ضرراً على اقتصاديات الدول النامية من منافع تدفق الاستثمارات الأجنبية.⁽¹⁾

• إن اتفاق التريمز ينطبق على إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في شكل شروط الأداء فقط، وبالتالي فهو لا ينطبق على حوافز الاستثمار ولأعلى قيود ممارسة النشاط وهى الباعث الرئيسي لفرض إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة في شكل شروط الأداء والتي حظرها الاتفاق وبالتالي فهو ركز على النتائج فقط بدلاً من استهدافه للأسباب الرئيسية لتشويه حرية التجارة والمنافسة، هذا فضلاً عن أن اتفاق التريمز بقيامه بحظر أنواع معينة من إجراءات الاستثمار المتخذة شكل شروط الأداء سوف يحد من خيارات السياسة المتاحة للدول النامية في تعاملاتها مع الشركات متعددة الجنسيات.

• يترتب على اتفاق إجراءات الاستثمار التزام الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتفكيك وإزالة عدد كبير من إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة والتي تخالف أحكام وقواعد الجات لا سيما مبدأي المعاملة الوطنية والإلغاء العام للقيود الكمية وذلك من أجل تخفيف القيود المفروضة على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول ومن ثم توسيع نطاق التبادل التجاري الدولي، وهذا ما يؤدي الى توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية⁽²⁾

(1) محمد عمر باناجه، مرجع سابق، ص 138.

(2) عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص 1805.

والجدير بالذكر هو انضمام 12 دولة عربية حتى الآن الى المنظمة العالمية للتجارة وهي: البحرين، و جيبوتي، ومصر، والاردن، والكويت، وموريتانيا، والمغرب، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية وتونس، والامارات.⁽¹⁾

وحيث أن اتفاق التريميز قد دخل حيز النفاذ اعتباراً من أول يناير 1995، مع مراعاة الفترات الانتقالية الممنوحة لتنفيذ هذا الاتفاق المتمثلة في سنتان للدول المتقدمة وخمس سنوات للدول النامية وسبع سنوات للدول الأقل نمواً سنلاحظ الإجراءات التي قامت بها العديد من الدول قبل وبعد نفاذ اتفاق تريميز كما يلي:

الجدول رقم (1-1) التغييرات في الأنظمة الوطنية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في العالم للفترة (1991 / 2004)

البيان	الفترة السابقة	الفترة اللاحقة لدخول اتفاق التريميز حيز النفاذ						
	❖ 1991	❖ 1997	1999	2000	❖ 2001	❖ 2002	❖ 2003	❖ 2004
عدد الدول التي ادخلت تعديلات في نظم الاستثمار	35	76	63	69	71	70	82	102
عدد التغييرات التنظيمية	82	151	140	150	208	248	244	271

(1) أحمد الكواز، مناطق التجارة الحرة، مجلة جسر التنمية، العدد 92، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، افريل 2010، ص 9.

235	220	236	194	147	131	135	80	الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر ^A
36	24	12	14	3	9	16	2	الأقل ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر ^B

Source: ❖Unctad,**World Investment Report**,The Shift Towards Services, New York and Geneva,2004, p8.

❖❖Unctad,**World Investment Report**,Transnational Corporations and the Internationalizaion of R&D, New York and Geneva,2005, p26.

A: بما في ذلك التغييرات المتعلقة بالتحجير أو التغييرات الهادفة الى تعزيز أداء الأسواق، اضافة الى زيادة الحوافز.

B: بما في ذلك التغييرات الهادفة الى زيادة الضوابط والتقليل من الحوافز أيضا.

يلاحظ:

✓ زيادة عدد الدول التي أدخلت تغييرات على نظم الإستثمار من 35 دولة سنة 1991 الى 76 دولة سنة 1997 ثم واصلت الزيادة لتبلغ 102 دولة سنة 2004.

✓ كما لوحظ تزايد عدد التغييرات التنظيمية من 82 تغيير في سنة 1991 الى 151 تغيير سنة 1997 لتواصل الزيادة لغاية سنة 2004 ب 271 تغيير.

✓ تزايد عدد التغييرات الملائمة للاستثمار الأجنبي من 80 تغيير سنة 1991 الى 106 سنة 1995 وتواصلت الزيادة الى 235 تغيير سنة 2004.

الفرع الثاني: أثر الانضمام للتكتلات الإقليمية على مناخ الاستثمار؛

تنامت ظاهرة التكتلات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث تم تكوين 84 كتلة إقليمية جديد خلال التسعينيات في حين لم يتجاوز متوسط عدد التكتلات الجديدة المقامة كل عشر سنوات خلال الفترة 1949-1989 السبعة تكتلات⁽¹⁾ وتمثل أهم التكتلات في الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، لهذا بدأ الصراع بين الأقطاب الثلاثة المتمثلة في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والتنافس من أجل الاستحواذ على الأسواق الدولية والتوسع والنفوذ إليها،

وتفضل الشركات متعددة الجنسيات توجيه استثماراتها داخل الكتل الاقتصادية، لتجنب التعريف الجمركية الخارجية.

كما أن للتكتلات الإقليمية آثار على مناخ الاستثمار تتمثل فيما يلي:

◀ تجعل المنطقة التكاملية أكثر جاذبية للاستثمار، حيث انها تساعد على خلق سوق مشترك كبير وتساهم في تحسين الكفاءة الكلية وأيضاً تساهم في رفع مستويات الدخل في هذه السوق⁽²⁾، وهذا ما يلاحظ في الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر أكثر التكتلات الاقتصادية جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظراً لاستقراره واتساع نطاق السوق الإقليمية وانخفاض تكاليف الحماية⁽³⁾،

(1) عابد شريط، الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 39، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف 2007، ص 32.

(2) عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية - دراسة تجارب مختلفة - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة) جامعة الجزائر، 2006/2007، ص 132.

(3) نفس المرجع، ص 133.

تضمن التكتلات قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية وتجنب الآثار المترتبة على تطبيق قوانين منظمة التجارة العالمية⁽¹⁾، كما تسمح لأعضاء التكتل بتبادل الخبرات في مجال إصلاح بيئة أداء الأعمال، حيث لوحظ وجود دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى تونس ضمن السبعة مراكز الأولى عربيا في مؤشر بيئة أداء الأعمال 2012 كما جاءت أربعة دول من مجلس التعاون الخليجي ضمن المراكز 40 عالميا في نفس المؤشر.

التكتل بمثابة التأمين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة، فلقد أقدمت كندا على إبرام اتفاقية «النافتا» كضمان لصادراتها ضد رسوم الإغراق والرسوم التعويضية التي كان من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة في حالة عدم وجود الاتفاق، وفي المقابل يعتبر ضمان للولايات المتحدة ضد السياسات الكندية في مجال الطاقة والتي كانت تتعارض مع المصالح الأمريكية⁽²⁾.

يؤدي التكتل الى تجنب الخطر السياسي وخير مثال على ذلك حل الصراعات التي كانت قائمة بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951.

يرتبط التكتل بالاستقرار الأمني ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى،⁽³⁾ مثل اتجاه الاتحاد الأوربي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه

(1) الغوث ولد الطالب جدو، سعدبوه ولد سيداتي، مرجع سابق، ص 16.

(2) مرجع سابق، ص 38.

(3) الطيب داودي، التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى، الندوة العلمية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، ص 5.

في تأمين الجنوب، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها له⁽¹⁾، إضافة إلى خوفها من احتمال فقدان مركزها في سلم القوى الدولية.⁽²⁾

المطلب الثالث: أثر الأزمة العالمية الراهنة والحراك الشعبي في الدول العربية على مناخ الاستثمار؛

ألقت الأزمة المالية العالمية وما أعقبها من ركود في الاقتصاد العالمي بظلالهما على الاقتصادات العالمية والعربية، نتيجة للترابطات الاقتصادية والمالية التي عززتها الموجة الحالية من العولمة وأدت إلى توطيد قنوات انتقال الصدمات الاقتصادية بسرعة فائقة بين الأسواق خاصة المالية منها، ولم تسلم من هذا حتى الدول ضعيفة العولمة فقد أتها الآثار بطريقة غير مباشرة من التجارة نتيجة تراخي الطلب العالمي على صادراتها بالإضافة إلى انهيار أسعار المواد الأولية، كل هذه العوامل أثرت على اقتصادات الدول العربية، كما أن تداعيات الحراك الشعبي جاءت لتزيد في محنة بعض الدول العربية بعد أن ظهرت بوادر التعافي من تداعيات الأزمة العالمية الراهنة.

الفرع الأول: تأثير الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة على مناخ الاستثمار

كشفت الأزمة العالمية الراهنة عن هشاشة النظام الأمريكي القائم على الرأسمالية الليبرالية، واندلعت من القطاع العقاري نتيجة غموض العمل المصرفي، وانعكست هذه الأزمة التي بدأت مالية ثم تحولت إلى اقتصادية على معظم اقتصادات دول العالم

(1) عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 39.

(2) عابد شريط، مرجع سابق، ص 48.

أولاً: أصول الأزمة العالمية الراهنة: تفاعلت مجموعة من العوامل داخل الولايات المتحدة الأمريكية مسببة الأزمة المالية، فالأوضاع الاقتصادية الأمريكية لم تكن مستقرة نظراً للاختلالات المالية الداخلية والخارجية وازداد الأمر سوءاً مع تفشي أزمة الرهن العقاري⁽¹⁾، وتعود جذور الأزمة إلى نهايات العام 2000 وبدايات 2001 حيث أظهرت مختلف التوقعات الاقتصادية وجود احتمالات كبيرة لحدوث حالة من الركود الاقتصادي ستلقي بظلالها على الاقتصاد الأمريكي بعد حوالي 10 سنوات من التوسع والانتعاش⁽²⁾ وتعزى أصول الأزمة المالية إلى التوسع في منح الائتمان، والمتاجرة بالقروض، وخلق الودائع بنسب مفرطة، والتعامل بالمشتقات المالية القائمة على المقامرة والمراهنة، والدخول في عمليات استثمارية ذات مخاطر عالية لا تتناسب وقدرة تحمل المؤسسات التمويلية⁽³⁾.

ففي مطلع هذا القرن ومع التوسع الكبير في قيمة الأصول وفي مقدمتها العقارات كانت لدى المصارف والمؤسسات الأمريكية فوائض هائلة من السيولة لا تجد منافذ استثمارية لها ولأن العقار يبدو ملاذاً آمناً للاستثمار اتجه قدر كبير من تلك السيولة إلى قطاع العقارات، وقد اقبل الأمريكيون على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار طويل الأجل أو المضاربة واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف أصبحت تمنح قروضا بدون الاستناد إلى جدارة ائتمانية في إطار

(1) بديعة لشهب، الأزمة المالية العالمية: محاولة في الفهم والتجاوز، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 52، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، خريف 2010، ص 67.

(2) نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي، الأزمة المالية العالمية الراهنة: تحليل عينة دراسات أعداد مجلة «بحوث اقتصادية عربية» «مايين 2007 إلى 2010»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف - خريف 2011، ص 37.

(3) مصطفى العرابي، تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 51، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف 2010، ص 10.

ما يعرف بـ subprime⁽¹⁾ متجاوزة بذلك شروط التسليف واصوله⁽²⁾ وارتفع معدل التمليك السكني من 64٪ سنة 1996 إلى 69,2٪ سنة 2004⁽³⁾ وهبطت أسعار الفائدة لتصل إلى 1٪ في منتصف 2003⁽⁴⁾ وكانت الوكالات الاتحادية مثل الجمعية الوطنية الفدرالية للرهنات السكنية Fannie Mac والمؤسسة الفدرالية للرهنات العقارية Freddie Mac واللّتين تكفلهما الحكومة الأمريكية لدعم سوق الرهن، نشيطة في إعادة تمويل الرهنات مما أدى إلى زيادة ملحوظة في الإقراض المقدم لبنوك الرهن المحتاجة للسيولة مقابل شراء المزيد من الأوراق المالية التي بحوزة تلك البنوك نتيجة لبيع المساكن، وفي جانب آخر لعبت عملية تحويل الرهنات إلى أوراق مالية من قبل الشركات والكيانات الاستثمارية في السوق الثانوية دورا كبيرا في اندلاع الأزمة، حيث تم توريق الرهنات في صورة أوراق مالية لها أعلى تصنيف من خلال تقسيمها إلى مشتقات وشرائح معقدة⁽⁵⁾ وذلك ببيع محفظة القروض إلى المصارف الاستثمارية التي نظمت عملية التسييد عبر تأمين قسم من المحفظة لدى شركات التأمين⁽⁶⁾، ودرجات التقييم

(1) الرهن العقاري الأقل جودة أو من المستوى الثاني (subprime) يقصد بها القروض العقارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة، ويتميز هذا النوع من القروض بالمخاطرة العالية لعدم وجود تدفقات نقدية متوقعة سواء للمقرض أو المشرع الممول، يمكن للمصرف الاعتماد عليها كمصدر لسداد القرض، لهذا السبب قامت المصارف برفع سعر الفائدة على هذا النوع من القروض من أجل تحقيق أعلى عائد ممكن من القرض، ومن أجل تغطية جزء من المخاطر التي تدرج تحت هذا النوع من القروض

(2) بديعة لشهب، مرجع سابق، ص 67.

(3) مفتاح صالح، فريدة معارفي، أزمة النظام العالمي وبديل البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الرهنة والبدائل المالية والمصرفية: النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 5-6 ماي 2009، ص 5.

(4) حسين عبد المطلب الأسرج، الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص 5.

(5) ضياء مجيد الموسوي، الأزمة العالمية الرهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 13.

(6) زياد حافظ، الأزمة المالية العالمية: البحث عن نموذج جديد، مجلة بحوث اقتصادية عربية،

AAA قدمت بسخاء على أموال توريق تعكس أنشطة محفوفة بالمخاطر في نهاية المطاف⁽¹⁾ حيث سمح لوكالات التصنيف وبدون تنظيم بتصنيف جميع انواع المنتجات على أمل شرائها من طرف المستثمرين والمؤسسات والأفراد⁽²⁾ حيث كانت البنوك تسعى لخداع المستثمرين من أجل الحصول على أفضل وكالات تصنيف وتعمير المخاطر للمشتريين من هذه الأوراق المالية ومعارفهم.⁽³⁾

ومع بداية سنة 2006 تشبعت السوق العقارية⁽⁴⁾ مما حدا للبنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ قرار مفاجئ برفع سعر الفائدة الأساسية من 1٪ سنة 2004 الى 5 ٪ سنة 2007 بسبب ارتفاع قيمة الدولار في محاولة للحد من ارتفاع مستوى التضخم، وحتى تتمكن المصارف من تمويل احتياجاتها رفعت اسعار الفائدة على القروض العقارية، ولم يعد المقترضون قادرين على السداد بسبب ارتفاع قيمة التزاماتهم للمصارف، مما دفع جزءا كبيرا منهم الى عرض عقاراتهم للبيع من أجل سداد ديونهم مما رفع نسبة العقارات المعروضة للبيع أكثر من الطلب مما أدى الى انخفاض أسعار العقار، وقد بلغت

العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف - خريف 2011، ص 11.

(1) Nagib Bouguessa, La bonne Gouvernance, une reponse a la crise financière, **colloque scientifique international sur la crise financière et économique internationale et gouvernance mondiale**, Faculté des sciences économiques et des gestion, université Ferhat Abbas, sétif, le 20-21 Octobre 2009, p21.

(2) Kada Akacem, Deruglation, Regulation et Marche Financiers, **Revue du chercheur**, n°8, université Kasdi merbah, ouargla, 2010, p10.

(3) Aoumeur Akki Alouani, Crise Financière ou Crise d'éthique: quelle alternative, le, **colloque scientifique international sur la crise financière et économique internationale et gouvernance mondiale**, Faculté des sciences économiques et des gestion, université Ferhat Abbas, sétif, le 20-21 Octobre 2009, p12.

(4) محمد بوهزة، رفيق مرزوقي، الأزمة العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص 3.

الفقاعة العقارية ذروتها لتنفجر في صيف سنة 2007 حيث هبطت قيمة العقارات ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة، ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة لعدم سداد المقترضين لقروضهم، هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها، وأصبحت المصارف تواجه مشكلة سيولة لعدم سداد المقترضين ديونهم التي هي في الأساس أموال مودعين، ومع انتشار أنباء الأزمات التي بدأت تواجه المصارف زاد اقبال المودعين على سحب ودائعهم مما عمق مشكلة السيولة لدى المصارف وتعدى الأمر الى انهيار بعض المصارف مثل بنك (Lehman Brothers) رابع أكبر مصرف استثماري في الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾ حيث عجز عن الوفاء بالتزاماته وأعلن عن إفلاسه في سبتمبر 2008، وشاعت أجواء من عدم اليقين وانعدام الثقة في كبرى المصارف الأمريكية وظهرت أعراض شح السيولة في عدد من اقتصادات الدول الناشئة، حيث قام عدد من المصارف العالمية المتواجدة في الأسواق المحلية للاقتصادات الناشئة في دول أوروبا الشرقية، على سبيل المثال، بسحب الأموال المودعة لدى فروعها في الخارج ونقلها إلى مقرها الرئيسي في الدول المتقدمة، وذلك لإعادة بناء القواعد الرأسمالية للمصارف الأم⁽²⁾ وما يمكن ملاحظته أن هذه الأزمة تعتبر الأعنف منذ الكساد الكبير 1929-1933 كما أن ما يخشى منه تحقق وهو تحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية مست القطاع الحقيقي مثل صناعة السيارات وقطاع البناء والقطاع العقاري والصناعات التحويلية⁽³⁾ كما أن جميع الدول التي تأثرت بالأزمة تباطأ النمو الاقتصادي فيها دون استثناء.⁽⁴⁾

(1) بديعة لشهب، مرجع سابق، ص 68-69.

(2) صندوق النقد العربي وآخرون، تداعيات الأزمة العالمية على اقتصادات الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، مرجع سابق، ص 204-205.

(3) محمد بوجلal، مقارنة إسلامية للأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد6، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السداسي الأول 2009، ص 67.

(4) مصطفى العرابي، مرجع سابق، ص 16.

ثانياً: تحليل مقارن لتأثيرات الأزمة المالية العالمية الراهنة على اقتصاديات الدول العربية:

تعرضت الاقتصادات العربية إلى آثار الأزمة المالية العالمية وما ترتب عنها من ركود في اقتصادات غالبية الدول المتقدمة والنامية خلال عامي 2008 و 2009، ولقد تباينت القنوات الرئيسية التي امتدت تأثيرات الأزمة من خلالها إلى الدول العربية، وذلك بحسب طبيعة اقتصاداتها ودرجة انفتاحها وارتباطها بالاقتصاد العالمي، ولغرض التحليل يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات، فالمجموعة الأولى⁽¹⁾ وهي دول مجلس التعاون الخليجي، التي تتسم بأسواق مالية منفتحة وحرية نسبية في تحركات رؤوس الأموال واستثمارات معتبرة في الأسواق الدولية عبر صناديقها السيادية⁽²⁾، وبأنظمة مالية وتجارية منفتحة وذات انكشاف عال على الأسواق المالية العالمية، فإن ارتباطها الوثيق بكل من النظام المالي العالمي وبالأسواق العالمية للسلع وفي مقدمتها النفط والغاز والبتروكيماويات، كانت القنوات الرئيسية لامتداد الأزمة العالمية إلى اقتصاداتها، أما المجموعة الثانية⁽³⁾، فتعتبر أسواق المال المحلية فيها غير مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالأسواق العالمية، إلا أن اقتصاداتها تعتمد على الإيرادات النفطية، وبالتالي فإن الطلب العالمي والأسعار العالمية للنفط تؤثر كثيراً على السياسة المالية المتبعة في هذه الدول والمسايرة للدورة الاقتصادية العالمية، أي أن النفقات الحكومية ترتفع مع ارتفاع إيرادات النفط وتنخفض مع انخفاض تلك الإيرادات وذلك في معظم تلك الدول⁽⁴⁾.

(1) الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت.

(2) بلقاسم العباس، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، مجلة جسر التنمية، العدد 102، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011، ص 13.

(3) الجزائر، السودان، ليبيا واليمن.

(4) صندوق النقد العربي وآخرون، تداعيات الأزمة العالمية على اقتصادات الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، مرجع سابق، ص 211.

أما المجموعة الثالثة⁽¹⁾، فهي دول يعتمد القطاع المصرفي والمالي فيها على موارد الإقراض المحلي، وبالتالي لا تتأثر اقتصاداتها بصورة مباشرة بالتقلبات في أسواق المال العالمية، غير أن الصدمات الخارجية تنتقل إلى اقتصاداتها من خلال ارتباطها التجاري الوثيق بأسواق الدول المتقدمة وشركائها التجاريين الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ففي جانب المعاملات السلعية، تعتمد صادرات هذه الدول على أسواق الدول المتقدمة بالدرجة الأولى، وكذلك الأمر في جانب معاملات الخدمات كإيرادات السياحة، وتحويلات العاملين بالخارج وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتؤدي تقلبات الدورة الاقتصادية ومعدلات النمو في الدول المتقدمة، في ضوء الركود الناجم عن الأزمة إلى مخاطر تباطؤ النمو في دول المجموعة الثالثة، وذلك من خلال تراجع أداء قطاعاتها التصديرية عالية الانكشاف على أسواق الدول المتقدمة، وتراجع التدفقات المالية إليها من خلال تراجع إيرادات وحجم السياحة وتحويلات العاملين بالخارج والاستثمار الأجنبي المباشر، وإزاء القيام بتحليل مقارن لتأثيرات الأزمة على الاقتصادات العربية حسب المجموعات الثلاث المذكورة، فإن امتداد الأزمة يعزى إلى أمرين أساسيين، أولهما عوامل مالية تتعلق بدرجة انكشاف القطاع المصرفي والمالي في الاقتصاد على أسواق المال العالمية، وثانيهما العوامل التجارية التي ترتبط بالشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية⁽²⁾.

ثالثاً: آثار الأزمة العالمية على مناخ الاستثمار في الدول العربية:

أثرت الأزمة المالية على مناخ الاستثمار كما يلي:

(1) الأردن، تونس، سورية، لبنان، مصر، المغرب وموريتانيا.

(2) صندوق النقد العربي وآخرون، تداعيات الأزمة العالمية على اقتصادات الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، مرجع سابق، ص ص 206 - 207.

❖ التراجع الحاد في الأسعار العالمية لمعظم السلع الأولية وعلى رأسها النفط والغاز والمعادن وبعض المحاصيل الزراعية يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة الى قطاعات الموارد الطبيعية⁽¹⁾.

❖ تعرض البنوك العربية الى أزمة سيولة حادة تجلت في احجام البنوك الخليجية عن الاقراض فيما بينها الا بمعدلات فائدة مرتفعة، وعجز الكثير من البنوك عن تمويل المشروعات الكبرى في المنطقة.⁽²⁾

❖ تخفيض المصارف في البلدان المتقدمة لقروضها الى حد كبير⁽³⁾ مما قلص من قدرة الشركات على الاستثمار في الخارج أو تمويل عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود، حيث تشير البيانات الى تراجع قيمة صفقات الاندماج والتملك بسبب الهبوط في أسعار الأسهم وما صاحبه من تقييم غير واقعي للشركات المعروضة للبيع⁽⁴⁾.

❖ اتجاه السلطات في العديد من الدول الى فرض وتشديد القيود على أنواع محددة من الاستثمار الأجنبي المباشر بما عكس مناخا استثماريا غير موات وأقل تحررا من ذي قبل وخاصة في مجال صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود، وقد أشار تقرير الاستثمار العالمي لعام 2008 الصادر عن منظمة الأكتاد إلى أنه من بين 98 إجراء إصلاحيا اتخذته الحكومات يوجد 24 إجراء مقيد للبيئة الاستثمارية معظمها يتعلق بالصناعات الاستخراجية⁽⁵⁾.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي رقم 1، الكويت، 2009، ص 5.

(2) محمد بوهزة، رفيق مرزوقي، مرجع سابق، ص 6.

(3) Ali Dib, Implication of the global financial Crisis on the Algerian Economy, **Revue des economies nord Africaines**, n°7, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali, Chlef, 2è trimestre, 2009, P3.

(4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2008، ص 81.

(5) مرجع سابق، ص 82.

❖ الغاء وتأجيل مشاريع انمائية في عدد من الدول العربية وخاصة في مجال البنية الأساسية والنفط والقطاع العقاري اثر اختناقات أسواق الائتمان العالمية وما يشهده الاقتصاد العالمي من انحسار⁽¹⁾.

❖ التراجع في معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2009 بمعدل نمو سلبي بلغ 1,3٪ أثر سلبيا على جاذبية مناخ الاستثمار، حيث جعل أسواق الدول المتقدمة التي تهيمن على الحصة الأكبر من اجمالي التدفقات الواردة والصادرة أقل قدرة على اجتذاب استثمارات مباشرة جديدة أو تصديرها الى باقي دول العالم، اضافة الى تزايد عدد العمال المسرحين (العمال المهاجرين) وعودتهم الى بلدانهم الأصلية⁽²⁾.

❖ تراجع نشاط هيئات ترويج الاستثمار حيث تناقص في الدول العربية من أكثر من 400 فعالية خلال العام 2009 شملت 15 دولة وفق المصادر القطرية إلى أقل من 300 فعالية سنويا⁽³⁾.

❖ انهيار غير مسبوق في بعض الأسواق المالية العربية حيث انخفض مؤشر البورصات العربية بما يزيد على 55٪ في سنة 2008 في سوق القاهرة وعمان وبنسبة أكبر في سوق دبي⁽⁴⁾

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثالث، 2009، مرجع سابق، ص3.

(2) محمد محمود ولد محمد عيسى، آثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية، الأزمة العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص8.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثالث، 2011، مرجع سابق، ص13.

(4) حسين عبد المطلب الأسرج، الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات مواجهتها في الدول العربية، مرجع سابق، ص15.

وأظهر تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بنسبة 14,2 ٪ إلى 1,7 تريليون دولار مقارنة بنحو تريليوني دولار وأشار التقرير إلى أن الأزمة العالمية قد غيرت خارطة توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويلفت التقرير النظر إلى أن تزايد عمليات تصفية الاستثمارات من جانب الشركات عبر الوطنية حول العالم والتي عادة ما تأخذ شكل إعادة الاستثمارات إلى الوطن أو القروض العكسية فيما بين الشركات، أو سداد القروض للشركات الأم، تعد من أهم العوامل التي أسهمت في تراجع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، وبوجه عام تقلصت أرباح أكبر 100 شركة عبر وطنية حول العالم بنسبة تجاوزت 25 ٪ في عام 2008.⁽¹⁾

الفرع الثاني: تأثير الحراك الشعبي في الدول العربية على مناخ الاستثمار

شهدت الدول العربية في الفترة الأخيرة اضطرابات سياسية أدت إلى ارتفاع درجة عدم اليقين وصعوبة في التنبؤ بردود أفعال اللاعبين الدوليين، ومما لاشك فيه أن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة⁽²⁾ رغم استمرار الجدل الدائر على صعيد شكل وطبيعة العلاقة بينهما.

فالغرب يرى أنه بدون نظام سياسي ديمقراطي ليبرالي لا يمكن للاقتصاد أن يتحرر كلياً من منظومة القوانين المعوقة للتطور والتحديث على صعيد الدولة والمجتمع، بينما تبني النظام السياسي الشمولي في الصين مثلاً، مبادئ الاقتصاد الليبرالي وحقق نجاحات اقتصادية وتكنولوجية باهرة.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2009، ص 65-66.

(2) زياد حافظ، مرجع سابق ص 13.

وفي حين تؤكد الأغلبية الساحقة من الدراسات والتجارب العملية على أهمية الاستقرار السياسي في تحقيق النمو واستقطاب الاستثمارات الخارجية، نرى في المقابل بعض الاستثناءات التي تشير إلى أن بعض الدول قد تشهد تدفقات استثمارية أجنبية حتى في حالات الاضطراب السياسي فمنذ عام 1980، ارتفع رصيد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم بمعدل تجاوز 1000 ٪، وأن ما يقرب من نصف هذه الدول ذات الدخل المنخفض المستقطبة للاستثمار قد شهدت صراعات كبرى، تزامنت مع نشر الأمم المتحدة قوات لحفظ السلام في 25 دولة أي ما يقرب من 20 ٪ من إجمالي عدد الدول التي شهدت تلك الصراعات.⁽¹⁾

وأثبتت الانتفاضات والاحتجاجات والثورات التي بدأت في تونس وامتدت إلى مصر واليمن والبحرين وليبيا والأردن وعمان، وغيرها رفض الواقع الذي تعيشه المجتمعات العربية، كما بينت أن اعتماد الأنظمة الفاسدة في البقاء في السلطة على المؤسسة العسكرية والأمنية وعلى تحالفها مع الفئات المستفيدة التي نشأت في كنفها (ما يدعى رجال الأعمال) لم يعد كافياً لبقائها في السلطة، كما تبين من وقائع الثورة في تونس ومصر خاصة أن التأخير في إدخال الإصلاحات على الأنظمة يزيد من كلفة الإصلاح للأنظمة وللمعارضين وللبلاد، ويفتح أبواب التغيير الشامل، كما أصبح واضحاً ارتباط الأوضاع السيئة في البلدان العربية بوجود أنظمة موالية للغرب وتدور في فلكه⁽²⁾ ورغم الخلاف النظري على دور شكل النظام السياسي واستقراره وارتباطه بالتطور الاقتصادي إلا أن هناك اتفاقاً على أن

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2011، مرجع سابق، ص 7.

(2) منير الحمش، من «مجتمع المخاطر» و«الدولة الرخوة» إلى «الغضب» و«الثورة»... ثم إلى أين؟، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف - خريف 2011، ص ص 207-209.

التغيرات السياسية العميقة والمتسارعة تؤثر وبشدة على الاقتصاد ولا سيما مناخ الاستثمار وتدفقاته سواء من استثمار محلي أو أجنبي⁽¹⁾.

أولاً: آثار التوترات السياسية على مناخ الاستثمار في الدول العربية:

تؤثر كما يلي:

1. على المدى القصير:

■ تراجع عدد الشركات الجديدة وتأجيل قرارات تأسيس عدد من المشاريع أو صفقات الاندماج والتملك سواء على المستوى المحلي أو عبر الحدود الدولية.

■ تأثر مؤشرات أداء أسواق المال والأوراق المالية مع تراجع لقيمة العملة الوطنية وخروج للاستثمارات قصيرة الأجل أو ما يسمى بالأموال الساخنة والمضاربة نتيجة التوترات الأمنية والسياسية وقيام مؤسسات التقييم الدولية للمخاطر القطرية بإعادة تقييم وخفض تصنيفها السيادي لهذه الدول وقد تشهد خسائر أكبر إذا ما صاحبت تلك التحركات الشعبية أعمال تخريب ونهب للممتلكات الخاصة والعامة⁽²⁾،

2. على المدى المتوسط:

• التغيرات السياسية والإدارية خصوصاً مع ما ينجم عن الحراك من درجات متفاوتة للتغيرات في التشريعات والإجراءات الإدارية والحكومات والوزراء والمسؤولين واحتمالات حدوث ضبابية في الأطر الحاكمة والإجراءات المعمول بها وأسس سيادة القانون والتسرع في اتخاذ القرار.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2011، مرجع سابق، ص7.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص63.

- التوترات الأمنية وما ينتج عن غياب الأمن في بعض الأحيان، وما يترتب عليها بالطبع من آثار تختلف من حالة لأخرى بحسب درجة الانفلات واتساعه الجغرافي والقطاعي وحدته، والتي بالطبع تنعكس سلباً على مناخ الاستثمار وأداء الأعمال بشكل عام.
- الاضطرابات العمالية الفتوية وما ينجم عنها من تداعيات معظمها سلبي، ويتمثل في تعطيل العمل والإنتاج وارتفاع تكلفة عنصر العمل، والبعض الآخر ايجابي في حالة حصول هؤلاء على حقوق عادلة قد تؤدي لتخفيف حدة الاحتقان وزيادة روح الانتماء والرضا الوظيفي ومعدلات الإنتاجية.
- الموقف من القطاع الخاص بشكل عام والمستثمرين الأجانب بشكل خاص، حيث قد يترتب على القرارات الحكومية موجة معادية للقطاع الخاص في دول الحراك، وخصوصاً المؤسسات ذات الصلة الوثيقة بالنظم الحاكمة السابقة، وما يترتب على ذلك من تغيرات إدارية أو تشريعية تمس الامتيازات والضمائم الممنوحة للقطاع الخاص، وما يرتبط بذلك من قضايا الإخلال بالعقود الموقعة مع القطاع الخاص، ومدى حيادية القضاء المحلي والقدرة على الاحتكام إلى الاتفاقيات والأطر الدولية الحاكمة للاستثمار وأداء الأعمال ومن بينها اللجوء إلى التحكيم الدولي وفعاليتها⁽¹⁾.
- هروب رؤوس الأموال للخارج سواء التي تخص مستثمرين محليين أو أجانب أو مسؤولين، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على حجم الاستثمار المحلي والأجنبي، وكذلك على ميزان المدفوعات وأسواق الصرف وقدرات الدولة التنافسية، ومناخ الاستثمار فيها بشكل عام، *التأثيرات الإقليمية؛ حيث ينتج عن

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص 94-95.

الحراك الشعبي تأثيرات محلية ذات طابع إقليمي من انتقال عنصر العمل ورؤوس الأموال والسلع وإعادة توزيع اتجاهات وكثافة تلك الحركة عبر الحدود، سواء فيما بين الدول العربية التي تشهد حراكا والدول العربية الأخرى والعالم، أو فيما بين الدول العربية التي لا تشهد حراكا وبقية الدول، حيث ستتغير خريطة حركة العمالة والاستثمارات والتجارة البينية العربية، وكذلك المعاملات التجارية والمالية العربية مع باقي دول العالم⁽¹⁾.

- تغير اتجاهات المستثمر العربي والأجنبي: ان التغيرات الحادثة والمتوقعة ستدفع الى اعادة صياغة التوجهات الاستثمارية للشركات الراغبة في الاستثمار في المنطقة وتختلف التوجهات والخطط الاستثمارية من شركة الى أخرى، بحسب كونها تعمل حاليا أو لديها استثمارات في المنطقة والأمر يخضع للعديد من الحسابات فالمستثمر الموجود داخل المنطقة أثناء الاضطرابات السياسية يختلف سلوكه طبقا لمعايير عديدة فالمستثمر صاحب الاستثمارات قصيرة الأجل ربما سيقارن بين خروجه حاليا بقدر من الخسائر وخروجه لاحقا على المدى المتوسط بخسائر اقل أو بأرباح رأسمالية، أما المستثمر صاحب الاستثمارات طويلة الأجل فلا يقدم على اتخاذ قرار الانسحاب في الأجل القصير إلا إذا كانت لديه مخاوف كبيرة من انعكاسات التغيرات السياسية على حجم نشاطه وتحقيق خسائر دائمة، وفي المقابل فإن المستثمر الجديد ربما لا يقدم على الاستثمار في الأجل القصير، ويفكر في اقتناص فرص استثمارية مغرية في الأسواق والدول التي ستشهد هبوطا كبيرا في قيم الأصول، وسيدخل في حساباته معايير المخاطر السياسية والاقتصادية ودراسات جدوى دقيقة لمستقبل السوق والوضع بشكل عام

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2011، مرجع سابق، ص 9.

(1)، ويأتي ضمن أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بصورة سلبية في الدول العربية ذات الحراك الشعبي، القطاع السياحي نتيجة تردد السائح العربي والأجنبي في زيارة الدول العربية وخصوصاً دول الحراك، حيث يضع عدد من السائحين الدوليين كافة دول المنطقة في سلة واحدة وفقاً لرحلته السياحية التي تشمل أكثر من دولة⁽²⁾.

3. على المدى الطويل: من المرجح أن تتحسن الصورة العامة لمناخ الاستثمار وأن تتمكن اقتصادات المنطقة من استعادة عافيتها وجاذبيتها للاستثمارات العربية خصوصاً إذا ما تسارعت وتيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتراجعت حدة العوامل التي كانت تؤثر سلباً على مناخ الاستثمار في بعض الدول مثل الاحتكار والبيروقراطية وغيرها⁽³⁾.

4. تقييم وكالات التصنيف الدولية نتيجة التوترات السياسية في المنطقة العربية:

جاءت إعلانات وتقارير وكالات التصنيف الدولية متشائمة بشأن الوضع السياسي في المنطقة حيث أعلنت وكالة ستاندرد أند بورز في السابع من مارس 2011 عن وجود مخاطر محتملة في خدمة الديون السيادية للمنطقة العربية كنتيجة أساسية للاضطرابات السياسية وضعف المؤسسات، بما ينذر بتخفيض التصنيف السيادي للجهات السيادية الحكومية المقترضة في دول المنطقة، لكنها أوقفتها على تطور الأحداث على أرض الواقع، كما ذكرت وكالة موديز وفقاً لتقريرها الأخير الذي يتابع الأوضاع المالية في

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010، مرجع سابق، ص128.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2011، مرجع سابق، ص10.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، ص138.

الشركات الخليجية انه حتى فبراير 2011، تراجع متوسط تصنيف 24 شركة خليجية إلى Baa1 أي بواقع درجة واحدة مقارنة بمتوسط التصنيف في بداية 2010، وتوقعت الوكالة بقاء احتمالات تخفيض التصنيف الائتماني لتلك الشركات مرتفعة وخاصة للشركات المقترضة ذات التصنيف المنخفض (غير الاستثماري)، وذلك نظراً لحاجة تلك الشركات لإعادة تمويل ديون سوف تستحق مستقبلاً، وكذلك إعادة هيكلة انكشافهم العقاري، وحذرت الوكالة من نقص أو انقطاع الدعم الحكومي أو حدوث اضطرابات في المناخ الاقتصادي، الأمر الذي يؤثر سلباً على أداء هذه الشركات وخاصة المؤسسات شبه الحكومية⁽¹⁾ كذلك ترتب على أجواء عدم اليقين السياسي والاقتصادي رفع تكلفة التأمين على الديون السيادية والسندات الحكومية والخاصة الصادرة عن عدد من دول المنطقة والمتداولة في الأسواق العالمية. وفقاً لبيانات مؤسسة ماركيت للتأمين على الديون والسندات الحكومية⁽²⁾.

قامت جميع وكالات التصنيف الائتماني العالمية المهمة بمراجعة بل وتخفيض للتصنيفات السيادية لعدد متفاوت من الدول العربية، تراوح ما بين 7 دول بالنسبة لستاندرد آند بورز، و 5 دول لموديز و EIU، و 4 دول لفيتش، و 2 دول بالنسبة لكاييتال انتليجنس، و 4 بالنسبة لوحة الاستخبارات الاقتصادية الأوروبية تراوح عدد درجات خفض التقييمات السيادية ما بين 5 درجات بالنسبة لإحدى الدول العربية، ودرجة واحدة بالنسبة للعديد من البلدان التي شهدت أحداثاً سياسية وحراكاً شعبياً بدرجات متفاوتة، وفي المقابل نجد دولتان عربيتان شهدتا تحسناً في تصنيفهما السيادي خلال الفترة حيث رفعت ستاندرد آند بورز تصنيف الكويت من (AA-) (مستقر إلى AA)

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2011، مرجع سابق، ص 11.

(2) نفس المرجع ص 12.

مستقر، كما رفعت وحدة الاستخبارات الاقتصادية الأوروبية EIU تصنيف قطر من A مستقر إلى AA مستقر⁽¹⁾.

الجدول رقم (1-2) التغيرات في التقييمات السيادية في الدول العربية قبل وبعد الأحداث السياسية لسنة 2011

وكالة ستاندر أند بورز	ديسمبر 2010	مصر	ليبيا	تونس	البحرين	الأردن	لبنان	الكويت	قطر
	مستقر	BB+	A-	BBB	A	BB	B	AA-	AA
	مارس 2011	سلبي	سلبي	مستقر	سلبي	سلبي		مستقر	
	مارس 2012	سلبي	سلبي	مستقر	سلبي	سلبي	ايجابي	مستقر	مستقر
مودي	ديسمبر 2010	Ba1	-	Baa2	A3	Ba2	B1	Aa2	Aa2
	مارس 2011	سلبي	-	سلبي	مستقر	سلبي	سلبي	-	-
	مارس 2012	سلبي	-	سلبي	سلبي	سلبي	سلبي	سلبي	مستقر
	ديسمبر 2010	BB+	BBB+	BBB	A	-	B	AA	-
فيت	مارس 2011	سلبي	سلبي	سلبي	BBB	-	-	-	-
	مارس 2012	سلبي	B	BBB	BBB	-	B	AA	-
	مارس 2012	سلبي	مستقر	سلبي	سلبي	سلبي	مستقر	مستقر	مستقر

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، مرجع سابق، ص 17.

كابيتال أنتيلاجنس	ديسمبر 2010	BBB- مستقر	- مستقر	BBB مستقر	A مستقر	BB مستقر	B مستقر	AA- مستقر	Aa- مستقر
	مارس 2011	+BB سلبي	- مستقر	BBB مستقر	A مستقر				
	مارس 2012	+BB سلبي	- مستقر	BBB مستقر	+BBB سلبي	BB مستقر	B مستقر	AA- مستقر	AA- مستقر
EIU	ديسمبر 2010	BB مستقر	BB مستقر	BBB مستقر	BBB مستقر	B مستقر	CCC مستقر	A مستقر	A مستقر
	مارس 2011	CC سلبي	BB مستقر	B مستقر	BBB مستقر			AA مستقر	
	مارس 2012	CCC مستقر	B مستقر	B مستقر	BBB مستقر	B مستقر	CCC مستقر	A مستقر	AA مستقر

المصدر: - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2011.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، الكويت، 2012.

خلاصة الفصل الأول:

يتبين من دراسة المفاهيم المرتبطة بمناخ الاستثمار أنه مفهوم مركب ديناميكي متطور بحسب التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية ويتكون من: النظام الاقتصادي والبيئي والمؤسسي، قوانين وتشريعات استثمار، سياسات اقتصادية كلية، ولا يمكن الوصول لمناخ مشجع إلا بتكامل تلك الأنظمة والسياسات مع توفر البنى التحتية الملائمة، ورغم ان الوصول إلى ذلك دفعة واحدة قد يكون صعباً إلا أن وجود سياسة استثمارية واضحة وتشجيع مستمر وعقلية مرنة ومنفتحة نحو الاستثمار تمنح ميزة إضافية للاستثمار.

ويتم تقييم مناخ الاستثمار بواسطة العديد من المؤشرات الدولية والإقليمية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين وهي وان لم ترق إلى الدقة الكافية إلا أنه لا يستغنى عنها من أجل اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه.

وتوصل هذا الفصل إلى أن مناخ الاستثمار حساس للتطورات العالمية الراهنة حيث تبين التأثير الإيجابي لتوسع نشاط الشركات متعددة الجنسيات على مناخ الاستثمار في الدول المضيفة في ظل وجود بعض التأثيرات السلبية، كما تعددت آليات جذب الاستثمارات إلى الدول العربية في سبيل التغلب على تحديات العولمة، واتضح أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة له انعكاسات إيجابية على مناخ الاستثمار من خلال التزام الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتفكيك وإزالة عدد كبير من إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة والتي تخالف أحكام وقواعد الجات حيث زاد عدد الدول التي أدخلت تغييرات على نظم الاستثمار بعد تنفيذ اتفاقية تريمز سنة 1995 إضافة إلى زيادة عدد التغييرات الملائمة للاستثمار وعدد التغييرات التنظيمية.

كما إن الانضمام الى التكتلات الإقليمية يساهم في ترقية مناخ الاستثمار في دول التكتل بفعل اتساع السوق وضمانه لقدر من التنسيق في السياسات الاقتصادية وتبادل الخبرات في مجال إصلاح بيئة أداء الأعمال حيث استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي أن تتواجد ضمن المراتب السبعة الأولى عربيا في مؤشر بيئة أداء الأعمال كما تجلّى بوضوح تأثير الأزمة المالية العالمية على مناخ الاستثمار بفعل أثر النمو السلبي والانكماش الحاد في حجم الائتمان المصرفي، واتجاه السلطات في العديد من الدول الى فرض وتشديد القيود على أنواع محددة من الاستثمار الأجنبي المباشر بما يعكس مناخا استثماريا غير موات وأقل تحررا من ذي قبل حيث أنه من بين 198 إجراء إصلاحية متخذ من طرف الحكومات يوجد 24 إجراء مقيد للبيئة الاستثمارية، إضافة الى تراجع نشاط هيئات ترويج الاستثمار في الدول العربية،

وبخصوص تأثير الحراك الشعبي بالدول العربية فقد بدا جليا تأثيره على مناخ الاستثمار من خلال قيام جميع وكالات التصنيف الائتماني العالمية المهمة بمراجعة وخفض للتصنيفات السيادية لعدد متفاوت من الدول العربية.

الفصل الثاني

الدراسة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

تقهيء:

تعاني معظم الدول النامية من مشكلات اقتصادية عديدة، أهمها انخفاض معدلات التنمية، وتزايد حدة المشكلة في حالة عدم قدرة تلك الدول على توفير مصادر التمويل اللازمة لدفع عجلة الاستثمار والتنمية الاقتصادية، ولهذا فقد اضطرت تلك الدول إلى البحث عن مصادر خارجية بديلة للتمويل منها الاقتراض الخارجي والمساعدات الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الأجنبية الملائمة لظروف الدول النامية، ولم تكن العديد من حكومات البلدان النامية ترحب كثيرا خلال عقد السبعينيات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسية إلى تحقيق أرباح ريعية دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول، ومع عقد الثمانينيات اختلفت هذه النظرة وأصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأولى عءىء من متخءى القرار في الدول النامية اهتماما بالغاً لتفهم ودراسة العوامل والمحددات التي تجعل من بلادهم أسواقا جاذبة لتدفقات الاستثمارات العالمية المباشرة.

سنحاول في هذا الفصل التطرق لمختلف جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر بالحءىء عن مفهومه خصائصه وأهءافه واشكاله ومزاياه وعيوبه في المبحث الأول، وسنخصص المبحث الثاني للنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر:

لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر يستحوذ على اهتمام الكثير من الكتاب والحكومات بوصفه من مصادر التمويل الهامة لمشاريع التنمية الاقتصادية، ولضرورة الوقوف على الخلفية التاريخية له من أجل فهم واستيعاب التغيرات التي طرأت عليه من المفيد الإشارة لبعض المفاهيم والجوانب الأساسية المرتبطة به.

المطلب الأول: تحديد المفاهيم:

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة هامة في التحليل الاقتصادي، ومرد ذلك الى الأهمية التي أصبح يحظى بها لدى الدول النامية والمتقدمة على السواء ومن أجل الوقوف على خلفية هذا الاهتمام سيتم التطرق الى مختلف مفاهيمه وخصائصه وأهدافه.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الدولي:

يتمثل في التدفقات الدولية لرأس المال والتي تعبر عن تحركات الأموال من احدى الدول الى دولة اخرى بهدف شراء الأصول من الدولة الثانية، وتشتمل الأصول على السندات المالية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بالإضافة الى الأسهم والأصول المادية مثل الآلات والعقارات⁽¹⁾، ويمكن تصنيف الاستثمار الدولي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في الأوراق المالية أو غير المباشر، وسيتم تناوله كما يلي:

(1) جون هيدسون، مارك هيراندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1987، ص335.

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

هو تملك دولة أو فرد في دولة مجموعة من السندات والأسهم الاستثمارية بمقدار ضئيل أو نسبة غير عالية بحيث لا تسمح لأصحابه الحق في إدارة رأس المال أو المشروع والإشراف عليه نظراً لقلّة القدر الذي يخولهم حق إدارة المشروع⁽¹⁾.

ثانياً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إذا كان الاستثمار الأجنبي غير المباشر يتمثل في عمليات ذات طابع مالي محض فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز عليه في كونه يمثل للشركة وسيلة لمراقبة مختلف النشاطات القائمة في البلدان الأجنبية، وهناك العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر حيث يرى عبد السلام أبو قحف أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: « تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة والتقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة⁽²⁾ ».

وحسب صندوق النقد الدولي FMI يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة⁽³⁾.

(1) بلعزوز بن علي، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 93.

(2) عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 13.

(3) عبد المجيد قدي، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية، «دراسة تحليلية تقييمية»، ديوان

وتعرفه المنظمة العالمية للتجارة OMC بأنه عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها⁽¹⁾

ويعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري، بين شركة في القطر الأم تنتمي إليه، وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر.⁽²⁾

وحسب منظمة الـ OCDE: كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمربطة فيما بينها تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر بمعنى فرع أو شركة تابعة لها تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد اقامة المستثمر الأجنبي⁽³⁾.

من التعاريف السابقة يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعني تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة مهمة من التأثير في ادارة مشروع في بلد آخر غير بلده.⁽⁴⁾

المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

(1) عبد الباسط بوزيان، دور السياسة المالية في أستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر (1994-2004)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006-2007، ص 18.

(2) علي عبد القادر علي، مرجع سابق ص 4.

(3) فاروق تشام، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول « الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة »، جامعة سعد دحلب، البليدة، 22 / 21 ماي 2002، ص 6.

(4) حسن مهدي صائب، مرجع سابق، ص 119.

ويمكن صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر).

والمصلحة الدائمة هي علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ويشمل الاستثمار المباشر أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينها وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة، وجميع المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء أو إلغاء استثمارات أو الحفاظ على استمراريتها أو توسيع نطاقها أو تصفيتها⁽¹⁾.

ويتخذ دليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات وخبراء أجهزة الإحصاء القطرية امتلاك المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد آخر نسبة 10٪ أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في حالة المؤسسة المساهمة) كمعيار دولي للفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية⁽²⁾، وإذا كانت النسبة أقل من 10٪ فإنها ستسجل محاسبا كاستثمار في المحفظة لذلك نعتبر مستثمري المحفظة لا يمارسون أي تأثير في تسيير الشركة التي يمتلكون فيها أسهما.

الفرع الثاني: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر:

وفقا للمعايير الدولية التي حددتها منهجية إعداد وتجميع إحصاءات ميزان المدفوعات في الدليل الصادر عن صندوق النقد الدولي يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر من البنود التالية:

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثاني، الكويت، 2011، ص 6.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2008، مرجع سابق، ص 11.

1. استثمارات رؤوس الأموال من قبل غير المقيمين في شكل تدفقات للاستثمار المباشر في إقامة المصانع والمؤسسات والشركات، ويشترط أن تكون نسبة التملك لا تقل عن 10٪ من رأس مال مؤسسات الاستثمار المباشر سواء كانت مساهمات مالية أو عينية.

2. استثمارات في أدوات حقوق الملكية عن طريق الشراء من سوق المال لأسهم وسندات ملكية الشركات التي تطرح في البورصة ويشترط أن تكون النسبة 10٪ من حقوق الملكية فأكثر، وفي حال حيازة غير المقيم لحصة سابقة نقل عن 10٪ من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية، ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازاته إلى الحد الذي يؤهلها للتغيير من وضعية استثمارات الحافظة إلى وضعية الاستثمار المباشر (10٪ أو أكثر) فلا تسجل كمعاملة استثمار مباشر إلا الحيازات الإضافية فقط.

3. معاملات الدين بين الشركات الأم من ناحية والمؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى بما فيها إقراض أو اقتراض الأموال) سندات الدين وائتمان الموردين).

4. قيام غير المقيمين بإعادة الاستثمار للأرباح والفوائد الناتجة عن أعمال مؤسسات الاستثمار المباشر والتي لم يتم توزيعها أو تحويلها للخارج.

5. استثمارات غير المقيمين في شراء الأراضي والمباني بواسطة المستثمر الأجنبي.

6. استثمارات غير المقيمين في التنقيب أو استخراج الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز والمعادن⁽¹⁾.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثاني، 2011، مرجع سابق، ص ص 6-7.

الفرع الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي: يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها:

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المستقبلية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة البدائل المتاحة.
- له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات، وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في وضع الاستراتيجيات المستقبلية للمؤسسة⁽¹⁾.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفورات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تتحقق نتيجة لتواجده.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أهم وسيلة لخلق مناصب العمل، كما أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة تتسم بالتعقيد، حيث تتوقف قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على إحداث أثر إيجابي على العمل على مضمون هذا الاستثمار، ففي حالة إحداث وحدات إنتاج جديدة يكون خلق مناصب العمل أكبر من حالة اقتناء أو الاندماج في مؤسسة قائمة، إلا أن الشيء المؤكد بالنسبة للعمل هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار على إعادة التوزيع القطاعي للعمل وعلى نوعيته وإنتاجيته، وليس على الحجم الإجمالي للعمل ضمن اقتصاد ما⁽²⁾.

(1) عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، 2003، الإسكندرية، ص 214.

(2) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 252-253.

- يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدعم المبادلات الدولية وزيادة نسبة الصادرات عندما يتم في صناعات يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ⁽¹⁾.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا بديلا للمديونية، إذ لا يترتب عنه أية التزامات بالدفع على عاتق الدولة، كما يتميز عن كل القروض التجارية والمساعدات الائتمانية الرسمية، التي أصبحت شديدة المشروطة في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه ترتبط بمدى النجاح التي تحققه المشروعات المحولة عن طريق الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات المرتبطة بها⁽²⁾.

الفرع الرابع: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من وراء استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في:

- دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.
- زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم زيادة الانتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.
- زيادة معدلات العمالة، وتقليل البطالة عن طريق تدريب وتنمية القوة العاملة.
- تنويع هيكل الانتاج والصادرات وتقليل الاختلال في هيكل الإنتاج، وذلك بزيادة نمو القطاع الصناعي.

(1) مرجع سابق، ص 255.

(2) حمزة بن حافظ، دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 1998-2008، مذكرة م جستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص 92.

■ اكتساب عنصر المعرفة الفنية والأفكار الجديدة التي تؤدي إلى خلق معارف مستمرة وحديثة⁽¹⁾.

■ المساهمة بالفائض السنوي في السوق الدولية⁽²⁾.

وتتمثل الأهداف التي تسعى وراءها الشركات والأفراد عند الاستثمار في دول أخرى في:

- تحقيق العائد أو الربح مهما يكن الاستثمار، فمن الصعب أن نجد فرداً يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الأرباح⁽³⁾.

- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية، من حيث الجودة والأسعار والخدمة، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها⁽⁴⁾.

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعاتها.

- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار، والإعفاءات الضريبية والحوافز المختلفة التي تمنحها الدول من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

- الالتفاف حول معوقات التجارة.

- الاستفادة من تكاليف الأجور الأقل في الدول المضيفة.

- ضمان أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية⁽⁵⁾.

(1) منور أوسريير، نذير عليان، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ماي 2005، ص99.

(2) بولعيد بلعوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2006، ص74.

(3) طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دارالمستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص16.

(4) حسني علي خربوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص184.

(5) مجموعة مؤلفين (مجهولين)، الاقتصاد اليوم كيف يعمل، ترجمة: هاني صالح، مكتبة العبيكان،

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة، وإلى تعدد المعايير المستخدمة في تصنيف تلك الاستثمارات، وتبعاً لذلك يمكن التمييز بين الأشكال التالية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- الاستثمار المشترك: هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة،⁽¹⁾ ويتم الاتفاق في العقد المبرم بينهما على حصة كل شريك، وأغلب الاستثمارات المشتركة هي متساوية التكاليف والأرباح، وقد تغيب الحصص عندما يساهم أحد الأطراف بالخبرة الفنية بدل رأس المال أو عندما يقدم المعلومات اللازمة عن السوق إذا كان المشروع المشترك قد أقيم على أرضه.⁽²⁾

أ- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة: من حيث المزايا يمكن القول بأن الاستثمار المشترك بصفة عامة يساهم في: - زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية، وخلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى.

- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد.

- تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال في المستقبل.

الرياض، السعودية، 2008، ص 390.

(1) عبد السلام أبو قحف، الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 15.

(2) محسن أحمد الخضيرى، اقتصاد المعرفة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص 39-40 وص 178.

- تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية
رأسية أمامية أو خلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة
بالدول المضيفة⁽¹⁾.

- نظام المشاركة يحقق الاستمرار في الانتاج حتى في حالة انفصال
الشريك الأجنبي.⁽²⁾

ويعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
قبولا في معظم الدول، ويرجع هذا لأسباب سياسية واجتماعية من أهمها
تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومن ثم ترتفع
درجة استقلال هذه الدول عن الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أن هذا النوع
من الاستثمار يساعد في تنمية الملكية الوطنية، وخلق طبقات جديدة من
رجال الأعمال الوطنيين⁽³⁾.

أما عن عيوبها النوع من الاستثمارات فتكمن في الآتي:

- حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على
عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار.

- إن انخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلبا على
فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق أهدافه الطويلة والقصيرة الأجل. - إن
تحقيق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذي
الاستعداد الجيد وامتلاكه للقدره الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في
مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول المختلفة، - نظرا لاحتمال ان

(1) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مطبعة الإشعاع الفنية،
الإسكندرية، مصر، 2001، ص486.

(2) زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية النقدية الدولية، دار الجامعة
الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2004، ص24.

(3) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص ص481-
483.

تكون القدرة المالية للمستثمر الوطني منخفضة فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع ويصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة مثل زيادة فرص التوظيف، وإشباع حاجة السوق المحلي من المنتجات، انخفاض تدفق العملات الأجنبية للخارج.

- إن مساهمة الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية المذكورة سابقا أقل كثيرا مقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي.

ب- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات:

تتمثل المزايا فيما يلي:

- يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار تفضيلا لدى الشركة في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركات التملك المطلق لمشروع الاستثمار خاصة في بعض أنواع مجالات النشاط الاقتصادي كالزراعة و البترول أو صناعة الكهرباء أو التعدين، أي أنه في حالة وجود قيود وعوائق على تملك المستثمر الأجنبي تملكا كاملا لمشروع الاستثمار فإن الاستثمار المشترك هو أفضل الخيارات التي تحقق قدرا من التحكم والرقابة على أنشطتها وتحقيق قدر مقبول من الأرباح إذا قورن بأنواع الاستثمار غير المباشر مثل تراخيص الإنتاج، وعقود الإدارة وغيرها⁽¹⁾. - يفضل الاستثمار المشترك في حالة عدم توافر الموارد المالية والبشرية والمعرفة التسويقية الخاصة بالسوق الأجنبي لدى الشركة متعددة الجنسيات اللازمة للاستغلال الكامل للسوق الأجنبي المعين.

(1) عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 18.

- يساعد الاستثمار المشترك في حالة نجاحه في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكها مطلقاً.

- الاستثمار المشترك يتناسب مع الشركات متعددة الجنسيات صغيرة الحجم.

- يساعد الاستثمار المشترك على تجاوز المشاكل البيروقراطية التي تواجه الطرف الأجنبي خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة أو شركة تابعة للقطاع العام أو بنك حكومي.

- يعتبر الاستثمار المشترك وسيلة للتغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة بالدول المضيفة وبالتالي تسهيل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلاً من التصدير أو الوكلاء.

- الاستثمار المشترك يساعد في تسهيل مهمة الطرف الأجنبي في الحصول على القروض المحلية والحصول على المواد الخام اللازمة للشركة الأم.

- الاستثمار المشترك يساعد في سرعة التعرف على طبيعة السوق المضيف، وإنشاء قنوات للتوزيع، وحماية مصادر المواد الخام للشركة الأم. - الاستثمار المشترك يوفر حماية ضد الأخطار غير التجارية مثل التأميم والمصادرة، إضافة إلى تخفيض الأخطار التجارية.

- إن وجود شريك وطني في مشروع الاستثمار يساهم في حل المشكلات المتعلقة باللغة والعلاقات العمالية، والإنسانية وغيرها من المشكلات الاجتماعية والثقافية الأخرى التي تواجه إنجاز كافة الأنشطة الوظيفية للشركة⁽¹⁾.

أما بخصوص عيوب الاستثمار المشترك من جهة نظر الطرف الأجنبي فتكمن في الآتي:

(1) المرجع السابق، ص 19.

- احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار، خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة من المساهمة برأس المال في مشروع الاستثمار، ولم تلق هذه النسبة قبولا لدى الطرف الأجنبي الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشكلات تؤثر على الإنجاز الوظيفي لمشروع الاستثمار ككل سواء في مجال التسويق أو الإنتاج أو إدارة القوى العاملة أو التمويل وغيرها.

- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية معينة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار، وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق.

- انخفاض قدرات المستثمر الوطني الفنية والمالية قد يؤثر سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق الأهداف طويلة الأجل وقصيرة الأجل، - عندما يكون الطرف الوطني ممثلا في الحكومة فمن المحتمل جدا أن تضع قيودا أو شروط صارمة على التوظيف والتصدير، وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم.

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي:

هي مشروعات يكون فيها صاحب المشروع هو المالك الوحيد له في دولة أجنبية ويكون ذلك بإنشاء هياكل جديدة تماما وترويج منتج جديد في سوق البلد المضيف، أو يكون بالاستحواذ على هياكل مشروع موجود مسبقا في ذلك البلد والاستمرار في ذات النشاط⁽¹⁾.

وتمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أشكال الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات.

(1) ليل شيخة، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، دراسة حالة الصين، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة) جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007، ص56.

وفي مقابل ذلك تتردد الدول النامية كثيراً إزاء هذا الشكل خوفاً من التبعية الاقتصادية وما ينتج عنها من آثار سلبية على المستوى المحلي والدولي، وحذراً من احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول المضيفة⁽¹⁾.

أ- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل بالنسبة للدول المضيفة:
تتمثل المزايا فيما يلي:

- زيادة حجم تدفقات النقد أو رأس المال الأجنبي للدول المضيفة، -
كبر حجم المشروع قد يساهم في إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة ويؤدي إلى زيادة الصادرات مما يترتب عليه تحسين ميزان مدفوعات الدول المضيفة.

- نظراً لأن المشروعات المملوكة بالكامل تكون في العادة كبيرة الحجم مقارنة بالمشروعات المشتركة وبافتراض وجود جهاز جيد يقوم بإختيار التكنولوجيا المناسبة لمتطلبات وخصائص التنمية بالدول المضيفة، فإنه سيساهم في نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة.

- أما من ناحية العيوب فتتمثل في خشية الدول المضيفة من الاحتكار والتبعية والاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية.

ب- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات: من أبرز المزايا التي يمكن أن تتحقق للشركات متعددة الجنسيات ما يلي:

(1) عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 20-21.

- توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة (تسويقية وإنتاجية ومالية وسياسات خاصة بالموارد البشرية).

- كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها والتي ينجم الجزء الكبير منها من انخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية. - يساعد التملك المطلق للمشروع الاستثماري في التغلب على المشكلات الناجمة عن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي مثل التراخيص والتوكيلات والاستثمار المشترك وعقود الإدارة وغيرها.

- إذا استطاعت الشركة متعددة الجنسيات أن تبني صورة ذهنية جيدة لدى الجمهور في الدولة المضيفة فمن المحتمل جداً أن تصبح مهمة فرع الشركة لهذه الدولة سهلة للغاية فيما يختص بتنفيذ سياسات التوسع والتسويق وغيرها من سياسات الأعمال بالإضافة إلى سهولة حصولها على التسهيلات المختلفة والضمانات اللازمة لتنفيذ أنشطتها خاصة مع ما يرتبط بالحصول على المواد الخام المحلية المستوردة والإجراءات البيروقراطية المتعلقة بها.

وبخصوص عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي تعتبر الإخطار غير التجارية كالتأمين والمصادرة والتصفية الجبرية الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول المضيفة النامية من أكثر العوامل إثارة لقلق الشركات متعددة الجنسيات العاملة بالدول المضيفة، وبصفة خاصة إذا كانت الاستثمارات في إطار ما يمكن أن يطلق عليه الأنشطة والصناعات الإستراتيجية أو الحساسة مثل صناعة البترول والأسلحة والأدوية، ويضاف لذلك أن هذا النوع من الاستثمارات يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالاستثمار المشترك⁽¹⁾.

(1) المرجع السابق، ص ص 22-24.

3- الاستثمار في المناطق الحرة:

تعرف المنطقة الحرة بأنها جزء من أرض داخل الدولة معزولة بحدودها وتخضع الى قوانين خاصة في ظل السيادة الكاملة للدولة⁽¹⁾، فهي جزء مقتطع من الدائرة الجمركية وتصبح حرة من كل قيد جمركي فتدخل اليها السلع وتخرج منها بغير أن تدفع أي رسم،⁽²⁾ وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية والوطنية أو المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية والخارجية وتجري عليها بعض العمليات الصناعية ولا تدفع رسوماً جمركية على تلك البضائع إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة⁽³⁾.

4- مشروعات الاستثمار القائمة على التجميع:

و تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عام أو خاص، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلاً) لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه، وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع الاستثماري من جانب الطرف الأجنبي.⁽⁴⁾

(1) غريب بولرباح، مرجع سابق، ص 103.

(2) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1998، ص 138.

(3) أنور عبد الخالق، محمد عباس، المناطق الحرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، مصر، 1998، ص 98.

(4) عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 24-25.

5- الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة:

في شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة تتراوح ما بين 20 الى 50 عاما في مجال البنية الأساسية مثل بناء المطارات أو الطرق على أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز الى المجتمع أو الحكومة وهي مشروعات قائمة على البناء والتشغيل والتحويل وترجع هاته المشروعات بالفائدة على الطرفين، الحكومة والمستثمر الأجنبي حيث الحكومة تحتاج الى استثمارات ضخمة يصعب عليها تمويل تلك الاستثمارات من الموازنة بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز⁽¹⁾.

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر:

تباينت الرؤى حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين مؤيد ومعارض، وكل فريق دعم رأيه بحجج وبراهين، وبين هذين الرأيين يقع رأي ثالث يرى ضرورة وضع ضوابط معينة لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الاستثمارات، ولكن الشيء الأكيد أن المنافع التي تحصل عليها الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تخلو من تكلفة، وعموماً اتفقت آراء المتخصصين والاقتصاديين حالياً على أنه يمكن التعرف على آثار مثل هذه الاستثمارات من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية وفيما يلي نتناول هذه الآثار بشيء من التفصيل.

الفرع الأول: الأثر على النقد الأجنبي:

يرى الكلاسيك أن وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية المضيفة يؤدي الى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي الخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة، ويرجع هذا لكبر حجم الأرباح المحولة للخارج، واستمرارية

(1) عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، متطلباتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 186.

تحويل أجزاء رأس المال والمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب الى الدولة الأم، وصغر حجم الأموال التي تجلبها هذه الشركات عند بداية المشروع الاستثماري، اضافة الى المغالاة في أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة.

وعلى عكس الكلاسيك، يرى رواد المدرسة الحديثة أن الشركات متعددة الجنسيات تساهم في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، نظرا لمواردها المالية الضخمة وقدرتها على الاقتراض من أسواق النقد الأجنبي، كما أن لديها القدرة على تشجيع المواطنين على الإدخار بما تقدمه من فرص جذابة ومربحة للاستثمار، إضافة الى أن وجود هذه الشركات يجلب لها المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية والدولة الأم،⁽¹⁾ إضافة إلى هذا فإن تدفقات الاستثمار تخلق زيادة في الطلب على مستلزمات الإنتاج الوطني كالعمالة والمواد الأولية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ويترتب عنه ارتفاع مؤقت في سعر الصرف الحقيقي في البلد المضيف⁽²⁾.

الفرع الثاني: الأثر على ميزان المدفوعات:

للاستثمار الأجنبي أثر على ميزان المدفوعات في الدول المضيفة، وذلك من خلال التأثير على الحساب الجاري بطريق سلبي أو إيجابي، فالأثر الإيجابي يحدث نظرا لزيادة حصيلة الدولة المضيفة من النقد الأجنبي عندما تستخدم الشركات الأجنبية مدخلات الإنتاج الوطنية بشكل مكثف، أما الأثر السلبي فيحدث عندما تستخدم الشركات الأجنبية رؤوس أموال خاصة بالدولة المضيفة لتمويل استيراد مدخلات الإنتاج، كما أن سياسة تسعير الصادرات والواردات المتبعة من طرف الشركات المستثمرة خاصة في حالة التكامل

(1) عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 116-117.

(2) حازم بدر الخطيب، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وإنعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2006، ص 97.

الرأسي مع فروعها تؤدي إلى زيادة الضغط على ميزان المدفوعات⁽¹⁾، ويزداد الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات أيضاً في حال توجّهت الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية التي تنتج سلعاً تحل محل السلع المستوردة لسد جزء من حاجة السوق المحلية، أو سلعاً بهدف التصدير⁽²⁾ ويكون العبء على ميزان المدفوعات في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر أقل من نظيره في حالة الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وذلك لأن الأرباح في المراحل الأولى للتنمية تكون قليلة، كما أن احتمال استعادة رأس المال من الدولة المضيفة يكون أقل إذا ما قورن باستثمار الحافظة المالية⁽³⁾.

الفرع الثالث: الأثر على التشغيل:

تتمثل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة فيما يلي:

✓ ان وجود الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي الى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين اوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على انشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية، وهذا سوف يؤدي الى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل .

✓ قيام الشركات متعددة الجنسيات بدفع الضرائب على الأرباح المحققة يزيد من عوائد الدولة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سيمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة مما يترتب عليه خلق فرص عمل جديدة.

(1) محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد1، جامعة حسينة بن بو علي، الشلف، 2004، ص ص 133-134.

(2) خزامي عبد العزيز الجندي، مرجع سابق، ص 642.

(3) منور أوسيرير، نذير عليان، مرجع سابق، ص ص 98-99.

✓ ارتفاع مستوى الأجور والمكافآت المقدمة من طرف الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي الى سحب للعمالة المتميزة المتواجدة في الشركات الوطنية.

✓ انشاء المشروعات الموجهة للتصدير، والمشروعات كثيفة العمل في المناطق الحرة يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة.

✓ وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي الى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة استخدامها لتكنولوجية متقدمة، وقد تؤدي أيضا الى عدم ثبات العمالة الموسمية.

✓ نجاح حكومة الدولة المضيفة في اختيار نوع التكنولوجيا المناسب سوف يؤثر على عدد فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها⁽¹⁾.

✓ الاستثمار الأجنبي يحفز الخبرات الوطنية على عدم الهجرة الى الخارج بما يوفره من فرص وظروف العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد، وبالتالي فإن هذه الاستثمارات تعمل على إيقاف استنزاف الخبرات الوطنية والتي تشكو منها الدول النامية وهي ما تعرف بظاهرة استنزاف العقول البشرية.⁽²⁾

الفرع الرابع: الأثر على نقل التكنولوجيا :

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر الى نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف⁽³⁾ وتقوم الدول النامية من خلال سعيها لتكوين قاعدة تكنولوجية قوية، بتعديل

(1) عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 149-150.

(2) منور أوسري، نذير عليان، مرجع سابق، ص 98.

(3) Chabha Bouzar, Fatima Tareb, Les Ide Canal de Transmission de Transfer de Technologie: une Option de la Politique de développement Industriel

قوانينها لتسهيل نقل التكنولوجيا إليها وتوطينها⁽¹⁾، ورغم أنها تصطدم بإصرار الدول المتقدمة على عدم نقل التكنولوجيا، أو قيامها بنقل تكنولوجيا متقدمة إلا أن هذا لم يمنع بعض الدول من النجاح في نقل التكنولوجيا كالهند التي تحولت من متلقية للتكنولوجيا إلى ناقلة لها⁽²⁾،

وللحصول على التكنولوجيا بأفضل السبل يجب على الدول النامية مراعاة الأمور التالية⁽³⁾:

✓ المزج بين الأساليب المختلفة لنقل التكنولوجيا كأن يسمح بدخول الشركات متعددة الجنسيات وإبرام عقود واتفاقيات تراخيص الإنتاج، وعقود تسليم المفتاح وعقود الإدارة وغيرها، في وقت واحد.

✓ في حالة تطبيق أي سياسة لحماية التكنولوجيا الوطنية في مجال انتاجي معين لفترة معينة، يجب التأكد من قيام الشركات الوطنية بسد احتياجات السوق المحلي من السلع أو الخدمات المحمية تكنولوجيا خلال تلك الفترة.

✓ ادخال التكنولوجيا عن طريق الشركات متعددة الجنسيات صغيرة الحجم مما يسمح بتقليل القدرة على الاحتكار والمنافسة بينها وبين الشركات الوطنية.

en Algérie, **Revue Recherches économiques et Manageriales**, n°6, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, décembre 2009, p72.

(1) بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية 1970-2000، رسالة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004، ص 23.

(2) عبد الفضيل محمود، مرجع سابق، ص 42.

(3) عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 138-139.

الفرع الخامس: الأثر على التقسيم الدولي للعمل:

ظهرت في اواخر الستينات أشكال جديدة للتقسيم الدولي للعمل بين البلدان الصناعية المتقدمة وبين بلدان العالم الثالث الآخذة في النمو، وساهم في ذلك نمو الشركات متعددة الجنسيات⁽¹⁾، والتي تعمل على تجزئة مراحل إنتاج السلعة الواحدة عبر دول مختلفة، حيث يتم تجميعها في بعض الدول ويتم تسويقها في دول أخرى، فالسلعة الواحدة أصبحت تشارك في إنتاجها شعوب مختلفة بحسب ما تضيفه الى إنتاج السلعة⁽²⁾، وتقوم استراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات على خلق قواعد تصديرية⁽³⁾ في مناطق الأجر المنخفض بحيث يتم إعادة تصدير السلع المصنعة هناك إلى أسواق بلد المركز الأم، بالإضافة الى ذلك تقوم قواعد التصدير هذه بدور هام كمراكز تمويل لأسواق إقليمية معينة بما يسمح بتخفيض تكلفة النقل والمناولة الى أدنى الحدود مع تفادي مخاطر تأخر وصول السلع المشحونة في الموعد المحدد لأسواقها النهائية⁽⁴⁾.

وبينما يتم انتشار الأنشطة التشغيلية والعمليات الصناعية في معظم أنحاء العالم على أساس لامركزي، تظل عمليات اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتحديد ما يجب إنتاجه وكيف وأين يتم، متركزة إلى أبعد حد في المركز الرئيسي للشركة متعددة الجنسيات.⁽⁵⁾

(1) عبد الفضيل محمود، مرجع سابق، ص 23.

(2) يحي سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص 156.

(3) تعرف القاعدة التصديرية حسب لجنة التعريف الجمركية الأمريكية عام 1973 كما يلي: إمكانية استخدام العمل غير الماهر في الخارج تتيح لبعض الصناعات فرصة الهجرة إلى البلدان ذات الأجر المنخفض والتي وصلت إلى مستوى من التنمية يجعلها مستعدة لاستقبال هذه الصناعات، وذلك دونما انحراف ملحوظ عن مستويات الإنتاجية السائدة في الولايات المتحدة.

(4) عبد الفضيل محمود، مرجع سابق، ص 26-27.

(5) مرجع سابق، ص 32.

الفرع السادس: الأثر على السيادة الوطنية:

يرى المعارضون لجدوى الاستثمارات الأجنبية أنها مسؤولة بصورة مباشرة عن تقويض الديمقراطية من خلال ممارستها شكلا جديدا من الرأسمالية الشرسة غير الخاضعة للمساءلة وتشويه الاقتصادات الوطنية وإلحاق الضرر بها،⁽¹⁾ حيث أن الشركات متعددة الجنسية تتدخل في توجيه السياسة العامة للدولة المضيفة⁽²⁾، وتساعد بنفوذها وأموالها رجال الأحزاب والسياسة الذين يراعون مصالحها بصرف النظر عن مصالح بلدانهم⁽³⁾ كما تركز في إطار العولمة السيطرة السياسية الغربية على الأنظمة الحاكمة والشعوب التابعة لها، والتحكم في مركز القرار السياسي وصناعته في دول العالم لخدمة مصالح الدول الغربية، على حساب مصالح الشعوب وثرواتها الوطنية والقومية وثقافتها ومعتقداتها الدينية.⁽⁴⁾

وكمثال على الممارسات غير المرغوب فيها لبعض الشركات المتعددة الجنسيات شركة I.T.T التي حاولت قلب نظام حكم سلفادور الليندي في شيلي في أوائل السبعينات.⁽⁵⁾

وفي بعض الحالات تسيطر هذه الشركات على قطاعات التقنية المتقدمة ذات الأهمية للأمن القومي أو ذات الأهمية الإستراتيجية لتنافسية الاقتصاد الكلي، فعلى سبيل المثال أثارت السلطات الأمريكية المخاوف من الاستثمارات المباشرة الواردة من اليابان وعلى الرغم من إعلان الولايات

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الرابع، الكويت، 2007، ص 11.

(2) محمد زيدان، مرجع سابق، ص 135.

(3) ابراهيم محسن عجبل، الشركة متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، رسالة ماجستير في القانون الدولي (غير منشورة)، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنارك، 2009، ص 119.

(4) محمد سعيد ابو عزوز، العولمة، ط 1، دار البيارق، عمان، الأردن، 1998، ص 81.

(5) عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 94.

المتحدة في مناسبات عدة عن الالتزام بالتحرير الكامل لمجالي الاستثمار والتجارة، إلا أنها إتخذت العديد من الإجراءات التي من شأنها حماية سيادتها، وأهمها تمديد المدة اللازمة لإقرار تملك الأجانب للمشاريع داخل الأراضي الأمريكية وبخاصة إذا كان المستثمر الأجنبي مؤسسة مملوكة جزئياً أو كلياً لحكومة أجنبية ما.⁽¹⁾

ومما سبق يمكن القول أن الشركات متعددة الجنسيات قد تعمل لحساب حكوماتها الوطنية بالدول الأم بغض النظر عن مصالح الدول النامية المضيفة.⁽²⁾

الفرع السابع: الأثر على المهارات الإدارية:

يساهم الاستثمار الأجنبي في اكتساب المهارات الإدارية نظراً لدوره الهام في نقل الكفاءة الإدارية إلى الدول المضيفة، انطلاقاً من تمتعه بمهارات إدارية عالية تنعكس بالتالي على مستوى الأداء في اقتصاد الدول المضيفة عن طريق تعامل المدراء المحليين المباشر مع هذه الكفاءات بالتدريب والتطبيق العملي سواء في مجال العمل الإداري أو المالي أو حتى في التقنية المتطورة⁽³⁾ وتمثلت إسهامات الشركات متعددة الجنسيات في الإدارة والتنمية الإدارية بالدول النامية في كثير من المجالات منها:

- ✓ تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدولة الأم.
- ✓ تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة ومتطورة.
- ✓ خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الرابع، 2007، مرجع سابق، صص 11-12.

(2) عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، صص 95.

(3) بندر بن سالم الزهراني، مرجع سابق، صص 24.

✓ استفادة الشركات الوطنية من الأساليب الإدارية للشركات متعددة الجنسيات من خلال التقليد والمحاكاة.

✓ إثارة حماس الشركات الوطنية لتنمية المهارات الإدارية بها حتى تستطيع الوقوف أمام منافسة الشركات متعددة الجنسيات.

وبالمقابل تؤثر الشركات متعددة الجنسيات سلباً على التنمية الإدارية نتيجة ارتفاع مستوى الأجور والحوافز التي تقدمها مما يتسبب في هروب الإطارات الكفؤة من الشركات الوطنية إلى الشركات متعددة الجنسيات تاركة الشركات الوطنية تعاني ليس فقط من هجرة إطاراتها، بل تمتد معاناتها نتيجة مطالبة العاملين بها المساواة في الأجور والحوافز وشروط العمل مع نظرائهم بالشركات متعددة الجنسيات⁽¹⁾.

الفرع الثامن: الأثر على البيئة:

إن الشركات متعددة الجنسيات في إطار تحقيقها لمصالحها لا تهاب تسببه من أضرار على البيئة في الدول المضيفة، فهي لا تلتزم بمعايير حماية البيئة نظراً لما تجده من تساهل في الدول النامية، ويزداد الأمر تفاقمًا في الصناعات الاستخراجية التي تؤدي إلى تلوث الهواء والمياه في المناطق المجاورة لها وتختلف هذه الآثار باختلاف العديد من العوامل المؤثرة مثل نوع الموارد الطبيعية والتقنية المستخدمة و حجم الإنتاج⁽²⁾.

(1) عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستشارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 143-144.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الرابع، 2007، مرجع سابق، ص 14.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد الكثير من النظريات والمداخل التي تناولت دوافع الشركات متعددة الجنسيات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، ورغم تعدد النظريات إلا أن التحليل الدقيق لجوهر أو أساس كل نظرية أظهر وجود عوامل مشتركة أو شبه اتفاق بينها على بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية سواء في الدول النامية أو المتقدمة، كما تجدر الإشارة إلى أن الاختصار على عرض بعض النظريات دون الأخرى يرجع في أساسه إلى مدى توافر الأدلة والبراهين العملية الخاصة بكل نظرية⁽¹⁾، وفي هذا السياق يرى أصحاب نظرية هيكل السوق أن تحركات الشركات متعددة الجنسيات بين الدول يعود إلى أسباب هيكلية تتعلق بطبيعة السوق الذي تعمل فيه والذي يوصف بكونه سوق احتكار قلة، الأمر الذي من شأنه اكساب الشركات ميزة احتكارية ودفعها إلى تدويل نشاطها، أما رواد نظرية المنشأة فيرجعون قرار تدويل أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات إلى أسباب تنظيمية نابعة من داخل الشركة ذاتها، في حين حاول فريق ثالث تفسير هذه الظاهرة تبعا لتباين الخصائص الاقتصادية والتقنية للدول، وقد ظهرت عدة محاولات تجميعية على يد كل من Muchielli وDunning ربطت بين دور المؤسسة وعلاقتها بالبلد وبهيكل السوق، وسنحاول تناول النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقا من التفسير الكلاسيكي وامتداداته ثم التطرق للنظريات المعتمدة على هيكل السوق والمنشأة والبلد، ثم نختم بالحديث عن النظريات التجميعية وسيتم تفصيل ذلك كما يلي:

(1) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 392.

المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي وامتداداته:

ويضم مجموعة من النظريات تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية:

ظهرت معالم نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر مع نهاية القرن 18م، حيث جاء رواد المدرسة الكلاسيكية بأفكار جديدة غيرت من مجريات الأحداث الاقتصادية الدولية.

1- مضمون النظرية: يقدم الاقتصاديون الكلاسيك تحليلهم لأسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار سوق كاملة، حيث لا تقف الحدود المختلفة من تدخل للحكومات⁽¹⁾ ووجود الاحتكارات وارتفاع تكلفة المعلومات عقبة أمام حركة عوامل الإنتاج حيث تنتقل هذه العوامل بحرية كاملة وفي ظل هذه الافتراضات ينتقل رأس المال من البلد الأكثر غنى نحو البلد الأكثر فقراً سعياً وراء تحقيق أقصى الأرباح وتستمر هذه الحركة إلى النقطة التي تصبح فيها إنتاجية الوحدة الأخيرة من رأس المال أي الإنتاجية الحدية له متساوية في البلدين عندها تتوقف حركة رأس المال إلى أن يظهر فارق جديد في مردودية رأس المال سواء في نفس اتجاه الانتقال السابق أو في الاتجاه المعاكس لكن Kindelberger يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ نتيجة لظروف احتكارية في أسواق تسودها منافسة احتكارية غير كاملة سواء تعلق الأمر بأسواق السلع والخدمات أين تأخذ المنافسة شكل التمييز في المنتجات، التعليم، قنوات التوزيع، أو المضاربة في الأسعار، أو تعلق الأمر بأسواق عوامل الإنتاج حيث يستند فيها الاحتكار على مهارات التسيير، التمييز في الحصول على التسهيلات الخاصة بالتمويل، أو التفوق

(1) محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص15.

في التكنولوجيا المستعملة أو ما تعلق بتدخل الحكومات في هذه الأسواق وذلك من خلال سياساتها الخاصة بالرسوم الجمركية، الرسوم والضرائب المختلفة، معدلات الفائدة ومعدلات الصرف⁽¹⁾.

ويرى Baliga من واقع دراسته لممارسات الشركات الأمريكية المستثمرة في الدول النامية أن هذه الشركات ترى في الدول النامية مستعمرات وتشكل مصدرا للمواد الأولية الرخيصة التي تستعملها الدولة الأم كما أن وجهة نظر المستثمر الأجنبي إلى الدول المضيفة بما تحتويه من فرص للاستثمار وإنتاج وتسويق السلع تمثل أسواقا مربحة ولكي يتم استغلال هذه الأسواق يجب فرض الهيمنة الكلية أو الجزئية على المشاريع الاستثمارية التي يدخل فيها المستثمر كشريك ومن أهم النقاط التي أشار إليها باليجا في دراسته إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعتمد إلى الاستثمار في الدول النامية في حالة الأنشطة أو الصناعات كثيفة العمل لانخفاض تكاليف العمل في هذه الدول بالإضافة إلى العمل على إسناد الأعمال الميكانيكية والروتينية للعمالة المحلية مع ضرورة المحافظة على صغر المشروع الاستثماري تجنباً للأخطار.

أما Frank فيرى أن عنصر الاستغلال متوفر بكل أركانه وخير دليل على ذلك تركز الاستثمارات في مجال الصناعات الاستخراجية والتي تتميز بعدم خلق علاقات قوية للتكامل الرأسى الأمامى والخلفى مع باقى الأنشطة لاقتصادية مما يكرس تبعية الأقطار المضيفة للدولة المتقدمة مصدر الاستثمار⁽²⁾.

تقييم النظرية: حاولت النظرية الكلاسيكية توضيح الآثار السلبية المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت الآراء التي أتت بها بمثابة التهجم على الشركات متعددة الجنسيات حتى أنها ألفت المسؤولية كاملة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والتخلف الذي

(1) مرجع سابق، ص 16.

(2) مرجع سابق، ص 17.

تعانيه الدول النامية ولم تحاول النظرية النظر في الآثار الايجابية التي يمكن أن تسوقها هذه الاستثمارات إلى الدول النامية، ومن أمثلتها رفع كفاءة الموارد المحلية المتاحة سواء الإنتاجية أو البشرية أو التمويلية، بالإضافة إلى دورها في التشغيل ومكافحة الفقر وتوفير النقد الأجنبي والتي قد يثبتها تسابق هذه الدول لاستقطاب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى إسقاط دور العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية في التقليل من الأخطار والآثار السلبية التي يمكن أن تسبب بها الشركات متعددة الجنسيات.

ومن أهم النقاط التي أغفلتها النظرية الكلاسيكية تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على الجانب البيئي في الدول المضيفة، حيث أنها لم تبين نوع الأثر الذي تخلفه الشركات متعددة الجنسيات على البيئة والمحيط ومدى التزامها بالأطر والقوانين الوطنية والدولية المنظمة لممارسات الشركات الأجنبية فيما يخص الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي، ومكافحة الاحتباس الحراري، وخفض معدلات التلوث، والملاحظ عموماً أن النظرية الكلاسيكية لم تقدم البديل الذي يمكن أن تنتهجه الدول النامية عوضاً عن الاستثمار الأجنبي المباشر للحصول على المنافع التي يقدمها هذا النمط من الاستثمار وتلافي الآثار السلبية التي يحملها معه⁽¹⁾.

الفرع الثاني: التفسير الماركسي؛

يرى رواد هذا الاتجاه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأخذ أكثر مما تعطي حيث تتجه دائماً لخدمة مصالحها فقط.

1- مضمون النظرية: حاول رواد هذا الاتجاه وخاصة «لينين» تقديم تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ميل معدل الأرباح نحو الانخفاض ولاسيما عند مرحلة الاحتكار وهي مرحلة تجد فيها طريقة

(1) مرجع سابق، ص ص 18-19.

الإنتاج الرأسمالي صعوبات عديدة في تحقيق الفائض، وفي هذه الحالة يكون اللجوء إلى الخارج الوسيلة الأفضل لتعويض النقص الداخلي، أما الماركسيون الجدد أمثال Barran, Magdoff, Sweater فيرون أن قيام وتوسيع الشركات متعددة الجنسيات يمكن تفسيره من خلال سعي هذه الشركات إلى المحافظة على الأسعار الاحتكارية، وإقصاء المنافسين لها من الأسواق، وبذلك فهم يرون أن الاستثمارات الأجنبية لعبة صفرية النتيجة بمعنى أن مكاسب المستثمرين الأجانب تعني في الوقت نفسه خسارة البلد المضيف⁽¹⁾، كما يرون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقوم بنفس الدور الذي قامت به الدول المستعمرة في القرنين 18 و19 وذلك من خلال إحكام السيطرة الإمبريالية، وإعادة التنمية في البلدان النامية. كذلك فإن معظم الأنشطة البحثية تتم في الدول الأم، أما في الدول النامية، فيتم فيها استغلال الثروات والمعادن، مما يؤدي إلى إفقار غالبية الدول النامية في ظل التبادل اللامتكافئ في العلاقات الاقتصادية الدولية، والذي غالباً ما يكون في صالح البلدان المتقدمة، وهكذا فإن الفكر الماركسي يؤكد على خطورة الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى دوره السلبي في تحقيق التنمية، وذلك للأسباب التالية:

- تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تشوهات هيكلية في البنى الاقتصادية للدول النامية، حيث تساهم في زيادة تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يولد الكثير من المخاوف نتيجة للنفوذ الكبير الذي سيكون لدول هذه الشركات على البلدان المضيفة، ولأنه قد يمتد تأثير الأزمات الاقتصادية التي قد تشهدها الدول المتقدمة إلى الدول المضيفة لهذه الاستثمارات.

- يؤدي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى انخفاض الإنتاج الوطني بسبب خروج بعض الشركات الوطنية من السوق لعدم القدرة على منافسة

(1) ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص 13.

الشركات الأجنبية لما تتمتع به هذه الأخيرة من خصائص ومزايا لا تتوفر في الشركات الموجودة في الدول النامية، كذلك قد تقوم الشركات الأجنبية بشراء الشركات الوطنية من أجل بسط سيطرتها في السوق الأم الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المستوى الاقتصادي للدولة المضيفة.

- إن الشركات الأجنبية تقوم بممارسات غير قانونية في مجال التهرب الضريبي وتحويل الأرباح للخارج، وتقديم الرشاوي للمسؤولين عن القرار في سبيل بسط نفوذها، وهذا ما يجعل الحكومات عاجزة عن فرض رقابتها على هذه الشركات.

- تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا سلبيا في التأثير على ميزان المدفوعات في الدول المضيفة، وذلك نتيجة ضعف الروابط الأمامية والخلفية مع الاقتصاد الوطني حيث يمكن أن تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية والسلع الوسيطة المستوردة من الخارج الأمر الذي يؤدي إلى آثار سلبية على الصناعات الوطنية العاملة في تلك الأنشطة، وكذلك على موازين المدفوعات لتلك الدول بسبب زيادة عجزها التجاري مع العالم الخارجي.

- تقوم الشركات الوطنية بتوطين بعض نشاطاتها ذات الخطر البيئي في البلدان النامية وهذا ما يؤدي إلى تفاقم مشكل تلوث البيئة⁽¹⁾.

2- تقييم النظرية: أنتقدت هذه النظرية في الجوانب التالية:

- حاولت توضيح الآثار المصاحبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولم تستطع البحث في كيفية نشأة وتطور هذه الاستثمارات.

- تلقي هذه النظرية بالمسؤولية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة وتهمل أثر العوامل الداخلية والسياسية والاقتصادية المحلية في تقليل الأثر الإيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

(1) ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص 15.

- لم تقدم هذه النظرية بديلاً فعالاً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، واكتفت بالتحذير من مخاطر هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على المقدرات الاقتصادية للبلدان النامية.

- إن التنافس الدولي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتبر مؤشراً كافياً على وجود بعض المزايا التي تتركها مثل هذه الاستثمارات على البلدان المتلقية، وأنها ليست مباراة من طرف واحد، كما تزعم النظرية الماركسية، وإنما هي مباراة يحصل فيها كل طرف على أنواع معينة من الفوائد⁽¹⁾.

الفرع الثالث: النظرية النيوكلاسيكية:

حملت النظرية النيوكلاسيكية العديد من الأفكار والآراء ضمن محاولاتها لتفسير أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر ولعل من أهم هذه المحاولات نظرية معدل العائد التي تعود لكل من الاقتصاديين أولين وكيمن.

1- مضمون النظرية: بنيت النظرية النيوكلاسيكية على أساس الافتراضات الكلاسيكية والمتعلقة أساساً بفرضية المنافسة الكاملة إذ تعتبر أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالباً ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، وأيضاً نظراً لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة الدول النامية، وأكدت النظرية على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي بمثابة تحركات دولية في رأس المال استجابة لاختلاف أسعار الفائدة حيث أن معدلات الفائدة مرتفعة في الدول النامية بسبب ندرة رؤوس الأموال فيها، إذن رأس المال سيتدفق إلى المناطق التي يحصل فيها على أعلى عائد.

كان «أولين» (1933) أول من قدم شرحاً لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد

(1) مرجع سابق، ص 15.

راجع لاختلاف سعر الفائدة⁽¹⁾، فمع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فإن رأس المال سينتقل بحرية من سوق لآخر، حيث أن معدل العائد في سعر الفائدة يختلف بين الدول، فالنظرية التقليدية لتدفق رأس المال تؤكد أن هذا الاختلاف في أسعار الفائدة هو السبب الأول ويرجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة إتاحة أو وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال بين الدول.

2- تقييم النظرية: عجزت هذه النظرية عن التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فالنظرية في تحليلها للاستثمار الأجنبي المباشر ركزت على رأس المال ولم تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة تتضمن أيضا التكنولوجيا والمهارة الإدارية، ولم يشرح النموذج الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار المباشر بدلا من التصدير.

وبذلك فافتراضات «أولين» عن تحركات رأس المال لاقت قبولا في الحقبين اللاحقين لظهورها، ولكن بعد عشرين عاما أصبح واضحا أن مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار المباشر⁽²⁾، حيث أن قيام تلك النظرية على افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات تعتبر غير واقعية⁽³⁾، كما أن هدف تعظيم الربح ليس هو المحدد الأساسي في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج بل هناك

(1) محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 53.

(2) عبد الباسط بوزيان، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، 2006-2007، ص 34.

(3) رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص 4.

عوامل عديدة كمعدل النمو وحجم السوق، إضافة الى أن هذه النظرية لم تفسر كيفية نشأة الاستثمارات، كما يؤخذ عليها أنها حاولت تفسير حركة الاستثمار الأجنبي قياساً على حركة التجارة الدولية رغم أنه في الواقع لا تقدم هذه الأخيرة تفسيراً محدداً حيث تفترض عدم قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال من بلد إلى آخر، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل انتقالاً لعوامل الإنتاج⁽¹⁾.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المعتمدة على هيكل السوق والمنشأة والبلد المضيف

توجد مجموعة من النظريات حاولت تفسير الاستثمارات الأجنبية بالتركيز على زاوية معينة من التحليل إما من وجهة المؤسسة أو هيكل السوق أو البلد وسيتم تناولهم كما يلي:

الفرع الأول: نظرية دورة حياة المنتج:

صاغ هذه النظرية Vernon. R⁽²⁾ عام 1966 حيث أكد على أهمية التفوق التكنولوجي، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر⁽³⁾.

1- مضمون النظرية: وحسب هذه النظرية فإن المنتجات والسلع الجديدة تولد في الدول ذات التكنولوجيا العالية، والمداخل الفردية المرتفعة أين

(1) محمد قويدري، مرجع سابق، ص 54.

(2) رجل اقتصاد أمريكي اشتغل في شركة متعددة الجنسيات له عدة كتب من بينها كتابه المشهور «الشركات متعددة الجنسيات» الذي ألفه سنة 1966 بالإنجليزية ترجم بعدها إلى الفرنسية

سنة 1973، أين تضمن نظريته المعروفة إلى جانب دراسة معمقة حول إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات من حيث التدويل والتوطن في الخارج، إلى جانب ذلك تعتبر أول تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة والاستثمار الأجنبي.

(3) صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص 1775.

تكون المرونة السعرية معدومة حيث يكون التركيز على الهيبة والمكانة بدلا من الثمن، ثم بعد ذلك ينتشر انتاجها في الدول الأقل تطورا من الناحية التكنولوجية إلى أن ينتقل الإنتاج في مرحلة لاحقة إلى الدول النامية، وتفترض هذه النظرية أيضا أن زيادة الطلب على هذه المنتجات في الخارج سوف يعرض الشركة المنتجة إلى خسارة إذا لم تقم بإنتاج هذه المنتجات في الاقتصاد الخارجي أو الترخيص بإنتاجها محليا، وهكذا تظهر فرضية أخرى والمتمثلة في تفضيل سياسة الدخول إلى الأسواق من خلال سياسة التصنيع والإنتاج المحلي بدل التصدير، وبالتالي التشجيع على التوطن الصناعي في مختلف الأمكنة والاقتصاديات.

وتتطوي دورة حياة المنتج الدولي على ثلاثة مراحل أساسية تتمثل فيما يلي:

أ- مرحلة المنتج الجديد: تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، وأحيانا بالخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح، حيث تقوم الشركة في هذه المرحلة بحملة دعائية وإعلانية مكثفة بهدف خلق حالة من الولاء للعلامة التجارية الجديدة، وخلال هذه المرحلة يكون من المرغوب أن تكون البداية بالقرب من السوق الأم، حتى يسهل إجراء التغييرات المطلوبة، كما أن هناك احتمالا كبيرا أن تكون مرونة الطلب بالنسبة للثمن عالية خلال هذه المرحلة ونظرا لغياب المنافسة فإن الشركة صاحبة المنتج الجديد لن تعطي أهمية كبرى لتكلفة الإنتاج، كما أنها لا تواجه ضغوطا للقيام بالإنتاج في دول أخرى بغرض تخفيض العمالة أو أي من التكاليف الأخرى، بينما يتم تصريف معظم وحدات المنتج الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم، وخلال هذه المرحلة ومع بداية نضج المنتج فإن الشركة المنتجة تقوم بالبحث عن فرص تصديرية، تلك الفرص تظهر أولا في الدول المتقدمة حيث تتشابه أذواق المستهلكين، والقدرات الشرائية لدى الأفراد⁽¹⁾.

(1) عبد الباسط بوزيان، مرجع سابق، ص 36.

ب- مرحلة المنتج الناضج: خلال هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريعة، وذلك بسبب توسع المستهلكين، كما تبدأ المنافسة في الظهور خلال تلك المرحلة، وهذا ما يدفع بالشركة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإنشاء فروع إنتاج جديدة خاصة بها في الخارج من أجل حماية سوقها الذي خلقتة في المرحلة الأولى من خلال التصدير، كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة إلى الاستثمار في الخارج ومعظمها دفاعية، حيث ترجع إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة، ومن ثم ارتفاع ثمن السلعة في السوق المستوردة، مما يخفض الطلب عليها، كما قد يكون لتكاليف النقل والشحن دور في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلاً من القيام بالإنتاج في الدولة الأم ثم التصدير وما يحمله من تبعات⁽¹⁾، ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة، حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة، مما يعني التوقف عن استيراد المنتج من طرف الدول المتقدمة الأخرى بسبب مقدرتها على إنتاجه محلياً⁽²⁾ لتبدأ بعدها الشركة بفقدان ميزتها التنافسية وتبدأ مبيعات المنتج في الانكماش والتدهور.⁽³⁾

ج- مرحلة المنتج النمطي: حيث يصبح من الصعب تمييز المنتج عن غيره من المنتجات (سواء بالدولة الأم أو بالدول المتقدمة التي تم الانتقال إليها) إلا من خلال السعر، ونتيجة للضغوط التنافسية التي تواجهها الشركة المبتكرة فإن تخفيض تكلفة الإنتاج صار أمراً حتمياً، ويكون ذلك من خلال تحويل إنتاجها للدول الأقل نمواً، أين يوجد تكلفة عمل منخفضة، وفي هذه المرحلة فقط يمكن أن نتحدث عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول

(1) مرجع سابق، ص 36.

(2) محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص 24-25.

(3) علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الإطار العام، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 167.

النامية، وتجدر الإشارة إلى أن المنتجات التي تنتجها الفروع خلال هذه المرحلة ليست للاستهلاك المحلي في الدول المضيفة، وإنما للتصدير للدولة الأم أيضا أو غيرها من الدول المتقدمة⁽¹⁾، فهنا تكون إستراتيجية الشركة هي الإنتاج من أجل التصدير وليس لإحلال الواردات وتنخض تدريجيا صادرات الدول المتقدمة الأخرى لكون أن الدول النامية التي كانت تستورده تصبح قادرة على إنتاجه محليا وفي هذه المرحلة فقط يمكن أن نتحدث عن الاستثمار الأجنبي المباشر الفعلي في الدول النامية.⁽²⁾

2- تقييم النظرية: بالرغم من أن النظرية قد قدمت تفسيراً للاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، ونجحت في شرح نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية في دول غرب أوروبا، وكذلك في الدول النامية، إلا أن هذه النظرية قوبلت بالعديد من الانتقادات التي وجهت إليها من أهمها:

- على الرغم من أن العديد من الصناعات كالصناعات الالكترونية مثل الحاسبات تؤيد الافتراضات التي تقوم عليها النظرية حيث بدأت تلك الصناعة في الولايات المتحدة ثم انتشرت بعد ذلك في المملكة المتحدة وألمانيا الغربية وفرنسا واليابان ثم امتد إنتاج الحاسبات إلى الدول النامية مثل تايلاند وكوريا الجنوبية وهونج كونج إلا أنه هناك أنواع من المنتجات يصعب تطبيق النظرية عليها خاصة سلع التفاخر مثل السيارات الفاخرة⁽³⁾،

- ان هذه النظرية لم تقدم تفسيراً واضحاً لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الانتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى كعقود

(1) عبد الباسط بوزيان، مرجع سابق، ص 36.

(2) فليح حسن خليف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 183

(3) عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق، ص 65.

التراخيص⁽¹⁾، - إن الميزة التكنولوجية ليست هي الدافع إلى قيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل دورة المنتج، لأن الاستثمار لا يكون إلا في المرحلة الأخيرة، وهي المرحلة التي تفقد فيها الشركة صاحبة الاختراع الميزة النسبية التكنولوجية، فتصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية ومنتشرة عالميا.

- لا يصلح تحليل دورة المنتج على الاستثمارات المباشرة في قطاع البترول والسياحة، إذ لا يتطلب هذا النوع من الاستثمارات العمل من داخل الدولة الأم، بل قد تكون بداية الشركة بالدولة المضيفة.

- من الناحية العملية، تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول المتقدمة والدول المضيفة (النامية) على حد سواء وفي نفس الوقت دون المرور بالمراحل التي عرضها فرنون في نظريته حول دورة حياة المنتج.

- هناك بعض الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتقدم لا تمر بنفس المراحل لدورة حياة المنتج (صناعة تكنولوجيات الاتصال)، إذ قد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة متزامنا مع ظهورها في أسواق الدول النامية، كذلك قد تظهر بعض المنتجات لخدمة السوق الخارجي منذ البداية (الهواتف المحمولة ببعض خصوصيات المجتمع الإسلامي مثل الآذان، وتحديد وجهة القبلة... الخ)⁽²⁾.

(1) منور أوسير، نذير عليان، مرجع سابق، ص 112.

(2) ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص 20.

الفرع الثاني: نظريات عدم كمال السوق:

تبني هذه النظريات تحليلها على إفتراض عدم كمال السوق، حيث ترى أن توافر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات كالموارد المالية والتكنولوجيا والمعارات الإدارية بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع الشركات للاستثمار في الخارج، وتتمثل هذه النظريات في:

أولاً: نظرية الميزة الاحتكارية: ظهر النموذج الإحتكاري أولاً في تحليل هايمر سنتي 1960 و1966 عن الشركات متعددة الجنسيات.

1 - مضمون النظرية: تفترض هذه النظرية أن توافر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية، بمعنى أن إيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجياً أو إنتاجياً أو مالياً أو إدارياً سيمثل أحد المحفزات الأساسية وراء قرار هذه الشركات الخاص بالاستثمار. وفي هذا الشأن يرى هودوينج أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التحكم في السوق حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق⁽¹⁾ كما أن السلع والخدمات المقدمة وعناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركات متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق⁽²⁾.

ويتفق كل من Parry وCaves وYoung وHood حيث يؤكد على وجود ارتباط وثيق بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات

(1) عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص54.

(2) مرجع سابق، ص 55.

متعددة الجنسيات وبين توافر أو امتلاك بعض المزايا النسبية لتلك الشركات بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة⁽¹⁾.

2- تقييم النظرية: وجهت إلى هذه النظرية عدة انتقادات من أهمها:

تشرح نظرية الميزة الاحتكارية جزئيا لماذا يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها لا تشرح الحكمة من تفضيل الشركة الدخول في أسواق أجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من استغلال مزاياها الاحتكارية بوسائل أخرى مثل التجارة الدولية بتصدير منتجاتها، كما أن النظرية لم تأخذ في اعتبارها الإجراءات التي قد تتخذها الدولة المضيفة لمنع الشركات متعددة الجنسيات من الاحتكار وإستغلال مزاياها، خصوصا وأن مثل هذه الاحتكارات تهدد بالدرجة الأولى المستثمرين المحليين والصناعات الناشئة في الدول المضيفة والتي تعول عليها في سبيل تطوير هيكلها الإنتاجي وتطوير قطاع الصناعات التحويلية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة كهدف طويل المدى⁽²⁾.

ثانيا: نظرية تدويل الانتاج: تعالج نظرية تدويل الإنتاج مشكلة تفضيل الشركات الدخول إلى الأسواق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدل التصدير وذلك بالاعتماد على مفهوم تكاليف الانتقال.

1- مضمون النظرية: هذه النظرية تركز على فكرة مفادها أن الشركات تأمل في تطوير أسواقها الداخلية وذلك عندما يكون هناك انتقال يمكن انجازه بتكلفة أقل داخل إطار الشركة، فنظرية تدويل الإنتاج ترى أن الشركات متعددة الجنسيات تتحرك في استجابة طبيعية لعدم كمال السوق في الأسواق الدولية للسلع والخدمات.

(1) منور اوسيرير، نذير عليان، مرجع سابق، ص 108-109.

(2) محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص 21.

ويعرف ريجمان تدويل الإنتاج على أنه عملية جعل السوق الدولي داخل سيطرة الشركة حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تعبر الحدود الوطنية لإستغلال المزايا التي تمتلكها الشركة في صورة الحجم الكبير، فمميزات تدويل الإنتاج مبنية على إفتراض أن الشركات متعددة الجنسيات تنمو إعتقادا على استبدال السوق الخارجي بآخر داخلي، ويمكن أن نستخلص من التعريف أن الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن تكون الأداة الأكثر فعالية لعملية الإنتاج الدولي وضرورة توفر شرط عدم كمال السوق، كما أن فكرة تدويل الإنتاج تطرح فكرة حماية الشركة لأسرارها وبراءات الإختراع التي تملكها عن طريق الاستثمار المباشر بدلا من اعطاء التراخيص⁽¹⁾.

2- تقييم النظرية: يعتبر هذا النموذج غير صالح للتطبيق في الدول النامية لأن الصناعات التي تتركز في اقتصادياتها هي صناعات ناشئة وغير قادرة على تحمل أعباء إنشاء استثمارات جديدة في دول أخرى، حيث تكفي في الغالب بالتصدير كأولى المراحل في سبيل تنمية قدراتها الإنتاجية والتسويقية وتعزيز موقعها التنافسي سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، كما أن فكرة تدويل الإنتاج ليست قليلة التكلفة لأنها تخلف مشكلات متعلقة بالسيطرة بحيث يرهن نجاح فكرة التدويل توفر الشركة على طاقم إداري كفء، محترف وملتزم بإستراتيجية ورسالة الشركة، بالإضافة إلى ذلك فإن تحليل تدويل الإنتاج ثابت وليس متحرك كما تفترض النظرية، حيث تم تطويره فيما بعد على يد جون دينينج من خلال النظرية الانتقائية⁽²⁾.

ثالثا: نظرية عدم كمال سوق رأس المال:

تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج والمتمثل في رأس المال النقدي.

(1) نفس المرجع والصفحة.

(2) محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص ص 21-22.

1- مضمون النظرية: وفقا ل Alber فإنه عندما تكون هناك مخاوف ومخاطر من تغيرات سعر الصرف فإن الشركات من الدول ذات العملة القوية تكون ذات ميزة وتشجع للاستثمار في الدول ذات العملة الضعيفة، فبعض الشركات من الدولة الأم تكون قادرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشركات العاملة بالدولة المضيفة لأنها تستطيع الاقتراض بسعر فائدة أقل من أسواق رأس المال الدولية، وهو ما يفسر الاستثمارات المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسينيات والستينيات، وكذا استثمارات ألمانيا الغربية وسويسرا واليابان في منتصف الستينيات والسبعينيات وهذا بسبب قوة عملات هذه الدول.

2- تقييم النظرية: يتناقض هذا النموذج مع النمو المستمر للاستثمارات الأمريكية والأنجليزية خلال سبعينيات القرن الماضي على الرغم من ضعف الدولار والجنه الاسترليني، كما أنه فشل في تفسير الاستثمارات المباشرة القادمة من الدول النامية لأنه عادة لا وجود لأسواق رأس المال فيها، كما عجزت عن تفسير حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول التي تقع في المنطقة النقدية الواحدة كالاتحاد الأوروبي. ⁽¹⁾

الفرع الثالث: المنظور الإداري للمؤسسة:

يعتمد أصحاب هذا الاتجاه على فكرة الثورة الادارية، حيث يولي أهمية لسلوك المديرين. 1- مضمون النظرية: يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه يجب التفرقة بين مالك المؤسسة والإدارة الاقتصادية، حيث يهدف أصحاب المؤسسة لتعظيم الربح، بينما يسعى المديرون لتحقيق أهدافهم الشخصية كرفع مرتباتهم، وترتبط مصالحهم الشخصية بزيادة مبيعات المؤسسة لإثبات نجاحهم في تحقيق أهداف المؤسسة.

(1) مرجع سابق، ص 22.

وتبرز أهمية دور المديرين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في جميع مراحل الاستثمار بدءاً من اتخاذ قرار الاستثمار وصولاً إلى مرحلة تنمية الفروع الخارجية، كما أن إختيار التكنولوجيا ومستويات الأداء التكنولوجي تعتبر من مهام المديرين وتتوقف هذه الإختيارات على مدى تقديرهم للمخاطرة ونمو الأسواق الخارجية، ورغبتهم في متابعة سياسة توسع المؤسسة⁽¹⁾، ويعتبر عنصر المخاطرة شديد الأهمية في تحديد قيام الشركات بالإستثمار المباشر الخارجي فالشركات الأولى التي تستثمر خارج حدودها، عادة ما تتوفر على مديرين أكثر ميلاً للمخاطرة، أما الشركات التي تدخل متأخرة فيكون مديروها شديدي الحرص وقليلي المخاطرة وبذلك تبدو مرحلة التوطن الأولى في الخارج كثيفة في الإدارة، حيث يبدأ الإنتاج الأولي وتنظيم الشركة وتوزيع الأدوار داخل الهيكل الجديد مما يتطلب فريقاً من الإداريين الذين ينتمون للشركة الأم، ويلعبون الدور الرئيسي في تأسيس الفرع الخارجي، وقد تقل هذه الكثافة في المراحل التالية، حيث يمكن تكوين اطراد إدارية محلية تحل محل الأجنبية، وتربط هذه النظرية دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالرغبة في تعظيم المبيعات، وإطالة مرحلة النضج للمنتج القائم، ولتحقيق رقابة أفضل للفروع الأجنبية⁽²⁾.

2- تقييم النظرية: وجهت لهذه النظرية إنتقادات أهمها:

- لا يمكن تعميم هذه النظرية حيث ردت قرار الاستثمار الأجنبي إلى أسباب شخصية تتمثل في توجهات المديرين ومدى قدرتهم على المخاطرة.

- تعد هذه النظرية قاصرة للغاية، حيث توجد دوافع أخرى للإستثمار الأجنبي المباشر بخلاف زيادة المبيعات.

- لم تفسر الاستثمارات المباشرة الموجودة بين الدول المتقدمة والتي تتميز بوجود تشابه كبير في قدراتها الإدارية كما ونوعاً، وتشابهه في كثافة عنصر

(1) محمد قويدري، مرجع سابق، ص 69.

(2) مرجع سابق، ص 70.

الإدارة ومستوى الأداء وعليه فإن النظرية تبدو قاصرة في إعطاء تفسير واضح لهذا الواقع⁽¹⁾.

الفرع الرابع: المنظور السلوكي للمؤسسة

إذا كان الاتجاه الإداري قد ميز الإداريين عن أصحاب المؤسسة، فإن هذا الاتجاه ذهب أبعد من ذلك من خلال تركيزه على الهياكل الداخلية للمؤسسة.

1- مضمون النظرية: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المؤسسة تضم مجموعة غير متجانسة متناقضة المصالح لا يربطها إلا هدف بقاء المشروع بوصفه يحقق مصالح الجميع، كما أن إتخاذ القرار يخضع لمبدأ التراضي وغلبة رأي مجموعة على أخرى، إذن فهذا الاتجاه فسر الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقاً من السلوك التنظيمي للمؤسسة، حيث إعتبرت أن قرار الإستثمار تتخذه المجموعة ذات السلطة⁽²⁾.

2- تقييم النظرية: وجهت لهذه النظرية انتقادات أهمها:

- إفتراض هذا الاتجاه الرشادة الإقتصادية للمؤسسة، مع أن تباين مصالح مختلف القوى التفاوضية قد يحول دون وصول المؤسسة للوضع الأمثل.
- أولى هذا الاتجاه أهمية لدور المؤسسة في تحديد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأغفل دور الدولة في مساعدة المؤسسة في إختياراتها وهذا بما تحدثه الدولة من تحولات اقتصادية وتكنولوجية وإجتماعية⁽³⁾.

(1) نفس المرجع والصفحة.

(2) مرجع سابق، ص 71.

(3) مرجع سابق، ص 75.

الفرع الخامس: نظرية المدرسة اليابانية:

حاولت هذه المدرسة تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ عام 1945 وما تتمتع به من ميزات تسييرية وتنظيمية، تميزها عن باقي النماذج الأوروبية والأمريكية، من أبرز رواد هذه المدرسة كل من TSURUMI، KOJIMA، OSAWA، وTSURUMI.

1- مضمون النظرية: تؤكد هذه المدرسة أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتزايدة، كما توصي هذه المدرسة بضرورة تدخل الدولة لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية، ولهذا فقد أدمج كوجيما بين النظريات التجارية ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤكداً أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة، في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية⁽¹⁾، واعتبر كوجيما أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية تتم من قبل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتتركز في البلدان الآسيوية.⁽²⁾

وحاول الاقتصادي TSURUMI تفسير مدى فعالية تسيير المؤسسات اليابانية مقارنة بالمؤسسات الأمريكية، وتوصل إلى أن المسيرين في النموذج الأمريكي ينفردون بعملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، بخلاف النموذج الياباني الذي يركز على إشراك جميع الأطر المتوسطة والعليا في صياغة القرارات الاستراتيجية وتحديد الأهداف على المدى البعيد.

كما أشار TSURUMI إلى أن النموذج الياباني يعتمد على أهمية العلاقات الدقيقة والوطيدة بين الموردين وغرف التجارة، حيث تعمل

(1) عمار زوده، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص 119.

(2) سامية دهماني، مرجع سابق، ص 30.

هذه الأخيرة على تزويد الشركات الاستثمارية بالمعلومات الضرورية عن الاستثمار الأجنبي⁽¹⁾.

2- تقييم النظرية: وجه إلى هذه النظرية العديد من الانتقادات من أهمها:

- يعد تحليل المدرسة اليابانية غير كاف لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، لكونه نموذجا كلاسيكيا، غير قادر على تقييم آثار أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الرفاهية.

- اعتبرت النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في المنطقة الآسيوية، إلا أن الواقع يبين تعاظم دور الاستثمارات اليابانية في أوروبا، وأمريكا، وحتى إفريقيا، بفعل عوامل الجذب في هذه المناطق.

- ترى النظرية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية هي التي تمارس عمليات الاستثمار بالخارج، إلا أن ذلك غير صحيح دائما، إذ أن كبرى الشركات اليابانية توطن أنشطتها في البيئات العالمية الأكثر ملائمة للإنتاج والتسويق⁽²⁾.

الفرع السادس: نظرية الموقع:

تهتم هذه النظرية بالعوامل الموقعية والبيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة.

1- مضمون النظرية: إن العوامل الموقعية تؤثر على كل من قرار الشركة متعددة الجنسيات بالاستثمار في إحدى الدول المضيفة وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار والتصدير لهذه الدولة أو غيرها من الدول الأخرى المضيفة وتشمل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة على النحو التالي:

(1) مرجع سابق، ص 30.

(2) عمار زودة، مرجع سابق، ص 120.

- العوامل التسويقية والسوق مثل: درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين، احتمالات التصدير لدول أخرى.

- العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل: القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توافر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطة، والتسهيلات الإنتاجية الأخرى...

- الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية) مثل: التعريفات الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.

- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل: مدى قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب لمشروعات الاستثمار، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب، ومدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة⁽¹⁾.

- الحوافز والامتيازات التي تمنحها الحكومة المضيضة للمستثمرين الأجنبي.

- عوامل أخرى، مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج، إمكانية التجنب أو التهرب الضريبي⁽²⁾.

وقد أضاف كل من Robock و Simmonda ثلاث مجموعات إلى نظرية الموقع المعدلة المستندة إلى النظرية السابقة تشمل المجموعة الأولى المتغيرات الشرطية (خصائص المنتج)، الخصائص المميزة للدولة المضيفة كطلب السوق

(1) عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 67.

(2) مرجع سابق، ص 68.

المحلي ومدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى)، والثانية تشمل العوامل الدافعة (الخصائص المميزة للشركة، المركز التنافسي) أما المجموعة الثالثة فتتمثل في بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة (الخصائص المميزة للدولة المضيفة كالحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية، الخصائص المميزة للدولة الأم كاللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، العوامل الدولية كالاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم)⁽¹⁾.

2- تقييم النظرية: إذا نظرنا إلى جوهر هذه النظرية يمكن استبيان أن معظم محددات الاستثمار الأجنبي التي أوردتها قد تناولتها النظريات السابقة لهذه النظرية، كما أنها قدمت العديد من العوامل التي قد تعوق أو تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى القيام بمشروعات استثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول المضيفة، إضافة إلى تميز هذه النظرية عن غيرها بإشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم مثل الضمانات والحوافز التي تقدمها الدولة الحكومة أو الحكومات الأم لتشجيع شركاتها الوطنية المحلية لإقامة مشروعات استثمارية وممارسة أنشطة إنتاجية خارج حدودها، والعوامل البيئية الأخرى مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية بالدولة الأم أو زيادة نفوذ اتحادات العمال والنقابات⁽²⁾.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة التوفيقية:

ظهرت مجموعة نظريات حاولت دمج ثلاثة مداخل جزئية مختلفة في نظرية واحدة حيث ربطت بين دور المؤسسة وعلاقتها بالبلد وتهيكل السوق ومن أهم هذه المحاولات: النظرية الانتقائية لـ Dunning ونظرية التحليل التجميعي لـ Mucchielli وسيتم تفصيلهما كما يلي:

(1) مرجع سابق، ص ص 68-70.

(2) مرجع سابق ص 71.

الفرع الأول: النظرية الانتقائية:

يعد J.Duning الاقتصادي الأنجليزي أول من وضع اللبنة الأولى لهذه النظرية، وذلك من خلال البحث الذي قدمه في ندوة ستوكهولم عن المركز الدولي للنشاط الاقتصادي، وقد حاول من خلال ذلك البحث وضع إطار علمي لتحديد وتقييم وزن العوامل المؤثرة في القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج⁽¹⁾.

1- مضمون النظرية: طور Duning المنهج الإنتقائي بما يتفق مع تحليل كيندلبرجر وهايمر وذلك من خلال تحقيق التكامل والترابط بين ثلاثة مجالات في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تمثل النظريات الثلاثة الآتية: نظرية المنشأة الصناعية ونظرية الاستخدام الكلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع.

ولهذا فإنه حسب النظرية الانتقائية تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج عند امتلاكها لمزايا تنافسية في سوقها المحلي والذي يعتبر مهم للشركة، وعليه فإن هذا النموذج يفترض توافر ثلاث مزايا رئيسية لتدفق الاستثمارات.

أ- مزايا الملكية: فمزايا الملكية لا بد أن تتميز بقابلية الانتقال للأسواق الأجنبية ثم إستغلالها، كما يجب توفر خصائص في السوق الأجنبية والتي تسمح للشركة بالإستغلال الأقصى لمزاياها في الدولة المستضيفة⁽²⁾، وتمثل المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركة المستثمرة في:

- كبر حجم الشركة مقارنة بمثيلاتها في الدول المضيفة.
- امتلاك تكنولوجيا متقدمة، وعلامة تجارية وبراءة اختراع.
- القدرات التنظيمية والمهارات الإدارية والتسويقية.

(1) محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص 26.

(2) مرجع سابق، ص 26.

- القدرة على تخصيص مبالغ مالية مرتفعة للبحث والتطوير.

- القدرة على الإنتاج في نطاق اقتصاديات الحجم.

- الدخول بسهولة إلى أسواق المواد الأولية والوسيطة⁽¹⁾.

ب- مزايا الموقع: يمكن تلخيص اعتبارات الموقع في عوامل دفع تجعل من سوق الدولة الأم سوق أقل جاذبية ومن أمثلتها القيود على التوسع والضرائب، وعوامل جذب تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والتي حصرها دينينج في التقارب الثقافي واللغوي، ومدى درجة قبول أفراد المجتمع في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، حجم السوق في الدولة المضيفة، تحركات المنافسين بالسوق الأجنبي والتقارب الجغرافي بين كل من الدولة الأم والدولة المضيفة⁽²⁾، توافر البنية الأساسية، انخفاض أسعار المدخلات (المواد الأولية، السلع الوسيطة، العمالة، الطاقة)⁽³⁾.

ج- مزايا التدويل: وهي ميزات إحلال السوق وتعكس أيضا رغبة الشركة في الرقابة على الإنتاج، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

- الحفاظ على التكنولوجيا، وتخفيض مخاطر سرقة حق الملكية والتغلب على مشكلة عدم قدرة السوق على نقل المعلومات الكاملة للتكنولوجيا المستخدمة.

- حماية ورقابة نوعية المنتج والقدرة على تصريفه.

- رقابة عروض بيع المدخلات بما فيها التكنولوجيا.

(1) ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص 21.

(2) محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص 26.

(3) ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص 21.

- الاستفادة من المنح والدعم والإعانات والضرائب المنخفضة التي عادة ما تقدمها حكومات البلدان المضيفة.

وحسب وجهة نظر J.H.Duning فإن أنماط دخول الأسواق الدولية يتحدد وفقا لمدى توافر المزايا السابقة، وتتمثل تلك الأنماط في الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير، التعاقدات⁽¹⁾ مثلما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-1) دخول الأسواق بحسب توفر المزايا تبعا للنموذج الانتقائي

أنماط دخول الأسواق	مزايا الملكية	مزايا الموقع	مزايا التدويل
الاستثمار الأجنبي المباشر	متوفر	متوفر	متوفر
التصدير	متوفر	غير متوفر	متوفر
التعاقدات	متوفر	غير متوفر	غير متوفر

المصدر: ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص 22.

يلاحظ من الجدول السابق أن الشركة أمام ثلاثة خيارات لاختراق وخدمة السوق الخارجي، وذلك تبعا لتوفر المزايا المطلوبة لذلك. الخيار الأول: خدمة السوق الخارجي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتحقق عند جمع المزايا الثلاث: ميزات احتكارية (O) وتوطن (L) وتدويل (I)

(1) مرجع سابق، ص 21-22.

الخيار الثاني: خدمة السوق الخارجي عن طريق التصدير، ويتحقق ذلك عند توفر مزايا احتكارية (O) ومزايا التدويل (I).

الخيار الثالث: خدمة السوق الخارجي عن طريق التعاقدات، ويتحقق ذلك عند توفر مزايا احتكارية وعدم توفر مزايا التوطن والتدويل⁽¹⁾.

2- تقييم النظرية: من خلال العرض السابق للنظرية الانتقائية نلاحظ:

- أنها تملك قدرة أكبر على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي، وذلك لإعتمادها على عوامل متعددة عكس النظريات الأخرى، ولكن على الرغم من ذلك فقد قام كوجيما بانتقاد النظرية الانتقائية لكونها أكثر تركيزاً على المسائل الكلية، ومن ثم فهي تعتبر قليلة الفعالية في صنع القرار والاستفادة منها في الدولة المضيفة والدولة الأم، كما أشار باكلي إلى أن العلاقة بين العناصر الثلاثة وتطورها عبر الزمن يكتنفها الغموض، حيث تم التعرض لها بشكل منفرد دون التعرض لعلاقة التأثير والتأثر بينها، كما أن معالجة فكرة مزايا الملكية على انفراد غير مجدية وعديمة القيمة⁽²⁾، حيث افترض النموذج أن التعاقدات يتم استخدامها في حالة توافر مزايا الملكية للشركة فقط بينما عملياً يمكن أن يستخدم هذا الأسلوب في حالة توافر مزايا الملكية ومزايا الموقع أيضاً، فعلى سبيل المثال، افترضت النظرية أنه كلما زاد نمو اقتصاد ما، فقدت الشركات الأجنبية تدريجياً ميزتها في التوطن في البلد المضيف نظراً لارتفاع تكلفة الإنتاج التي تزيد مع النمو الاقتصادي، وهذا لا يتفق مع استمرار ميزات التوطن في البلدان المتقدمة، حيث تعتبر أكثر المناطق توطناً للاستثمارات الأجنبية المباشرة. - لم تتمكن النظرية من تفسير ظاهرة التملك والاستحواذ التي تقوم بها بعض الشركات الدولية، والتي عادة ما تكون لخدمة استراتيجياتها مما يتجاوز تحليل المزايا (OLI).

(1) مرجع سابق، ص 22.

(2) محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص ص 27-28.

- لا تمتلك بعض الشركات من الدول النامية الميزات الاحتكارية المتمثلة في التكنولوجيا ورأس المال، ومع ذلك فهي شركات متعددة الجنسيات بالاعتماد على الإنتاج كثيف العمالة، وانخفاض التكاليف، والاعتماد على القدرات الشبكية في الدخول، والاستثمار في الأسواق الدولية.⁽¹⁾ الفرع الثاني: التحليل التجميعي ل Mucchielli:

اعتمد Mucchielli في تفسيره لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة مستويات وهي مستوى الاقتصاد الكلي (الميزة النسبية للدولة الأصلية)، مستوى الاقتصاد الجزئي (الميزة التنافسية للمؤسسة) ومستوى هيكل الصناعة أو القطاع.⁽²⁾

1- مضمون النظرية: يرى الاقتصادي الفرنسي Mucchielli أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تتشابه إلى حد كبير مع محددات التبادل السلعي التي تعتبر إحداها أو مجموعة منها مسؤولة عن اختلاف نفقات الإنتاج، والأسعار النسبية للسلع بين الدول، فهي التي تدفع الدول المندمجة في النظام العالمي إلى التبادل والحصول على السلع من الخارج بأسعار أقل نسبيا مما لو أنتجتها على أرضها، وتدفع هذه المحددات أيضا البلاد للقيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، اذ يمكن أن يظهر كل محدد كسبب وراء قيام المؤسسة بتدويل نشاطها.

وتتمثل هذه المحددات في:

• اختلاف التكنولوجيا: حيث يمكن أن يكون اختلاف التكنولوجيا سبب للاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاث حالات:

- قيام المؤسسة باستغلال ميزتها التكنولوجية في البلد المضيف الأقل تقدما.

(1) ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص 23.

(2) محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص 28.

- تعلم واكتساب التكنولوجيا في البلد المضيف الأكثر تقدماً. - التدريب على استخدام التكنولوجيا الأخرى لتجنب نسيانها في حالة وجود تكنولوجيا مختلفة في البلد المضيف.

- اختلاف الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج: حيث تتجه المؤسسات للإستثمار الأجنبي المباشر في البلد الذي يعرف وفرة نسبية أكبر في بعض عناصر الإنتاج.

- اختلاف أو تشابه الطلب: حيث يمكن أن يكون الطلب عنصر محدد للإستثمار الأجنبي المباشر، من خلال التعرف على أذواق المستهلكين وعاداتهم الإستهلاكية.

- وفرة الحجم: حيث أن الشركات المتعددة الجنسيات لها القدرة على استغلال وفرة الحجم أكبر من المؤسسات المحلية لأن أسواقها تمتد في عدة دول.

- اختلاف راجع لعدم سيادة المنافسة الكاملة في سوق السلع: حيث أن سيادة سوق احتكار القلة أو المنافسة الاحتكارية للسلع يؤدي إلى اختلاف وتنوع السلع المنتجة، مما يؤدي إلى قيام التبادل والاستثمار الأجنبي المباشر.

- اختلاف راجع لعدم سيادة المنافسة الكاملة في سوق عناصر الإنتاج: فمثلاً ارتفاع سعر العمل نتيجة تأثير النقابات يحث المؤسسة على الاستثمار الأجنبي المباشر لمحاولة خفض التكلفة.⁽¹⁾

كما اعتمد Mucchielli في تفسيره لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاث مستويات من التحليل وهي:

(1) محمد قويدري، مرجع سابق، ص 86-88.

* مستوى التحليل الكلي (MACRO)، (ميزة النسبية للدولة الأصلية).

* مستوى التحليل الجزئي (MICRO)، (الميزة التنافسية للمؤسسة).

* مستوى هيكل الصناعة أو القطاع.

فبالنسبة لمستوى التحليل الكلي، يرى Muchielli أن لكل بلد ميزة نسبية لسلعة معينة في مواجهة بلد معين، ويرجع امتلاك تلك الميزة النسبية من جانب العرض إلى توفر البلد على تكنولوجيا متطورة، وفرة عناصر الإنتاج، وفورات الحجم، أما من جانب الطلب، فتظهر تلك الميزة في امتلاك البلد لمستوى دخل مرتفع، أو حجم سوق كبير، أو لتنوع الأذواق،

أما على مستوى التحليل الجزئي فإن المؤسسة ومن خلال دمج واستغلال الموارد المتاحة، تكتسب ميزات تنافسية ذاتية مثل تخصص الموارد، نظام تنظيمي معين، هيكل بحث علمي، امتلاك تكنولوجيا جديدة، أو إنتاجها لسلعة جديدة⁽¹⁾، في حين يظهر التحليل على مستوى هيكل الصناعة أو القطاع كمستوى وسيط بين المستويين السابقين، حيث أن منتجا كثيفا في التكنولوجيا يكون له سوق احتكاري، بينما المنتج العادي يكون له سوق عادي⁽²⁾.

ولقد حاول Mucchielli توضيح العلاقة بين المستويات الثلاثة من التحليل، إذ يرى أن المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد المحلي هي العرض والطلب وهيكل السوق، فالمنظم في المؤسسة يجب عليه استغلال هذه العلاقة من خلال ملائمة موارد المؤسسة الخاصة بالعرض والطلب مع موارد البلد الأصلي، بحيث يظل في وضع تنافسي للمنتج الذي ينتجه ويبيعه في

(1) ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص 25.

(2) مرجع سابق، ص 26.

السوق المحلي أو العالمي، فتصبح المنافسة على المستوى العالمي أكثر كفاءة كلما توافقت الميزة التنافسية للمؤسسة مع الميزة النسبية للبلد لمنتج معين⁽¹⁾.

ويخلص Mucchielli إلى أنه وفقاً لتوافر الارتباط أو الانفصال بين الميزة التنافسية للمؤسسة والميزة النسبية للبلد، يتحدد الاتجاه نحو التبادل السلعي أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو إبرام عقود التعاون أي تتحدد طريقة اندماج البلد في النظام العالمي كما يلي:

* إذا كان هناك توافق تام بين الميزة التنافسية والميزة النسبية ستنشأ بالضرورة حالة تصدير، ويحدث هذا التوافق عندما تستطيع المؤسسة تحقيق طلبها على عناصر الإنتاج من خلال عرض هذه العناصر في البلد الأصلي.

* إذا كان هناك عدم توافق بين الميزة النسبية والتنافسية، سيستج عنه استثمار أجنبي مباشر، ويحدث عدم توافق بين الميزتين عندما تتمتع المؤسسة القائمة في اقتصاد محلي بميزة تنافسية ولكنها لا تستطيع استغلال هذه الميزة في اقتصادها لأنها لا تجد فيه العناصر الملائمة لتأكيد قدرتها التنافسية على مستوى السوق المحلي أو العالمي، وتتمثل أهم هذه العناصر في:

- الندرة النسبية لبعض العناصر مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج.

- انخفاض مستوى التكنولوجيا.

- صغر حجم السوق المحلي على نحو لا يسمح بوفورات الحجم.

- ضعف الطلب المحلي.

في هذه الحالات يستلزم الأمر الحفاظ على القدرة التنافسية العالمية للمؤسسة عن طريق تدويل نشاطها بحثاً عن بيئة تلائمها وتمكنها من إيجاد اتساق جديد بين ميزاتها الخاصة وميزات البلد المضيف، كما أنه يمكن

(1) محمد قويدري، مرجع سابق، ص 89.

الملائمة بين الميزة النسبية والميزة التنافسية من خلال إبرام عقود تعاون كحل وسط بين التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁾.

2- تقييم النظرية: قدم هذا التحليل إضافة منهجية بدجها لمستويات التحليل الثلاثة (المؤسسة، هيكل السوق، والبلد) في تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال فكرة توافق أو عدم توافق الميزة التنافسية للمؤسسة والميزة النسبية للبلد، حيث أعطت هذه التفسيرات ديناميكية من خلال فكرة التدرج النسبي للبلد في النظام العالمي القائم على تغير خصائصها الاقتصادية والتكنولوجية، إلا أنه هناك مأخذ عليها تتمثل فيما يلي:

- لم تشرح أسباب عدم توافق الميزة التنافسية للمؤسسة مع الميزة النسبية للبلد المؤدية إلى الاستثمار المباشر.

- ركزت هذه النظرية على ديناميكية الميزة النسبية سواء التخصيص التبادلي أو الاستثمار وأثرها على التدرج النسبي للبلاد في النظام العالمي، وتغيره عبر الزمن، ولكنها لم تستطع شرح هذه الديناميكية وكيفية وصول البلد إلى تحسين وضعها في الاقتصاد العالمي.⁽²⁾

- لم تستطع هذه النظرية تطبيق قواعدها ومبادئها على قطاع الخدمات، حيث أن خصائص الخدمة كسلعة تختلف عن خصائص السلع المادية، ومن بين هذه الخصائص عدم القدرة على نقلها أو تخزينها، كما أن امتلاك الدولة الأم لمزايا نسبية في خدمة معينة لا يعني بالضرورة توفرها في أسواق الدول المستهدفة.⁽³⁾

(1) مرجع سابق، ص 90.

(2) مرجع سابق، ص 91.

(3) محمد العيد بيوض، مرجع سابق، ص 29.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تناول هذا الفصل المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتبين أن الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر يتعلق بمعيار السيطرة والرقابة، كما يشكل بديلا للمديونية ويهدف الى تحقيق الربح، وتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة وإلى تعدد المعايير المستخدمة في تصنيفه، كما تختلف الآراء حول مزاياه وعيوبه، كما تناول الفصل أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتبين أنه لم تستطع أي من هذه النظريات الوصول إلى تفسير واضح وشامل له.

الفصل الثالث

تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر

تقعيد:

يعتبر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم اهتمامات الدول، بالنظر إلى الدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية، وكذا تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وكذا امتصاص البطالة إلى جانب الأدوار الأخرى العديدة التي سبق ذكرها.

وتعتبر الجزائر إحدى الدول التي أبدت رغبتها في الاندماج العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي، مما ألزم السلطات الجزائرية تبني إصلاحات اقتصادية شاملة من أجل تحسين مناخ الاستثمار، وهذا بغية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار، وذلك بتطوير التشريعات و إقرار الحوافز و المغريات لدفع و ترقية الاستثمار المحلي منه و الأجنبي، إلا أن الإقبال على الاستثمار يبقى محتشما و ضعيفا مقارنة ببعض الدول.

سنحاول الإجابة على التساؤل الذي يتمحور حول مدى قدرة المناخ الاستثماري على جذب الاستثمار الأجنبي الى الجزائر ولذلك ستحدث عن تطور الاقتصاد الجزائري ومبررات اتجاهه الى الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا تطور قوانين الاستثمار في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فستتطرق فيه لتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر بدءا بتقييم المؤهلات وكذا تقييم الجهود المبذولة ثم تبيان موقع الجزائر في المؤشرات الدولية والاقليمية.

المبحث الأول : خلفية تاريخية حول الاقتصاد الجزائري للفترة (1962-2002)

سعت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال لتحقيق التنمية والنمو باعتماد المخططات التنموية، غير أن انخفاض اسعار البترول في سنة 1986 أدى الى ركود اقتصادي وانخفاض الاستثمار مما دفع الدولة الجزائرية للقيام بإصلاحات اقتصادية عكست توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار الأجنبي وقد كان ذلك على عدة مراحل.

لذلك سيتم التطرق من خلال هذا المبحث الى مراحل تطور الاقتصاد الجزائري ثم الى ظروف ومبررات اتجاه الجزائر الى سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ثم التطور التاريخي لقوانين الاستثمار وحصيلة الاستثمار منذ الاستقلال الى غاية سنة 2002.

المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري للفترة (1962 / 2002)

مرّ الاقتصاد الوطني بعدة مراحل بدءا بمرحلة انتقالية مرور باقتصاد موجه أعقبها تحول جذري من نظام تخطيط مركزي إلى اقتصاد السوق وهذا من خلال إجراء تصحيحات هيكلية عميقة وسيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى خصوصيات كل مرحلة، وانعكاسها على تطور الإصلاحات في الجزائر.

الفرع الأول: مرحلة الانتظار (1962-1966)؛

او مايسمى مرحلة عودة الاقتصاد الجزائري الى السوق حيث كان الوضع الاقتصادي الذي واجهته الحكومة الجزائرية سنة 1962 صعبا، من جراء الحرب المدمرة للهياكل الاقتصادية، وبالتالي ورثت الجزائر نظام اقتصادي

يسيطر عليه اقتصاد فرنسا في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي⁽¹⁾، إذ كانت الصادرات الموجهة لفرنسا تمثل 85 ٪ من مجموع الصادرات الجزائرية عام 1962، و80 ٪ من الواردات تأتي منها⁽²⁾ و تميزت بداية هذه الفترة ببذل مجهودات كبيرة للتنمية البشرية⁽³⁾ ويلاحظ ما يلي:

أولا: المخلفات الاستعمارية: تمثلت في:

- غياب شبه تام للصناعات الأساسية مع وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة وكانت حوالي 80 ٪ من النشاطات الصناعية بيد المعمرين.
- قطاع زراعي حديث ملك للأوروبيين بمساحة تقدر ب3 ملايين هكتار وقطاع تقليدي بيد الجزائريين.
- تركت فرنسا حوالي 10000 كم من الطرق المعبدة، و4300 كم من السكك الحديدية و20 مطارا، و600 كم من الخطوط الكهربائية إضافة إلى منشآت أخرى كميناء الجزائر، وتتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية ومؤسسات مصرفية⁽⁴⁾، إضافة إلى 364 مدرسة و34 ثانوية و5 متاقن.

(1) صالح تومي، عيسى شقيب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)، مجلة الباحث، العدد4، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة2006، ص31.

(2) أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص22.

(3) Khaled Saadaoui & Mokhtar Maazouz, Au dela de la lutte contre la pauvreté, un projet de développement humain, **Revue Recherches économiques et Manageriales**, n°5, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, Juin 2009, p103.

(4) مفتاح صالح، تطور الاقتصاد الجزائري وسناته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو إقتصاد السوق، الملتقى الوطني حول «الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية»، المركز الجامعي بشار، 20-21 أفريل 2004، ص2.

- مغادرة ما يقارب مليون اطار تقني اوروبي مما ترك فراغا كبيرا في الاطارات والعمال .
- وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد .
- تم تحويل حوالي 750 مليون فرنك من طرف المعمرين مما نتج عنه قلة القروض وبالتالي قلة الاستثمارات.⁽¹⁾

ثانيا: الإجراءات المتبعة من طرف السلطة الجزائرية: اتخذت مجموعة من الإجراءات تمثلت في:

1- تم فصل تبعية الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة العمومية الفرنسية في 29 أوت 1962 وانشاء البنك الجزائري المركزي في 13 ديسمبر 1962 لبدء عمله في جانفي 1963⁽²⁾ وتم إنشاء نظام التسيير الذاتي في سنة 1963 الذي يهدف إلى تأمين أملاك المعمرين التي تركوها وخاصة المزارع والوحدات الصناعية، حيث أن قطاع التسيير الذاتي يضم 80٪ من الأراضي المزروعة، ويساهم بنسبة 30٪ من الدخل القومي الجزائري، وبنسبة 60٪ من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي⁽³⁾، وهو المظهر الأول لتدخل الدولة المباشر في إعادة تنظيم القطاع الصناعي والمظهر الثاني يتمثل في تدعيم انشاء المؤسسات الصناعية الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج والتركيز على الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة⁽⁴⁾ وأعتمد في أفريل 1964

(1) مفتاح صالح، مرجع سابق، ص2.

(2) عبد الحق عتروس، محمد دهان، اثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة ابحاث اقتصادية ادارية، العدد5، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان، 2009، ص8.

(3) اسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص120.

(4) عبد الوهاب دادن، محمود فوزي شعوبي، تحليل السلوك الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر خلال الفترة 1990-2006: مدخل التحليل الى مركبات اساسية،

الدينار الجزائري كعملة وطنية⁽¹⁾ كما تم إنشاء دواوين وشركات وطنية، مثل شركة الكهرباء والغاز، وديوان الحبوب.. إلخ، وقامت الجزائر في تلك المرحلة بعدة تأميمات، كتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، وتأميم المناجم سنة 1966، ثم تأميم البنوك في نفس السنة، وكان الهدف من هذه الإجراءات، هو التحكم في الموارد الوطنية، وحماية الاقتصاد الوطني، كمرافقة الصرف والتجارة الخارجية، وإنشاء شركات وطنية تمتلكها الدولة⁽²⁾.

2- أصبح تسيير القطاع الزراعي بيد الدولة، وتم إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، ومهمته تموين جميع المزارع بمدخلات الإنتاج والقيام بتسويق المحاصيل التي تنتجها.

3- شمل القطاع الصناعي مؤسسات صغيرة الحجم قدر عددها عام 1964 بـ 330 مؤسسة يعمل فيها 3000 عامل⁽³⁾، كما تم إنشاء شركة (SOMEA) في سنة 1964 المتخصصة في قطاع صناعة الحديد، وشركة (SOMEA) في الصناعة الميكانيكية والطائرات.

4- على مستوى القطاع المالي: تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964، وإنشاء البنك التجاري العمومي الأول (BNA) في 13 / 08 / 1966.⁽⁴⁾

مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 6، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2009، ص 184.

(1) الشارف عتو، دراسة قياسية لإستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السداسي الأول 2009، ص 128.

(2) DENIS CLERC, *économie de l'Algérie*, l'imprimerie centrale de Annaba, Alger, 1975, P126.

(3) عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 26.

(4) مفتاح صالح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو إقتصاد السوق، مرجع سابق، ص 3.

والميزة التي ميزت تلك المرحلة أن الاقتصاد الجزائري أصيب بالركود، بحيث نلاحظ انخفاض الإنتاج الزراعي، وانخفاض في حركة البناء والأشغال العمومية، وركود في قطاع المحروقات.

الفرع الثاني: مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط: 1989/1967:

في هذه الفترة تبنت الجزائر نموذج يعتمد على المخططات التنموية حيث كان الهدف هو إعادة استرجاع سلطة الدولة، ووضع جهاز إداري فعال، وأعتبرت الصناعة الوسيلة الوحيدة التي تضمن اقتصاد مستقل ومتكامل⁽¹⁾ وكان النموذج المثالي متمثلاً في «الصناعات المصنعة» المبنية أساساً على الاستثمارات المنتجة للمواد والتجهيزات التي تستعمل كمدخلات للصناعة والزراعة⁽²⁾ ويعود اختيار هذه الإستراتيجية إلى ثلاث عوامل: الأول سياسي، وهو مخالفة النهج الاستعماري نهج التطور الرأسمالي، الثاني توفر المقومات الطبيعية لإقامة مثل هذه المشاريع وخصوصاً النفط والغاز الطبيعي، الثالث انعدام الإطارات المؤهلة التي تحتاجها الصناعة، وبالتالي تم التعويض عن ذلك بالاعتماد على صناعات كثيفة رأس المال.⁽³⁾ وتم تقسيم المخططات كما يلي:

أولاً: المخطط الثلاثي (1967-1969): كان الهدف هو إنشاء قاعدة صناعية، ولهذا زادت الواردات من سلع التجهيز والمنتجات نصف المصنعة مما نتج عنه تسجيل أكبر عجز في هذه المرحلة في سنة 1969 بقيمة 370

(1) TEMMAR .M. HAMID , *stratégie de développement indépendant , le cas de l'Algérie un bilan*, OPU, Alger 1983, pp26-28.

(2) نجوى بوزيد، الجامعة: مؤسسة للاستثمار في رأس المال البشري، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2007، ص 217.

(3) زوزي محمد، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 8، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2010، ص 171.

مليون دج⁽¹⁾ وخصص لهذا المخطط 11,081 مليار دج، أما الحجم المنجز فبلغ 9,124 مليار دج، أي أن نسبة الإنجاز بلغت 82 ٪ (كما يوضح الجدول التالي):

الجدول رقم (3-1): التقديرات والإنجازات الفعلية لاستثمارات المخطط الثلاثي (1967-1969)

الوحدة: مليون دج.

القطاعات	التقديرات	الإنجاز الفعلي	النسبة المئوية للإنجاز	القطاعات	التقديرات	الإنجاز الفعلي	النسبة المئوية للإنجاز
الفلاحة	1869	1606	85,9 %	التكوين	127	103	71,6 %
الصناعة	5400	4750	87 %	السياحة	285	177	60 %
المرافق الأساسية	1124	855	76 %	الشؤون الاجتماعية	295	229	76 %
السكن	413	249	60,2 %	الإدارة	441	304	71,2 %
التعليم	912	704	77 %	شؤون أخرى	215	147	70 %
المجموع		التقديرات		11081			
	الانجاز الفعلي		9124				
	النسبة المئوية للإنجاز		82 %				

(1) صالح تومي، عيسى شقيب، مرجع سابق، ص 32.

المصدر: عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003/2004، ص216.

يتضح من الجدول استحواذ الصناعة على الحصة الأكبر بمبلغ 5,4 مليار دج بنسبة 48,73٪ من إجمالي الاستثمارات المقدرة تم إنجاز 87٪ منها، تليها الزراعة بمبلغ 1,8 مليار وبنسبة 16,86٪ من الإجمالي أنجز منها 85,9٪ وهو ما يبين التوجه الإنمائي نحو إنشاء قطاع صناعي.

ثانيا: المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

عرفت هذه الفترة وإبتداء من سنة 1971 تحويل كل من النقود والنظام البنكي والسياسة النقدية في الجزائر إلى أدوات رئيسية في خدمة المخطط⁽¹⁾ وكان التوجه في هذا المخطط نحو تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية، بتفضيل الاستثمار في الصناعة الثقيلة، وتمثل أحد التوقعات الرئيسية للتصنيع الثقيل في نقل التكنولوجيا⁽²⁾ كما تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية ونتيجة لذلك كانت أكثر من 80٪ من الواردات تحت رقابة الدولة⁽³⁾ وحدد حجم الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط بـ 28 مليار دج.

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

أكد المخطط الرباعي الثاني الاستراتيجية الصناعية، ولكن مع التركيز على رفع الإنتاج وتوزيع التنمية عبر أنحاء القطر حيث خصص للسكن

(1) رشيد بوكساني وآخرون، دراسة كمية لإستقرارية دالة الطلب على النقود وتأثيرها في فعالية السياسة النقدية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 57-58، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، شتاء- ربيع 2012، ص158.

(2) Nadji Khaoua, L'entreprise, l'université et le Marché du travail en Algérie: tentative d'analyse, **Revue du chercheur**, n°6, université Kasdi merbah, Ouargla, 2008, P11

(3) صالح تومي، عيسى شقبقب، مرجع سابق، ص32.

والمستشفيات والتنمية الريفية، ورصد لهذا المخطط مبلغ كبير بسبب إرتفاع أسعار النفط ⁽¹⁾ قدرب 110,217 مليار دج بما يقارب أربع مرات إستثمارات المخطط الرباعي الأول. ⁽²⁾

الجدول رقم (3-2): توزيع الاستثمارات في المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

الوحدة: بالمليار دج

القطاع	التقديرات	النسبة المئوية	الإنجاز	النسبة المئوية
الصناعة	48,000	44	65,350	51,7
الزراعة	12,005	11	9,224	7,3
القطاعات الأخرى	98,212	45	51,897	41
المجموع	110,217	100	126,471	100

المصدر: جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب (1968-1978)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 40.

يتضح من الجدول أن الصناعة أخذت حصة الأسد بنسبة 44٪ وارتفعت إلى 51,7٪ بعد المراجعة كما نالت الزراعة حصة 11٪ تم تقليصها إلى 7,3٪. ويلاحظ أنه تم إضافة 16,254 مليار دج بعد المراجعة أضيفت كلها إلى

(1) مفتاح صالح، تطور الاقتصاد الجزائري وسنائه منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مرجع سابق، ص 3.

(2) محمد بلقاسم حسان بهلول، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 275.

الصناعة، مما يعني مواصلة الاهتمام بالصناعة حيث خصصت نسبة 40,62٪ منها لقطاع المحروقات و45,62٪ للصناعات القاعدية⁽¹⁾.

ورغم ان هذه السياسة قد حققت بعض النتائج الايجابية حيث أدت إلى انشاء العديد من المركبات الصناعية الضخمة، تحسين مستوى المعيشة، تحسين مستوى التعليم كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال هذه الفترة 4,5 ٪، وانخفض معدل البطالة من 25 ٪ في عام 1967 إلى 19 ٪ في عام 1978⁽²⁾ لكن يعاب عليها تخصيصها لإعتمادات ضخمة للصناعة على حساب قطاع الزراعة الذي تم تهيمشه، مما أدى الى ارتفاع الواردات من المواد الغذائية⁽³⁾ كما أن الاستثمارات في الصناعات الثقيلة تتميز بالكثافة الرأسمالية، مما كلف الدولة أموالا، ومع عدم كفاية الموارد المحلية وقعت الجزائر في فخ المديونية الخارجية، والتي ارتفعت من 0,95 مليار دولار في عام 1970 إلى 17 مليار دولار في عام 1980.⁽⁴⁾

رابعاً: المخطط الخماسي الأول: (1980-1984):

جاء هذا المخطط لتصحيح إخفاقات المرحلة السابقة وركز على ترجيح الكفة لصالح الزراعة والموارد المائية والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والسكن بهدف إعادة التوازن بين مختلف القطاعات⁽⁵⁾، كما أكد على ضرورة

(1) Mahfoud Bennonne, **De la colonisation au developpement post-independance, une histoire economique et sociale de L'algerie 1830-1990**, Ed: I.A.I.G, ministere de la culture, 2009, p188.

(2) Ahmed Benbitour, **L'Algérie au troisième millénaire**, Ed: Marinour, Alger, 1998, P 62.

(3) زوزي محمد، مرجع سابق، ص 173.

(4) Hamed Madjdoub, **Algérie, études et perspectives**, Ed: Economica-essai, Alger, 2003, p53.

(5) بن أشنهو عبد اللطيف، تجربة الجزائر الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي والتنمية المستقلة في الوطن العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 513.

ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽¹⁾ حيث ابتداء من سنة 1983 ظهر ميل للإستثمار في القطاعات المهمة سابقا كتحويل المواد والصناعات الميكانيكية والكهربائية الصغيرة.⁽²⁾

الجدول رقم (3-3): هيكل توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

الوحدة: مليار دج

القطاعات	تكلفة البرامج	الترخيص المالي	النسبة المئوية للترخيص المالي %
الصناعة	236,7	174,5	43,55
الزراعة	59,4	47,1	11,75
القطاعات الأخرى	264,4	179	44,7
المجموع	560,5	400,6	100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، التقرير العام للمخطط الخماسي الأول، 1980-1984، الجزائر، ص 50.

نلاحظ أن المخطط الخماسي الأول، قد حدد ترخيصا ماليا للاستثمارات مقدارها 400,6 مليار دج، وهي أقل من حجم الاستثمارات التقديرية المقررة في هذا البرنامج والبالغة 560,5 مليار دج، مما يدل على أن جزء من الاستثمار في هذا البرنامج يبقى غير منجز في نهاية الفترة، وهو 159,9 مليار دج، سيتم نقله إلى المخطط التالي، كما يلاحظ أنه أعطيت الأولوية للقطاع الصناعي، الذي يمثل معدل استثمارات المعتمدة ما يقارب 44٪، كما يتبين ضعف حصة قطاع الزراعة المقدر بنسبة 11,75٪ مما عمق التبعية

(1) سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مجلة الباحث، عدد 9، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص 131.

(2) عبد الوهاب دادن، محمد فوزي شعوبي، مرجع سابق، ص 188.

الغذائية للخارج خاصة مع ارتفاع حصة الواردات الغذائية من إجمالي الواردات من 10٪ في عام 1970 إلى 22٪ في عام 1985.

خامسا: المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

يهدف هذا المخطط إلى دعم وتوسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان، والتحكم في التوازنات الخارجية، وعليه تم تخصيص مبلغ قدره 550 مليار دج للاستثمارات في هذا المخطط.

الجدول رقم (3-4): برنامج الاستثمار للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

الوحدة: مليار دج

القطاعات	مبالغ الاستثمار (مليار دج)	الأوزان النسبية (%)
الصناعة	174,2	31,67 ٪
منها: المحروقات	39,8	07,24 ٪
الفلاحة والري	79	14,36 ٪
القطاعات الأخرى	296,8	54 ٪
المجموع	550	100 ٪

Source: Mahfoud Bennonne, **De la colonisation au developpement post-independance, une histoire economique et sociale de L'algerie 1830-1990**, Ed: I.A.I.G, ministere de la culture, 2009, p154.

يتضح من الجدول السابق الأهمية الموجهة لقطاع الفلاحة والري حيث نال حصة 79 مليار دج بنسبة 14,36 ٪، بينما خصص لقطاع الصناعة مبلغ 174,2 مليار دج بنسبة 31,67 ٪ وهي أقل من المخطط السابق، لكن تراجع سعر برميل النفط من 27 دولار إلى أقل من 14 دولار بين سنتي 1985 و

1986 قد أثر سلبا على توقعات هذا المخطط نظرا لارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بعوائد المحروقات كما ساهم تدهور قيمة الدولار خلال هذه الفترة في تراجع مداخيل الصادرات الجزائرية وارتفاع قيمة المديونية الخارجية، وأصبحت الجزائر عاجزة عن تمويل مشاريعها التنموية، كما تزايدت واردات المنتجات الغذائية حيث بلغت 28,49 ٪ من مجموع الواردات سنة 1989 مما يظهر أن الإصلاح الزراعي لم يؤت أكله⁽¹⁾ ونتج عن كل ما سبق حدوث اضطرابات اجتماعية (أحداث 5 / 10 / 1988).

الفرع الثالث: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانتقال الى اقتصاد السوق (بداية من 1988)

نتيجة حالة الإنكماش والركود الاقتصادي التي ميزت عام 1986⁽²⁾ التي بينت هشاشة التوازنات الإقتصادية الكلية⁽³⁾ تطلب الأمر القيام بإصلاحات ذاتية نتج عنها تفاقم الأوضاع الإقتصادية حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي بـ 0,6 ٪، ولعبت العوامل الخارجية دورا مهما في هذه الاختلالات نظرا لتبعية الاقتصاد الجزائري للخارج، وتمثلت العوامل السلبية في تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية خاصة الدول المصدرة للنفط، وضعف الطلب على صادرات الدول النامية، وارتفاع أسعار الفوائد الدولية خلال عقد الثمانينات، وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي،⁽⁴⁾ ونظرا لفشل تلك الإصلاحات تم اللجوء إلى صندوق

(1) صالح تومي، عيسى شقبق، مرجع سابق ص 32

(2) محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص 30-31.

(3) عبد العزيز طيبة، أثر الانفتاح المالي في النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2009، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف - خريف 2011، ص 126-127.

(4) كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2006، ص 337.

النقد الدولي بتنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي اتخذ في البداية شكل اتفاق الإستعداد الإئتماني لمدة سنة، تلتها اتفاقات أخرى حيث أخذت السياسة النقدية إبتداء من تطبيق هذه الإتفاقيات حيزا مهما في إطار السياسة الإقتصادية الكلية بعدما تم تهميشها لمدة ثلاث عقود⁽¹⁾ حيث تم اعادة الإعتبار لدور البنك المركزي باعتباره مركز النظام المصرفي والملجأ الأخير للإقراض⁽²⁾ مع التأكيد على أن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو المحافظة على استقرار الأسعار⁽³⁾ كما أدى التوجه الإقتصادي الجديد الذي تبنته الدولة الجزائرية المتمثل في توسيع نطاق المبادرة الخاصة إلى إنشاء وزارة خاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في جويلية⁽⁴⁾ 1993.

أولا: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (أوت 1989): استفادت الجزائر من قرض قيمته 886 مليون دولار⁽⁵⁾، وصدرت في هذه الفترة مجموعة من القوانين تهدف الى ما يلي:

- اعطاء مكانة للقطاع الخاص حيث صدر قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بقانون النقد والقرض الذي يسمح للمقيمين بتحويل الأموال الى الخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر.

(1) بن علي بلعزوز، عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، شتاء 2008، ص 28.

(2) عبد الحق عتروس، محمد دهان، مرجع سابق، ص 9.

(3) رشيد بوكساني وآخرون، مرجع سابق، ص 158.

(4) حسين عبد المطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مجلة الباحث، عدد 8، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2010، مرجع سابق، ص 51.

(5) Mustapha Mekideche, *l'Algérie entre l'économie de rente et économie émergente*, Ed: dahlab, Alger, P 63.

- تحرير التجارة الداخلية.⁽¹⁾

- الغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية⁽²⁾.

ثانيا: إتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (سبتمبر 1991): بعد تحرير الجزائر لرسالة النية 21 أفريل 1991⁽³⁾ تم الاتفاق على حصول الجزائر على قرض قيمته 403 مليون دولار⁽⁴⁾ لكن الجزائر لم تستفد من قيمة القرض كله بسبب عدم اتمام تنفيذ الاتفاق نتيجة تبني حكومة بلعيد عبد السلام لإصلاحات ذاتية تتعارض ومحتوى الاتفاق وأدى عدم التزام الحكومة بتنفيذ محتوى الاتفاق إلى استمرار انهيار المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تمثلت في معدل تضخم مرتفع 31,7٪ سنة 1992، ومعدل نمو حقيقي سالب (- 2,2 ٪) ورصيد ميزان المدفوعات 0، إضافة إلى تزايد حجم البطالة حيث قاربت 24 ٪، وعجز في مجال السكن و في المرافق الاجتماعية الأخرى، عمقت هذه الوضعية الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية ولم تجد السلطات الجزائرية سبيلاً إلا إعادة جدولة شاملة لديونها، بالعودة إلى تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي و ذلك بإبرام إتفاقي ستاند باي 1994 وبرنامج التعديل الهيكلي لسنة 1995.⁽⁵⁾

(1) Abdelhamid Ghoufi, Stratégies de croissance et politiques Industrielles: Une Analyse du cas Algerien, **Revue Recherches économiques et Manageriales**, n°6, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, décembre 2009, P26.

(2) علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 1، جامعة حسنية بن بوعلي، السلف، 2004، ص 182.

(3) Mourad Ben Achenhou, **réforme économiques dette et démocratie**, Ed: echrif, Alger, 1992, p119.

(4) Ahmed Benbitour, Op.Cit, P 78.

(5) بوزيدي عبد المجيد، تسعينات الإقتصاد الجزائري، موفم للنشر، الجزائر، 1999، ص 8.

ثالثا: اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث (سنة 1994):

قدّرت المساندة المالية لصندوق النقد الدولي ب 1037 مليون دولار في إطار اتفاق التثبيت الممتد من جويلية 1994 جوان 1995، ورغم هذا بقي معدل النمو سالباً مما يعني أن حجم القروض التي ساهمت في زيادة التوسع النقدي لا تقابله زيادة حقيقية في حجم السلع والخدمات، نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي.⁽¹⁾

رابعا: اتفاق التعديل الهيكلي (أوت 1995 / أوت 1998): حصلت الجزائر على قرض قيمته 1169 مليون دولار في مقابل التزام السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات، والتي تتمثل في رفع الدعم عن الأسعار، تحرير التجارة الخارجية⁽²⁾، وتسهيل عمليات الخصخصة، وضغط الإنفاق العام بهدف تخفيض عجز الموازنة وذلك بتخفيض عدد التعيينات الجديدة في الوظائف الحكومية⁽³⁾، تفعيل أدوات السياسة النقدية بهدف مكافحة التضخم⁽⁴⁾ واستطاعت الإصلاحات تحقيق إستقرار التوازنات الكلية بإنخفاض معدل التضخم إلى 5,71٪ سنة 1997 وتسجيل معدل نمو إقتصادي 5,1٪ سنة 1998⁽⁵⁾ مقابل تدهور الجوانب الاجتماعية⁽⁶⁾.

(1) عبد العزيز طيبة، مرجع سابق، ص 128.

(2) صالح تومي، عيسى شقّيقب، مرجع سابق، ص 32.

(3) الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دارهومة، الجزائر، 1996، ص ص 207-208.

(4) Samir Bellali, La Regulation Monétaire en Algérie (1990-2007), *Revue du chercheur*, n°8, université Kasdi merbah, Ouargla, 2010, p19.

(5) بن علي بلعزوز، عبد العزيز طيبة، مرجع سابق، ص 28.

(6) حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 7، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، السداسي الثاني 2009، ص 13.

خامسا: الوضعية الاقتصادية بعد 1998:

ارتفع الناتج الداخلي الخام بمعدل 4,5٪ سنتي 1998-1999 الى 6,2٪ سنة 2000، وساهمت المؤسسات الصناعية المملوكة للقطاع العام بنحو ثلاثة أرباع انتاج الصناعة التحويلية سنة 2001، وقامت الدولة الجزائرية في نفس السنة بشراء مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية قدرت ب344 مليار دج، كما قامت بإعادة تمويل البنك الخارجي والقرض الشعبي، وتماشيا مع التطورات الحاصلة في المحيط الدولي من أجل جلب المستثمرين الأجانب اتخذت عدة اجراءات لدعم الجهاز المصرفي العمومي حيث رصد له سنتي 2000-2001 مبلغ 19 مليار دج⁽¹⁾.

المطلب الثاني: ظروف ومبررات لجوء الجزائر إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:

اثبتت التجربة أن المشاريع الخاصة أكثر كفاءة وربحية من الشركات العامة⁽²⁾ كما أن هذه الأخيرة تميز أداؤها بالبيروقراطية مما دعا إلى إعطاء أهمية أكبر لدور القطاع الخاص⁽³⁾ وزيادة درجة المنافسة.⁽⁴⁾

(1) بغداد كربالي، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2005، بدون ترقيم.

(2) Ahmed Ghazal, Le programme de privatisation bancaire en Egypte, **Revue des economies nord Africaines**, n°3, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali, Chlef, Décembre 2005, P18.

(3) توصلت بعض الدراسات الى عدم امكانية الجزم بأن أداء المؤسسات الخاصة أفضل من أداء المؤسسات العمومية على الدوام أنظر:

Mohammed Ferhi, Ali Nabil Belouard, Type de propriete et performance des entreprises, **Revue des economies nord Africaines**, n°4, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali, Chlef, Juin 2006.

(4) عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد45، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، شتاء 2009، ص 176.

بدأت الخوصصة⁽¹⁾ كبرنامج تنموي منذ اوائل الثمانينات وكانت المملكة المتحدة الدولة السبّاقة في تبني هذا البرنامج⁽²⁾ مع الاشارة الى أن الخوصصة ليست هدفا في حد ذاته وانما هي من بين الوسائل الممكن اتخاذها من أجل رفع كفاءة الأداء وزيادة الانتاج⁽³⁾.

أولا: مجال تطبيق الخوصصة في الجزائر

حدد قانون الخوصصة لسنة⁽⁴⁾ 1995 القطاعات المعنية بعملية الخوصصة والتي ستم على مرحلتين: المرحلة الأولى: تخرج الدولة عن التدخل في القطاعات التالية (مؤسسات الإنجاز في قطاعات البناء والأشغال العمومية، الفنادق و السياحة، التجارة والتوزيع، الصناعات التحويلية، النقل البري للمسافرين والبضائع، مؤسسات الخدمات الخاصة بالموانئ والمطارات، الوكالات الخاصة بالإستيراد).

(1) كلمة «الخوصصة» أو «التخصّصية» هي الترجمة العربية للمصطلح الإنجليزي privatization والتي تتداول كثيرا في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، حيث ظهرت هذه الكلمة لأول مرة في القاموس عام 1983 و قد اتخذ المشرع الجزائري تعريفا ضيقا لها صيغ بالشكل التالي: الخوصصة تعني قيام الدولة بتحويل ملكية المؤسسات العامة جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص، وذلك ضمن تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، كما تم تعريفها حسب الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 كما يلي: الخوصصة هي عملية نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص من خلال تحويل مجموع أو جزء من الأصول المادية أو المعنوية أو الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص خواص ماديين كانوا أو معنويين.

(2) أحمد عارف العساف، سياسة الخصخصة وأثرها على البطالة والأمن الوظيفي للعاملين، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد7، جامعة جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السداسي الثاني، 2009، ص140.

(3) وهيبة بوحديوني، التطهير المالي وخوصصة المؤسسات العمومية الجزائرية، منشورة على الموقع ([http://www.9alam.com/forums/showthread.php/6859f;o\\$;kdjhvdo](http://www.9alam.com/forums/showthread.php/6859f;o$;kdjhvdo)) تاريخ الزيارة 18 أوت 2012.

(4) أنظر الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، المتعلق بخوصصة المؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 27 أوت 1995.

أما المرحلة الثانية: فتشمل القطاعات التالية (الصناعات الغذائية والزراعية، صناعات النسيج، الصناعات الكيماوية، الصناعات الكهربائية والإلكترونية، التأمينات).⁽¹⁾

وفي سنة 2001 صدر الأمر 01-04 لتتوسع دائرة الخوصصة إلى كافة المجالات⁽²⁾

ثانيا: ضرورة لجوء الجزائر للخوصصة:

إن لجوء الدولة إلى المؤسسات المالية الدولية جاء بعد تأكدها من أن الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري هي أزمة هيكلية وليست وقتية وبالتالي خضوعها لبرنامج التصحيح الهيكلي أجبرها على تنفيذ الخوصصة⁽³⁾، وفي نفس الوقت ارتبطت في ذهن مقرري السياسة الاقتصادية أن انتهاج خصخصة بعض أجزاء الاقتصاد الوطني يعد بديلا مطروحا انطلاقا من النظرة القائلة: لا يمكن الوصول الى اقتصاد السوق دون هيمنة القطاع الخاص⁽⁴⁾ وفضلت الدولة التدرج في تطبيق عملية الخوصصة لسببين هما: - الخوف من ردة فعل إجتماعية بسبب آثار الخوصصة على الطبقات الإجتماعية ذات الدخل الضعيف.

(1) مفتاح صالح، الخوصصة، أسبابها، أهدافها، طرقها مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف يومي 3-7 أكتوبر 2004، ص 3.

(2) أنظر الأمر 01-04 المؤرخ في تاريخ 20 أوت 2001، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصصتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001

(3) رابح خوني، رقية حساني، الخوصصة كآلية تحول الى اقتصاد السوق، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004، ص 9.

(4) الشيخ الداوي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر واشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، جامعة دمشق، سوريا، سنة 2009، ص 270.

- الحذر والإحتياط نظرا لفشل تجارب الخصخصة في عدد من بلدان العالم، غير أن ذلك لا يمنع من أن تكون هناك أهدافا ترغب الدولة في تحقيقها من خلال الخصخصة.⁽¹⁾

ويبرر قرار الخصخصة في الجزائر بعدة عوامل:

- الإصلاحات المنتهجة لخصخصة المؤسسات العمومية في بلدان أوروبا الشرقية سواء الاشتراكية مثل روسيا، بولونيا، هنغاريا ورومانيا؛ أو البلدان الرأسمالية كفرنسا بعد مجيء «ميتران» للحكم ابتداء من سنة 1981 وإيطاليا في فترة الثمانينات.⁽²⁾

- الخصخصة وسيلة لكسر الاحتكار النقابي والإقطاعية المعششة في القطاع العام.⁽³⁾

- تزامن تدني الإيرادات المالية المتحصلة من المحروقات نتيجة انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية مع تفاقم أزمة المديونية مما أدى الى شح الموارد التمويلية التي يحتاجها نسيج ضخمة من المؤسسات العمومية الجزائرية مما ساهم في تفاقم وضعيته المتدهورة أصلا.⁽⁴⁾

- تركيز السياسات الاقتصادية على تسير أزمة المديونية الخارجية، مما أثر على الخيارات الاقتصادية والاستراتيجيات التأهيلية للاقتصاد الوطني والتي تركز على سيادة وحرية القرار.⁽⁵⁾

(1) مفتاح صالح، الخصخصة، أسباها، أهدافها، طرقها مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، صص 6-7.

(2) Belaiboud Mokhtar , **De la survie à la croissance de l'entreprise** ,O P U,Alger,1995,P225.

(3) سعدان شبايكي، معوقات الخصخصة في الجزائر، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004، ص 3.

(4) رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص 8.

(5) صالح صالح، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2002، ص 51.

- ضعف كفاءة المؤسسات الاقتصادية حيث فشلت الإصلاحات المتعاقبة لها، وأصبحت تشكل عبئاً على ميزانية الدولة بفعل المبالغ الضخمة التي تم ضخها في إطار عمليات التطهير وإعادة الهيكلة والتي فاقت 600 مليار دينار جزائري قبل سنة 1996، كما إزداد مكشوف المؤسسات العمومية على الحساب بشكل كبير منذ سنة 1994 حيث وصل الى 29 مليار دينار نهاية 1995 وهو مبلغ يمثل أكثر من ربع رقم أعمال هذه المؤسسات.⁽¹⁾
- انعدام فعالية أجهزة مراقبة تسيير عمليات المؤسسات العمومية، كما كان للجهاز المركزي للتخطيط دوراً سلبياً على سير المؤسسات العمومية حيث يتم الرجوع إليه في أبسط القرارات إضافة إلى النصوص القانونية الصادرة عن الوزارات الوصية التي لا تشجع المنافسة بين المؤسسات العمومية.⁽²⁾
- الجمود الملاحظ في التسيير والذي لا يتماشى مع نظام اختيار المسيرين حيث بينت التجربة أن المراقبة الصارمة التي تمارسها الدولة على المؤسسات العمومية أدت الى نفور مسيري هذه الأخيرة.⁽³⁾
- نظراً لعجز المؤسسات العمومية فإن خصوصتها سترفع عن كاهل الدولة عبء المديونية العمومية وتضمن في المقابل مداخيل مستقرة في صورة ضرائب.⁽⁴⁾

(1) أحمد بلالي، خصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، الأسباب، الميكانيزمات، والتحديات، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004، ص 3.

(2) عمار عماري، الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 1، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2002، ص 65.

(3) وهيبة بوخدونى، مرجع سابق، ص 40.

(4) رابح خوني، حساني رقية، مرجع سابق، ص 8.

- تنامي ظاهرة الفساد التي أصبحت تحد من كفاءة المؤسسات العمومية ⁽¹⁾.

ثالثا: أسباب انعراج الجزائر في اتجاه تشجيع الاستثمار:

يتضح أن الوجه الآخر للخصوصية يتمثل في التفتح على الاستثمارات الأجنبية ولجأت الجزائر لهذا المنهج مساهمة للتطورات الحديثة كتغير العلاقات الدولية وتطور الشركات متعددة الجنسيات وظهور التكتلات الاقتصادية، ويمكن اجمال الأسباب الى ما يلي:

- فشل السياسة الاقتصادية المطبقة خلال الفترة 1962 / 1990 .

- تفاقم أزمة الديون التي بلغت خدماتها سنة 1991 حوالي 75٪ من إجمالي إيرادات الجزائر من العملة الصعبة.

- ضعف الجهاز المصرفي وعدم قدرته على التحكم في مراقبة الصرف،

- التضخم وزيادة الإصدار النقدي دون مقابل من طرف البنك المركزي لتمويل عجز الخزينة العمومية ⁽²⁾.

رابعا: مسار الخصوصية في الجزائر (قبل 2002):

كانت خصوصية المؤسسات العمومية التي تعاني عجزا من ضمن الشروط التي اشترطتها صندوق النقد الدولي على الجزائر ⁽³⁾ وعرف الإطار القانوني للخصخصة الانطلاقة والاهتمام الحقيقي خلال الفترة (1995 - 1998) بعد المصادقة في 22 جويلية 1995 على قانون الخصوصية للمؤسسات العمومية

(1) أحمد بلالي، مرجع سابق، ص3.

(2) يونس دهماني، دور الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 10، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، جامعة الجزائر، 2009، ص63.

(3) Abd Errahmane Mebtoul, **l'Algérie face aux défis de la Mondialisation** (2ème Réformes économique et privatisation), OPU, Alger, 2002, P 146.

من طرف المجلس الانتقالي ثم صدور القانون رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 لتحديد إطار للخصخصة والذي تضمن الخطوط العريضة والمبادئ العامة لتحويل ملكية المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

كما صُنفت المؤسسات العامة إلى ثلاث فئات هي مؤسسات صحية قادرة على الإستمرار، ومؤسسات يمكن مساعدتها على الإستمرار ومؤسسات تواجه صعوبات، وأعلنت الحكومة عن نيتها خصخصة نحو 41 مؤسسة من بينها 38 مؤسسة صغيرة ومتوسطة يقل عدد العاملين فيها عن 400 فرد وتعتبر صحية وقادرة على الإستمرار، وإعادة هيكلة المؤسسات التي هي بحاجة إلى مساعدة ومن ثم خصخصتها وتشمل نحو 61 مؤسسة من بينها 26 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وتصفية المؤسسات التي تواجه صعوبات مع ضمان حقوق العاملين فيها⁽¹⁾، وخصص ما يقارب 122 مليار دينار من الموازنة العامة لسنة 1995 من أجل النهوض بالمشروعات العامة والخصخصة الجزئية المرخص بها والمتمثلة في بيع 4٪ من أسهم المؤسسات العمومية غير الاستراتيجية للقطاع الخاص الجزائري والأجنبي، استهدف هذا البرنامج 200 مؤسسة صغيرة أغلبها يعمل في مجال الخدمات⁽²⁾ وتم توزيع أسهم مجموع المؤسسات العمومية على 11 مؤسسة قابضة تمهيدا لإعادة هيكلتها أو خصخصتها، وفي أبريل 1996 طبق أول برنامج للخصخصة بدعم من البنك الدولي وتم التركيز على المؤسسات العمومية المحلية التي بلغت 1300 مؤسسة، حيث تمت خصخصة 117 مؤسسة في نهاية 1996.⁽³⁾

(1) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002، مرجع سابق، ص164.

(2) سعيدة بوسعدة وآخرون، أساليب وضوابط الخصخصة في الجزائر، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004، ص6-7.

(3) علي بطاهر، مرجع سابق، ص207.

وعُدل قانون عام 1995 في أبريل 1997 لإضفاء مزيداً من المرونة على إجراءات تحويل الملكية، إذ وفر التعديل إمكانية الدفع على أقساط ومشاركة العاملين في أسهم رأس المال.⁽¹⁾

كما قامت الحكومة في نفس السنة بإعداد تقرير راديكالي يتعلق بخصخصة نحو 100 مؤسسة عمومية بعدما كانت قد عاينت سنة 1995 نحو 250 مؤسسة عمومية واعتبرتها جميعاً مؤسسات ميؤوس من إصلاحها ويلزم تصفيتها وبيع أصولها جزئياً أو كلياً.⁽²⁾

واعتمد برنامجاً ثانياً للخصخصة في أواخر 1997، ركز على المؤسسات العامة الكبرى بهدف بيع 250 منها على مدى الفترة (1998-1999)⁽³⁾، وتم إنشاء خمس شركات قابضة إقليمية كلفت بخصخصة بعض الشركات العامة حيث تمت تصفية 827 مؤسسة عمومية في أبريل 1998، وتم بيع 464 مؤسسة للعاملين فيها، مما أدى إلى ميلاد 608 شركة جديدة، ومع نهاية سنة 1998 تم خصخصة معظم المؤسسات العامة المحلية وهذا ما أدى إلى إنهاء مهام الشركات القابضة الإقليمية.

الجدول رقم (3-5): توزيع المؤسسات المنحلة في الجزائر حسب قطاعات نشاطها وإطارها القانوني (إلى غاية 30 جوان 1998)

القطاعات	مؤسسات عمومية اقتصادية	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
الزراعة	5	18	2	25

(1) سعيدة بوسعدة وآخرون، مرجع سابق، ص 7.

(2) كمال مرداوي، الإستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخصخصة في الدول المتخلفة، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004، ص 8.

(3) سعيدة بوسعدة وآخرون، مرجع سابق، ص 7.

443		383	60	الصناعة
249		195	54	البناء والأشغال العمومية والسكن
98		83	15	الخدمات
815	2	679	134	المجموع

المصدر: رابح خوني، رقية حساني، الخصوصية كآلية تحول الى اقتصاد السوق، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004، ص 9.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن القطاع الذي سجل أكبر عدد من المؤسسات التي أغلقت أبوابها هو قطاع الصناعة بـ 54٪ من عمليات حل المؤسسات، منها 86٪ مؤسسات عمومية محلية، ويليه قطاع البناء والسكن بـ 30٪ من مجموع المؤسسات، منها 78٪ من المؤسسات العمومية المحلية.

وهكذا يتجلى سواء من حيث تخفيض عدد العمال، أو من حيث عدد المؤسسات المتحلة، أن قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن هو الذي تضرر أكثر من غيره من عمليات التصحيح، كما أن القطاع الصناعي تضرر بصورة ملحوظة من حل المؤسسات، الذي شمل عددا كبيرا من المؤسسات العمومية المحلية، بالإضافة إلى حوالي 60 مؤسسة عمومية اقتصادية، وعلى العكس من ذلك فإن القطاع الخاص نجا من هذا الاتجاه العام، حيث لم تحل سوى مؤسستان تنتمي للقطاع الفلاحي.

وعرفت هذه الفترة دخول البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية ابتداء من 1990 حيث وصلت حصتها سنة 2001 الى 5,4٪⁽¹⁾ وقد أثمرت سياسة فتح القطاع أمام رأس المال الأجنبي عن نتائج ايجابية بعد فترة عدم ثقة حيث

(1) Ben yahia farid ,Mecheri Ilhem ,L'economie Algerienne,Enjeux et

تغير سلوك الحذر والترقب بعد ان تم الترخيص لمصرف واحد وثلاث مؤسسات مالية خلال النصف الأول من التسعينيات ليتوسع الترخيص لتسعة مصارف وثلاث مؤسسات برأس مال إجمالي يفوق 150 مليون دولار منها 90 مليون استثمارات أجنبية.⁽¹⁾

وعلى الرغم من تجاوز تكلفة تطهير المؤسسات من 1994 إلى 1999 إلى أكثر من 1000 مليار دج (والذي ضم 249 مؤسسة)، إلا أن نتائج عملية الخصخصة لم تعط نتائج مرضية حيث تم عرض المؤسسات العاجزة التي كانت تعاني من شبه إفلاس وقد تأجلت عملية خصخصة المؤسسات الكبرى التي برمجت في الفترة 1998/1999 بالرغم من خلق ثلاث هيئات مكلفة بعملية الخصخصة وهي: الشركات القابضة (Holding) ومجلس مساهمات الدولة ومجلس الخصخصة، وتقرر حل الهيئات المكلفة بالعملية دون إعطاء أية حصيلة حول الأسباب الكامنة وراء الفشل وهكذا انتهت عهدة المجلس الوطني للخصخصة في سبتمبر من عام 1999 دون أن يسجل مسار الخصخصة أية نتيجة.

خامسا: معوقات الخصخصة في الجزائر: عرف مسار الخصخصة في الجزائر بطئا في التنفيذ كما إعترضته مجموعة من المعوقات نتيجة حادثة التجربة ولظروف أخرى نلخصها فيما يلي:

- تراجع إقبال القطاع الخاص على المشاريع التي تخلت عنها الدولة نظرا لضعف الأداء الاقتصادي بها مع نقص الخبرة و ضرورة رصد أموال كبيرة لإعادة تشغيلها من جديد⁽²⁾، إضافة إلى قلة عدد المستثمرين وضعف طاقتهم

conditions à son adhésion à L'OMC, ED: dar el-houda, Ain mlila-Algerie, 2009, p 47.

(1) فاروق تشام، دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 22/23 أفريل 2003، ص 11.

(2) ليلى عيساوي، الخصخصة في دول المغرب العربي، ضرورة حتمية أم خيار إستراتيجي، الملتقى

المالية والتي تحد من امتلاكهم وشرائهم للمؤسسات العمومية،⁽¹⁾ وكذلك مشكلة ديون المؤسسات العامة المعروضة للخصخصة⁽²⁾، والكيفية التي سيتم بها تسوية هذه الديون ومعالجتها ودور المصارف بهذا الخصوص.⁽³⁾

- التحديات الاجتماعية الناتجة عن التخلي عن العمالة الزائدة.⁽⁴⁾

- صعوبة تقييم المؤسسات العامة بأصولها الثابتة والمتغيرة⁽⁵⁾ فالتقييم المرتفع قد يطرد المستثمرين أو يجعل معظمهم يحجم عن شراء الوحدة المراد بيعها وفي المقابل فإن البيع بأسعار أقل مما يجب يؤدي الى خسائر وانخفاض للعائدات المتوقعة للخزينة.⁽⁶⁾

- عدم وضوح الأرضية القانونية أحيانا، والتي تساعد على تطبيق الخصوصية بشفافية أكثر في الكثير من الأحيان.

- الضعف النسبي في سوق الأوراق المالية وعدم استيعاب النظام النقدي لكفاءة عمليات التدفقات النقدية مع غموض القوانين المنظمة لعمل السوق.⁽⁷⁾

الدولي حول: اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004، ص 6.

(1) حسين بورغدة، الطيب قصاص، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004، ص 10.

(2) الداوي الشيخ، مرجع سابق، ص 274.

(3) بشير بن عيشي، مشكلات عملية الخصوصية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004، ص 7.

(4) أحمد بلالي، مرجع سابق، ص 8.

(5) ليلي عيساوي، مرجع سابق، ص 6.

(6) بشير بن عيشي، مرجع سابق، ص 7.

(7) ليلي عيساوي، مرجع سابق، ص 6.

- غياب الإرادة السياسية، حيث لم تكن للسلطات الجزائرية نظرة واضحة واستراتيجية، ولم تكن هناك دراسة حقيقية وواقعية من طرف مكاتب متخصصة سواء وطنية أو أجنبية⁽¹⁾.

- إستغراق إجراءات التفاوض والتحقق من قيمة الأصول وقتا كبيرا من جانب المستثمر، مما يعطل البيع.

- انخفاض القدرة الشرائية وبالتالي انخفاض الطلب على السلع والخدمات مما يكون له الأثر السلبي على الشركات سواء في القطاع العام والخاص.

- الوضع الأمني و السياسي الذي مرت به الجزائر أفرز حالة من التخوف والشك لدى المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.⁽²⁾

- الترويج غير الكافي للشركات مما نتج عنه تعسر البيع أو بيعها بقيم متدنية، أو قد تباع لمشتريين مضاربين وتعرض الشركة للتوقف بعد فترة وجيزة،⁽³⁾ على الرغم من وجود المادة 18 من القانون 95-22 والتي تنص على أن يقوم مجلس الخصخصة بإشهار كل عملية خصخصة بواسطة الوسائل السمعية و البصرية و على مستوى الغرف التجارية، إلا انه لا توجد هناك سياسة إشهارية للمؤسسات المراد خصخصتها،⁽⁴⁾ ويضاف إلى هذا التوقيت غير الملائم لطرح بعض الشركات للبيع.⁽⁵⁾

- عدم وجود قبول شعبي واسع حيث يوجد تخوف لدى بعض الفئات الشعبية من فقدان الحكومة لسيطرتها على القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني.⁽⁶⁾

(1) حسين بورغدة، الطيب قصاص، مرجع سابق، ص 9.

(2) منصورى الزين، آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص 124.

(3) بشير بن عيشي، مرجع سابق ص 7.

(4) منصورى الزين، آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سابق ص 124.

(5) بشير بن عيشي، مرجع سابق ص 7.

(6) مرجع سابق ص 7.

المطلب الثالث: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار وحصيلة الاستثمار للفترة (1962-2002):

لقد عاجلت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز و المزايا للمستثمرين وقد عرف تطور قانون الاستثمارات في الجزائر ثلاث مراحل، مرحلة الستينيات، ومرحلة الثمانينيات، ومرحلة التسعينيات.

الفرع الأول: قانون الاستثمارات في مرحلة الستينيات:

بعد الإستقلال تم إصدار أول قانون للإستثمار المتمثل في القانون 63-277، والذي يهدف إلى بعث النشاط الإقتصادي من جديد والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر وجلب الاستثمارات الأجنبية،⁽¹⁾ وبعد تدهور الأوضاع الاقتصادية وتزايد تسرب رؤوس الأموال الخارجية تم سن القانون 66 / 284 والذي كان أكثر شرحا وتحديدا لتدخل القطاع الخاص وكذلك الامتيازات والضمانات الموفرة له،⁽²⁾ وسيتم تفصيل ذلك كما يلي:

أولا: قانون الاستثمارات الصادر عام (3) 1963: يتعلق هذا القانون برؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية، وقد منحهم ضمانات عامة يستفيد منها كل المستثمرون الأجانب، وضمانات خاصة متعلقة بالمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية، وتتجلى الضمانات العامة في حرية الاستثمار، وحرية التنقل والإقامة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات، والمساواة أمام القانون،

(1) محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الإستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص64.

(2) عبد الرحمان تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد غير مذكور، مركز البصيرة، الجزائر، 2006، ص 108.

(3) Loi n°63-277 du 26 juillet 1963, portant code des investissements, Journal Officiel de la République Algérienne, du 2 Aout 1963.

وضمان ضد نزع الملكية، إلا بعد أن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة.

أما الضمانات الخاصة فتتعلق بالمؤسسات الجديدة، أو التوسيع في المؤسسات القديمة التي يتضمن برنامجها الاستثماري، مبلغ 5 ملايين دينار في مدة 3 سنوات، على أن ينجز هذا الاستثمار في قطاع يتسم بالأولوية أو في منطقة ذات أولوية، أو أن هذا الاستثمار يخلق 100 منصب عمل دائم للجزائريين⁽¹⁾.

لكن في هذه الفترة، لم يطبق هذا القانون في الواقع العملي، إذ أنه لم يتبع بنصوص تطبيقية، ففي بداية الستينيات كانت الجزائر تقوم بالتأميمات، وبينت الإدارة الجزائرية نيتها في عدم تطبيق قانون 1963 حيث أنها لم تبادر في دراسة الملفات التي أودعت لديها، لأن هذا القانون كان غير مطابق للواقع⁽²⁾.

ثانيا: قانون الاستثمارات الصادر عام 1966:⁽³⁾

بعد أن تبين أن قانون 1963 قد باء بالفشل تبنت الجزائر قانونا جديدا للاستثمارات، يحدد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية، والضمانات الخاصة به، تمثل في الأمر 66-284 الذي كرس احتكار الدولة للاستثمار في القطاعات الحيوية،⁽⁴⁾ ويمكن للرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي، أن يستثمر في القطاعات الأخرى تمثلت في الصناعة والسياحة، على أن لا يتم ذلك بكل حرية، مع ضرورة الحصول على رخصة مسبقة من قبل السلطات

(1) عليوش كمال قربوع، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 6.

(2) عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 140.

(3) الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 17 سبتمبر 1966.

(4) المادة 2 من الأمر رقم 66-284، المتضمن قانون الاستثمارات.

الإدارية⁽¹⁾، كما قدم هذا الأمر ضمان ضد التأميم، وفي حالة قرار التأميم يتم التعويض خلال 9 أشهر.⁽²⁾

وسمح للمستثمر الأجنبي بتبني أحد الشكّلين إما الشركات المختلطة أو عقود إنجاز الدراسات و الخدمات، وفيما يتعلق بالفروع و الشركات الأجنبية المملوكة 100 ٪ فكانت غير مقبولة⁽³⁾.

ولم ينجح الأمر 66-284 في استقطاب المستثمرين الأجانب، لأنه كان ينص على إمكانية التأميم⁽⁴⁾.

الفرع الثاني: فترة السبعينيات: فضلت الجزائر عقود المشاريع الجاهزة للعمل خاصة في عام 1975 بسبب ضعف الاطار المحلي ويلاحظ أن 67٪ من المشاريع الصناعية خلال الفترة (1970-1973) أنجزت عن طريق «المفتاح في اليد» ثم تبنت طريقة «المنتوج في اليد» وتعدت هذه الصيغة الى طريقة «المنتوج في السوق» أو «السوق في اليد»⁽⁵⁾، كما أصدرت الأمر رقم 71-22 الذي حدد إطار ممارسة الشركات الأجنبية لنشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل وإستغلاله، بالإشتراك مع الشركة الوطنية سوناطراك حيث تكون مساهمة هذه الأخيرة على الأقل 51٪⁽⁶⁾، ولم يجلب هذا القانون المستثمرين لأن الفصل في النزاعات كان خاضع للمحاكم والقانون الجزائري مما كان له أثر في تحديد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر كما يظهر في الشكل التالي:

(1) المادة 4 من الأمر رقم 66-284، المتضمن قانون الاستثمارات.

(2) المادة 8 من الأمر رقم 66-284، المتضمن قانون الاستثمارات.

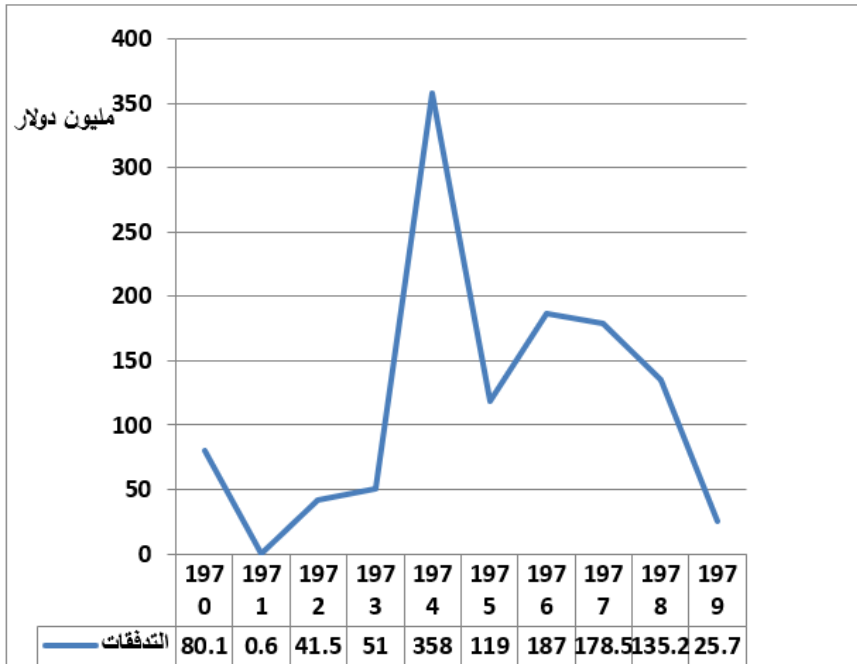
(3) سامية دهماني، مرجع سابق، ص 172.

(4) عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 141.

(5) زوزي محمد، مرجع سابق، ص 174.

(6) المادة 3 من الأمر رقم 71-22، المؤرخ في 12 أفريل 1971، المتضمن تحديد الاطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل وإستغلاله، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 13 أفريل 1971.

الشكل (3-1) تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر
للفترة (1970-1979):



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، منشورة على الموقع: <http://www.iaigc.net/?id=7&sid=21>
تاريخ الزيارة 05 / 04 / 2012.

يلاحظ تناقص التدفق من 80,1 مليون دولار سنة 1970 إلى 0,6 مليون دولار سنة 1971 وهذا نتيجة تصفية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفعل عمليات التأميم لتعاود الارتفاع مجددا نتيجة لفتح القطاع أمام رأس المال الأجنبي حيث وصل التدفق إلى 358 مليون دولار سنة 1974 ليتأرجح بعد ذلك إنخفاضا وإرتفاعا حتى يصل إلى 34 مليون دولار سنة 1979 وقدرت القيمة التراكمية للفترة (1970-1979) بـ 1,185 مليار دولار،

وبمقارنتها مع المديونية الخارجية لعام 1980 والمقدرة بـ 17 مليار دولار فإنها لا تمثل سوى 6,97٪ منها.

الفرع الثالث: قانون الاستثمارات في مرحلة الثمانينات؛

في مرحلة الثمانينات تبنت الجزائر قانونين للاستثمارات الخاصة، القانون الأول: رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982، والقانون الثاني هو: قانون رقم 88/25 المؤرخ في 12 جويلية 1988.

أما القانون الأول رقم 82-11 فقد كان يهدف الى العمل على التكامل بين القطاعين العام والخاص (المحلي والأجنبي)، وإعطاء هذا الأخير مساحة أكثر لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وسمح القانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات الاقتصادية المختلطة وسيرها في إطار المخطط الوطني للتنمية للاستثمارات الأجنبية العمل في الجزائر وحصولها على إعفاءات ضريبية شريطة المشاركة في شركات مختلطة مع مؤسسات القطاع العام بنسبة 49٪⁽¹⁾.

ولم يحقق هذا القانون ما كان مرسوما له، ولم يجد الدعم الكافي ميدانيا نظرا لعدة أسباب نذكر أهمها:

- الاستثمارات الخاصة محلية كانت أم أجنبية لم يحن وقتها بعد لتحتل مرتبة الصدارة، فهي ليست من أولويات البرنامج.

- هيمنة ثقافة القطاع العمومي على النشاط الاقتصادي، والعقلية البيروقراطية حالت دون التوسع في هذا التوجه.

قانون 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986:

تم تعديل قانون 82/13 بقانون 86-13 الذي تضمن طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة مقارنة بالقانون السابق،

(1) محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة، مرجع سابق، ص ص 64-65.

حيث أبقى على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب 51٪ على الأقل في حين استفاد الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة بتحويل الأرباح والتحويل الجزئي لرواتب العمال الأجانب وضمان التعويض في حالات التأمين⁽¹⁾.

ولم يحقق هذا القانون أيضا النتائج المنتظرة، حيث تم إنشاء 10 شركات فقط خلال مدة عشر سنوات⁽²⁾ نتيجة تحفظ الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة على كل التدخلات الأجنبية بما فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفعل استمرار النظرة السائدة خلال عشرية السبعينيات⁽³⁾.

أما القانون رقم (88-25) المؤرخ في 12/07/1988، فحدد القطاعات ذات الأولوية للقطاع الخاص، حيث يعتبر هذا القانون بمثابة اعتراف من السلطات العمومية بأهمية الدور الإقتصادي للقطاع الخاص⁽⁴⁾، وبصفة عامة تميزت هذه العشرية باستمرار هيمنة القطاع العام والتأكيد على مبدأ سيادة الدولة على المجال الاقتصادي مما أكد أن الاستثمار الأجنبي ليس من أولويات الدولة وهو ما انعكس على تدفقاته في هذه الفترة كما يوضح الشكل التالي:

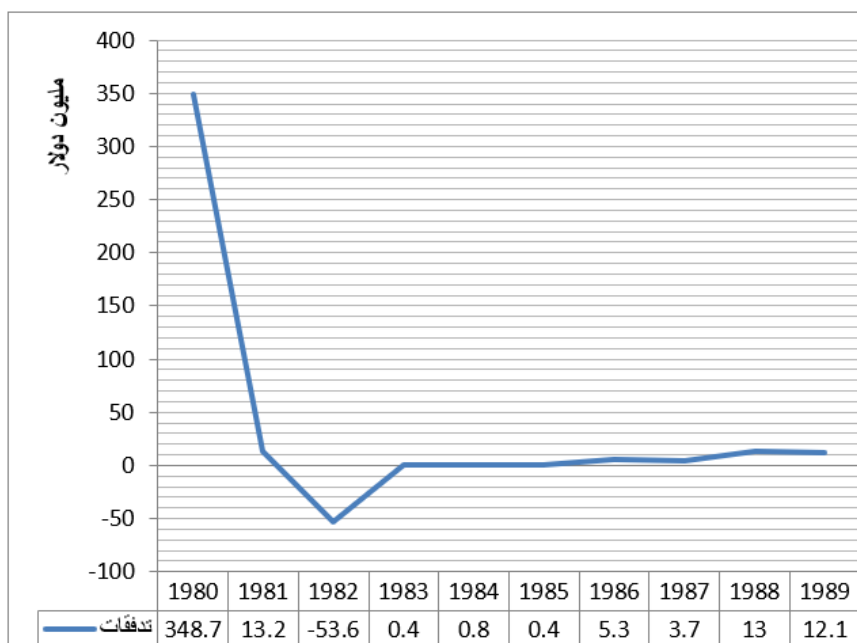
(1) كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخصخصة في الدول المتخلفة، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-04 أكتوبر 2004، ص 10.

(2) ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، مرجع سابق، ص 115.

(3) حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص 131.

(4) ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار، مرجع سابق، ص 115.

الشكل (3-2) تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة (1980-1989):



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات المستقاة من:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، منشورة على الموقع: <http://www.iaigc.net/?id=7&sid=21> تاريخ الزيارة 2012 / 04 / 05.

حيث يلاحظ تناقص في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (1980-1982) ثم تزايد ولكن بنسبة قليلة جدا حيث قدرت قيمتها التراكمية ب 344 مليون دولار.

الفرع الرابع: فترة التسعينات وبداية القرن الواحد والعشرين:

نتيجة لعدم تلائم التعديلات في القانون المصري بعد عام 1986 مع الوضعية الاقتصادية الجديدة⁽¹⁾ جاء القانون 90-10 الذي فتح الطريق لكل أشكال المساهمة للرأسمال الأجنبي في التنمية الاقتصادية في الجزائر، وشجع كل أشكال الشراكة بدون تخصيص، وصدر أيضا المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات.

أولا: قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض:⁽²⁾

عملت الجزائر في إطار إصلاح النظام النقدي على وضع القانون 90-10 كنقطة البداية لتدعيم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وبالرغم أنه ليس بقانون استثمار إلا أنه يؤكد ترخيص المشرع الجزائري للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة وتحويل الأموال بين الجزائر والخارج⁽³⁾، و يهدف هذا القانون إلى تنظيم قواعد اقتصاد السوق، وتنظيم سوق الصرف، وحركة رؤوس الأموال، وإعادة هيكلة النظام المصرفي بالجزائر، وإعادة تنظيم البنوك التجارية، وتحديد دورها في تمويل استثمارات المؤسسات⁽⁴⁾، كما أعاد المهام التقليدية للبنك المركزي في تسيير النقد والإئتمان وإدارة السياسة النقدية والانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في التأثير على الكتلة النقدية⁽⁵⁾ كما فتحت السوق المصرفية الجزائرية أمام

(1) مصيطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي: حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 4، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2006، ص 75.

(2) القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990.

(3) محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة، مرجع سابق ص 65

(4) Hocine Benissad, *Algerie, restructurations et réforme économiques (1979-1993)*, OPU, Alger, 1994, pp 124-125.

(5) بن علي بلعزوز، عبد العزيز طيبة، مرجع سابق ص 49.

القطاع الخاص والأجنبي⁽¹⁾ بشرط التكيف مع أحكام القانون الداخلي المتعلق بهذا النشاط.⁽²⁾

وقد كرس هذا القانون مجموعة من المبادئ الأساسية في مجال الاستثمار نذكر منها:

- فتح أبواب الاقتصاد أمام المستثمر الأجنبي وتحويل سعر الفائدة الى معدل فائدة حقيقي موجب.⁽³⁾

- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين،
- ضمانات ضد إجراءات المصادرة⁽⁴⁾.

- إلغاء مجموع الأحكام السابقة والمتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية التي تراوحت بين 51٪ و 49٪ على التوالي.⁽⁵⁾

كما يرى مجلس النقد والقرض بأن هاته الرؤوس الأموال يجب أن تساهم في: تقليص اللجوء إلى استيراد السلع والخدمات وضمان الأنشطة التي تدعم مردودية الخدمات العمومية كالنقل والاتصالات، توزيع المياه والكهرباء وذلك تحت شرط مسبق لموافقة السلطات المعنية.⁽⁶⁾

(1) سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص 293.

(2) الجيلالي عجة، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2006 ص 315.

(3) كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحويلات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 343.

(4) الزين منصوري، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مرجع سابق ص 129.

(5) عبد العزيز طيبة، مرجع سابق، ص 130.

(6) youcef deboub ,le nouveau mécanisme économique en Algérie, OPU, Alger, 1995, p p 164- 165.

ونظرا للتغيرات التي طرأت على الاقتصاد أدخلت بعض التعديلات على قانون 90-10 تمثل في الأمر رقم 01-01 المعدل والمتمم للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض⁽¹⁾ بهدف اضعاف مرونة على القانون بعد هيمنة السلطة النقدية على ميدان تسيير النقد والقرض وانحصار دورها أساسا على صحة العملة الوطنية بالدرجة الأولى، وإهمالها للمجالات الأخرى، حيث اعتبرت الحكومة أنه ليس من الجائز أن تخول مؤسسة واحدة في أمر يخص الأمة بل يجب تكريس هذه الثروة، التي هي من حق الشعب بالدرجة الأولى، فيما يعود عليه بالفائدة، كإنعاش الاقتصاد والاستجابة لبعض المتطلبات الاجتماعية الأخرى⁽²⁾، وتمثلت التعديلات في تحديد تكوين مجلس النقد والقرض، ودعمه بثلاثة أعضاء جدد يعينهم رئيس الجمهورية، من بين الكفاءات العلمية في المسائل الاقتصادية والنقدية⁽³⁾.

لكن المتتبع لواقع النظام المصرفي بعد قانون النقد والقرض يجزم بأن هذا القانون لم يصل إلى غايته، إذ بقيت البنوك ضعيفة ولم تستجب للتطورات والتغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، وما زاد النظام المصرفي تدهورا وضعفا هو ظهور الفضائح المصرفية، كفضيحة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، الأمر الذي دفع الجزائر إلى إعادة النظر في قانون 90-10 من خلال الأمر الرئاسي 30-11 الذي صدر في 26/08/2003 والذي اشتمل على عدة نقاط، أهمها تنظيم ومراقبة نشاط البنوك وأيضا تقليص استقلالية البنك المركزي.

(1) الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فبراير 2001 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 28 فبراير 2001.

(2) عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 145.

(3) المادة 43 مكرر من الأمر رقم 01-01 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10، المتعلق بالنقد والقرض.

ثانيا: قانون الاستثمار رقم 93-(1)12:

لقد صدر هذا القانون قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر،⁽²⁾ وجاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، فالقطاع الخاص، محليا كان أم أجنبيا، حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة، إذ لا يتطلب الأمر، نظريا، سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمارات (APSI)⁽³⁾ التي تم إنشاؤها على شكل الشباك الوحيد من قبل رئيس الحكومة تكون تحت وصايته ويتم تحديد صلاحياتها وتنظيمها وسيرها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-319 حيث بدأت نشاطها منذ مارس 1995 والتي تقدم الدعم والمساعدة للمستثمرين لإنجاز مشاريعهم، وتعمل على تطوير الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما تهتم بمنح الحوافز المرتبطة بالاستثمار تطبيقا للسياسة الوطنية في هذا المجال، إضافة إلى السهر على احترام المستثمرين للتعهدات التي تعهدوا بها مع الإدارات المعنية⁽⁴⁾.

لقد نص قانون 12-93 على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، سواء أكانوا عموميين أم خواص، محليين أم أجانب، فالقانون ضمن في نصوصه

(1) المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

(2) AHMED BOUYACOUB: les investissements étrangers en Algérie (1990-1996), *revue- Algérienne d'économie et gestion*, université d'Oran, Algérie, n° 2 Mai 1998, P 42.

(3) الزين منصوري، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص 130.

(4) عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: واقع وآفاق، الملتقى الدولي الأول حول: «متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية»، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 8-17 أبريل 2006، ص 254.

معالجة متساوية للمستثمرين من حيث الحقوق والواجبات، وكذلك ضمان تحويل رأس المال والأرباح⁽¹⁾، وأجاز للمستثمرين الأجانب في إطار تسوية النزاعات المحتملة، اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائية⁽²⁾ كما أكد على عدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة إلا اذا طلب المستثمر ذلك صراحة.⁽³⁾

وتوالى بعد سنة 1993 التشريعات والقوانين الهادفة لتشجيع المستثمرين منها:

- الترخيص للمستثمر الأجنبي بتحويل مبلغ أصل استثماراته وأرباحه، وذلك في المرسوم التنفيذي رقم 95-93 المؤرخ في 25 مارس 1995 .

- تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها وحمايتها ومعاينة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات، عن طريق مجلس المنافسة وذلك طبقاً للأمر رقم 95-6 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالمنافسة.

- التوصية بدعم كافة المستثمرين وإزالة الصعوبات التي تعيق تدفق الاستثمار وذلك بإنشاء الشباك الوحيد وذلك في المرسومين التنفيذي رقم 97-319 و 97-320 الصادرين في 24 أوت⁽⁴⁾ 1997.

ويلاحظ أن الجزائر اعتمدت في هذه الفترة جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين بالموازاة مع الوضع الأمني المتدهور، وبتتبع تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الفترة ينتج الشكل التالي:

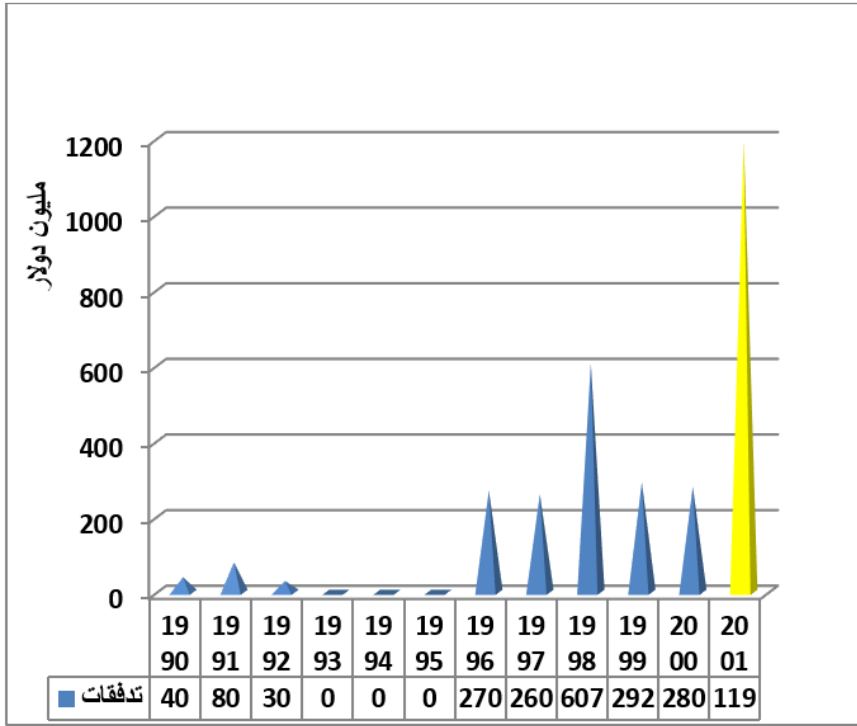
(1) المادة 12 من المرسوم التشريعي رقم 93-12، المتعلق بترقية الاستثمار.

(2) المادة 41 من المرسوم التشريعي رقم 93-12، المتعلق بترقية الاستثمار و المادة 17 من الأمر 03-01

(3) المادة 39 من المرسوم التشريعي رقم 93-12، المتعلق بترقية الاستثمار.

(4) كمال مرداوي، مرجع سابق، ص 12.

شكل (3-3) تطور حصة الجزائر من الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد
للفترة 1990-2001



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات المستقاة من:
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر،
منشورة على الموقع:

<http://www.iaigc.net/?id=7&sid=21>

تاريخ الزيارة 05 / 04 / 2012.

يلاحظ أن تدفقات الاستثمار تأرجحت بين الارتفاع والانخفاض
لكنها تبقى ضعيفة حيث قدرت القيمة التراكمية لهذه الفترة بـ 8571,

مليار دولار وبمقارنتها مع المديونية الخارجية لعام 2000 التي بلغت 25,5 مليار دولار⁽¹⁾ نجد أنها تشكل نسبة 7,28٪.

في جويلية 2001 حصلت أوراسكوم تيليكوم الجزائر على الرخصة الثانية للهاتف النقال⁽²⁾ وسجلت بذلك الجزائر 1,196 مليار دولار إستثمارات أجنبية مباشرة.

المبحث الثاني: تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر:

فقد أثبتت عدة دراسات أن هنالك صلة إحصائية قوية بين ترتيب القطر أو درجته في بعض هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من إستثمار أجنبي، وتأكيدا للمقولة « ما لا يمكن قياسه لا يمكن تحسينه »⁽³⁾ سنحاول تشخيص مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار فيها وذلك بتقييم مؤهلات الجزائر والفرص الموجودة فيها ثم تقييم جهود الدولة في تهيئة مناخ الاستثمار وفي الأخير ستحدث عن وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية والإقليمية.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري (المؤهلات والفرص الاستثمارية):

تعد الجزائر أكبر دولة إفريقية مساحة مما ساهم في تنوع مناخها وغطائها النباتي، إضافة الى غناها بالثروات الباطنية كما تتميز بموقع استراتيجي جعلها

(1) تعتبر أضعف مديونية خلال العشرية.

(2) عبد الوهاب بن بريكة، نجوى حبه، الخيارات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة: حالة مؤسسة الجزائرية للاتصالات موبيليس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2007، ص8.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2009، ص152.

ملتقى الطرق التجارية، ودعم كل هذا وضع مالي مريح نتج عن ارتفاع أسعار النفط، وسيتم تفصيل ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: المؤهلات:

تتمثل فيما يلي:

أولاً: الخصائص الطبيعية: يمكن إجمالها كما يلي:

1- الموقع الفلكي والجغرافي وأهميته:

تقع الجزائر بين خطي عرض 19° جنوباً وخط عرض 37° شمالاً وبين خطي طول 12° شرقاً و 9° غرباً⁽¹⁾ وهو موقع مهم نظراً للامتداد من العروض الحارة إلى العروض المعتدلة والذي يؤثر على مناخ الجزائر.

وتشرف على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي طوله 1200 كم وتربع على مساحة تقدر بـ 2381741 كم^2 ⁽²⁾، وتكمن أهمية الموقع في كونها ملتقى الطرق التجارية البرية والبحرية والمواصلات الجوية⁽³⁾.

2- الأقاليم التضاريسية في الجزائر: نميز بين اقليمين الاقليم الشمالي والاقليم الجنوبي.

أ: الاقليم الشمالي: تبلغ مساحته 381741 كم^2 ويتكون من سلسلتين جبليتين ممتدتين من الشرق إلى الغرب على مساحة تقارب 1000 كم^2 ، تفصل بينهما السهول والأحواض الداخلية والهضاب العليا كما يلي:

(1) إسماعيل مقداد، أطلس الجزائر، الزيتونة للإعلام والنشر، باتنة، الجزائر، 2006، ص 4.

(2) محسن يولا، الجغرافيا، الموسوعة الثقافية العامة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط 1، 1999، ص 115.

(3) محمد حسن صلاح، الممتاز في جغرافية المغرب العربي، منشورات بغداد، الرويبة، الجزائر، 2002، ص 59.

- السلاسل الجبلية: وتتمثل في الأطلس التلي الذي يتراوح عرضه من 70 إلى 150 كم ويمتد بمحاذاة الشريط الساحلي والأطلس الصحراوي الذي يمتد بشكل موازي للأطلس التلي.⁽¹⁾

- السهول: متمثلة في السهول الساحلية (عنابة، بجاية، متيجة، وهران) والسهول الداخلية (تلمسان، سيدي بلعباس، سرسو).⁽²⁾

- الهضاب العليا: متمثلة في هضاب عليا شرقية تقع بين الأطلس التلي والأطلس الصحراوي بارتفاع 800 م وهضاب عليا غربية تمتد على مسافة 700 كم بارتفاع يصل إلى 1000 م تتخللها شطوط ناتجة عن التصريف الداخلي لمياه الأمطار التي لاتصل إلى البحر.⁽³⁾

ب: الاقليم الجنوبي (الصحراء): تبلغ مساحته 2 مليون كم² يتكون من:

- المنخفض الشمالي الشرقي الذي تتخلله عدة شطوط منها شط ملغيغ وشط مروانة وتصب فيها عدة أودية تجري في الأيام الممطرة وهذا المنخفض غني بالمياه الجوفية ولذلك تنتشر فيه أغلب واحات الجزائر وهي أخفض مكان بالجزائر كلها.⁽⁴⁾

- الصحراء الشمالية الغربية وهي مساحات واسعة تغطيها صخور جيرية رملية على شكل صفائح.

- الصحراء الجنوبية: تتكون من مرتفعات تحيط بجبال الهقار وسهول واسعة غرب كتلة الهقار تغطيها الحصى.

(1) ناجي علوش، الوطن العربي الجغرافية الطبيعية والبشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، أبريل 1986، ص 17.

(2) محمد حسن صلاح، مرجع سابق، ص 82.

(3) إسعاد مقداد، مرجع سابق، ص 4.

(4) محمد حسن صلاح، مرجع سابق، ص 63.

3- المناخ في الجزائر: تتمثل الأقاليم المناخية في:

- مناخ البحر الأبيض المتوسط: يمتد من الساحل الى السفوح الشمالية للأطلس الصحراوي ويتميز بوجود فصلين متناقضين حيث تقل تدريجيا كمية الأمطار وتزداد درجة الحرارة عند الاتجاه من الشمال الى الجنوب ونفس الظاهرة عند الانتقال من الشرق الى الغرب.⁽¹⁾

- الاقليم الصحراوي: يغطي مساحة واسعة ويتدرج من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي الى الجنوب ويتميز بارتفاع درجة الحرارة والجفاف عند الاتجاه جنوبا.⁽²⁾

4- المجاري المائية: أهم الأودية في الجزائر هي التي توجد في الاقليم التلي، وتصب في البحر الأبيض المتوسط، ومنها: وادي الشلف الذي يصب في البحر الأبيض المتوسط قرب مستغانم⁽³⁾، وادي سيق ووادي الهبرة اللذان ينبعان من جبال الضاية، وادي السيوز الذي ينبع من جبال الأطلس التلي والأطلس الصحراوي ويصب قرب عنابة⁽⁴⁾.

ويتميز المظهر الهيدروغرافي في الجزائر بالتذبذب وعدم الانتظام في تصريف المياه ولذلك سميت المجاري المائية في الجزائر بالأودية ففي فصل الشتاء وبفعل تساقط الأمطار على المنابع التي تتغذى منها هذه الأودية يزداد التدفق المائي لهذه الأودية الى درجة الفيضانات في بعض السنين، وفي فصل الصيف ونظرا لندرة الأمطار وارتفاع معدلات التبخر فان منسوب الأودية ينخفض بشكل ملحوظ يصل أحيانا لحد الجفاف⁽⁵⁾.

(1) اسعاد مقداد، مرجع سابق، ص 7.

(2) نفس المرجع والصفحة.

(3) ناجي علوش، مرجع سابق، ص 64.

(4) اسعاد مقداد، مرجع سابق، ص 9.

(5) نور الدين بن قويدر، الإدريسي في الجغرافيا، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2004، ص 47.

5- الغطاء النباتي: حيث نجد في المرتفعات الساحلية غابات الصنوبر البحري والحلبي وشجر البلوط والفلين وفي الهضاب العليا نجد الأرز بينما تتركز الحلفاء في السهوب⁽¹⁾ وتغطي الغابات مساحة 4,1 مليون هكتار أي 17 ٪ من المساحة الاجمالية وهي نسبة غير كافية لضمان التوازن الطبيعي والمناخي ويتدرج الغطاء النباتي من الشمال إلى الجنوب على شكل نطاقات متطابقة مع تدرج سقوط الأمطار.⁽²⁾

ثانيا: الامكانيات البشرية والاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

1- السكان: بلغ عدد سكان الجزائر 36,7 مليون نسمة في سنة 2011⁽³⁾ حيث تتميز الحركة الديموغرافية بالفتوة، كما تقدر الكثافة السكانية ب 15 نسمة/ كم² وتتركز النسبة الأكبر بمحاذاة البحر الأبيض المتوسط⁽⁴⁾ وكلما إتجهنا من الساحل الى الجنوب تناقصت الكثافة⁽⁵⁾، كما أن عدد سكان المدن تضاعف في السنوات الأخيرة مقابل تناقص عدد سكان الريف، وفي المقابل زاد عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم ما بين 15 و 65 سنة،⁽⁶⁾ (كما يوضحه الشكل التالي)

(1) خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، ص ص 218-219.

(2) محمد سيد نصر وآخرون، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1996، ص 62.

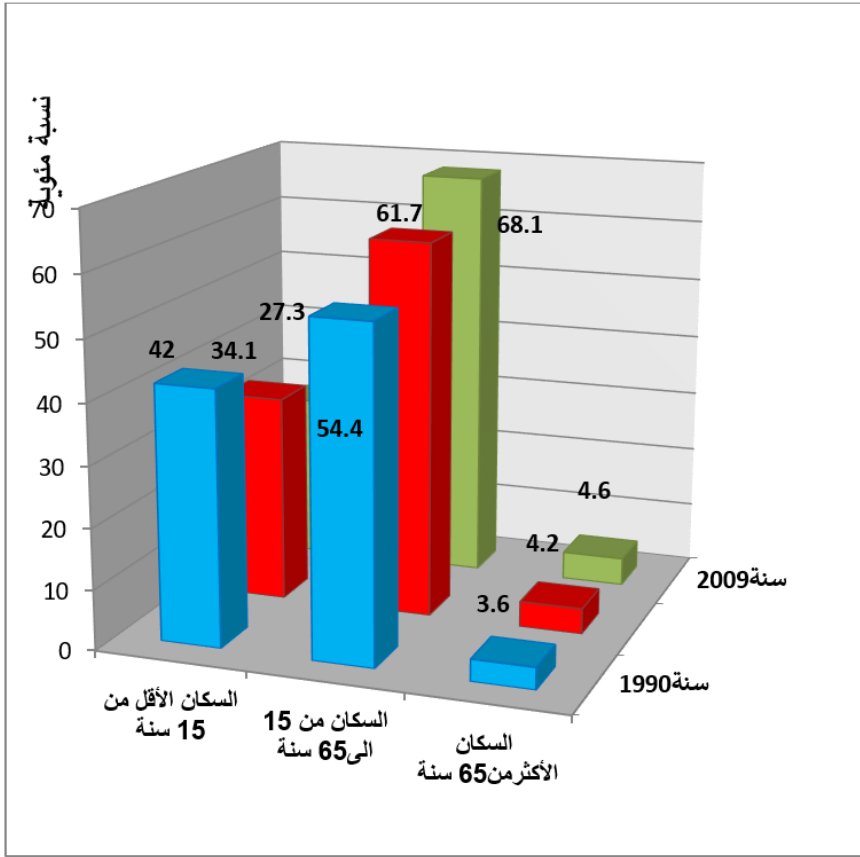
(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، 2012، مرجع سابق، ص 11.

(4) Gordon cheers, Geographica Atlas mondial illustré, revue Konemann, Sing cheong printing, Hong kong, 1999, p315.

(5) ناجي علوش، مرجع سابق، ص 89.

(6) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص 293.

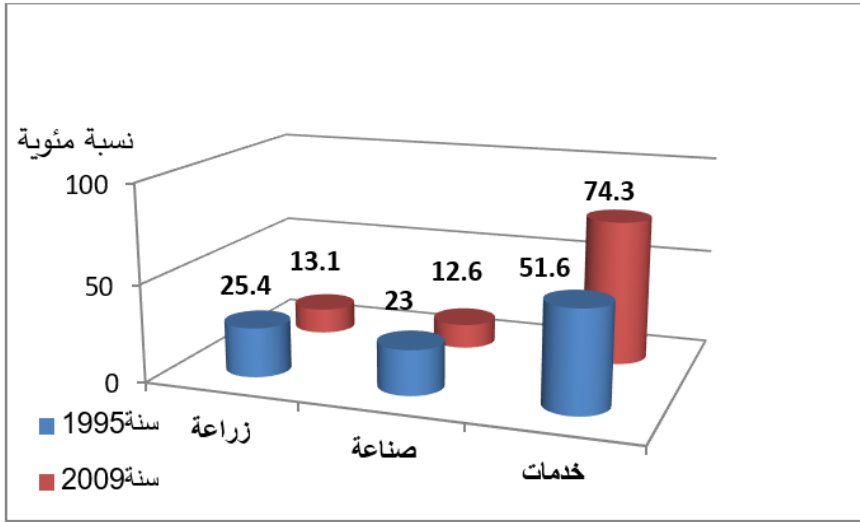
شكل (3-4) تطور توزيع السكان في الجزائر لسنوات 1990-2000-2009



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المستقاة من: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2011، الامارات العربية المتحدة، ص 293.

كما شكلت القوة العاملة في سنة 2009 نسبة 40,4٪ من مجموع السكان تتركز النسبة الأكبر منها في قطاع الخدمات بـ 74,3٪ من إجمالي القوة العاملة، كما يوضحه الشكل التالي.

شكل (3-5) مقارنة نسبة وتوزيع القوى العاملة من إجمالي السكان لسنتي 1995 و 2009



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، الامارات العربية المتحدة، ص 304.

2- الامكانيات الزراعية: الانتاج الزراعي في الجزائر متنوع لكنه يخضع لعامل التقلبات المناخية وتتركز الحبوب في السهول الساحلية والداخلية⁽¹⁾ أما الزيتون فيوجد في 5 ولايات وهي بجاية تيزي وزو بويرة جيجل وسطيف بلغت 15 مليون شجرة⁽²⁾ وتتركز الحمضيات في الشريط الساحلي⁽³⁾

(1) اسعاد مقداد، مرجع سابق، ص 23.

(2) محمد حسن صلاح، مرجع سابق، ص 49.

(3) اسعاد مقداد، مرجع سابق، ص 24.

وتستحوذ 4 ولايات (البليدة، الشلف، معسكر، غليزان) على 55٪ من مساحة الحمضيات، وتتواجد معظم واحات النخيل في الصحراء الشمالية الشرقية وتحوي أكثر من 15 مليون نخلة⁽¹⁾ تتوزع على 17 ولاية وتمثل دقلة نور 48٪ من الانتاج، وفيما يخص المحاصيل الزراعية الصناعية كالطماطم والتبغ والبنجر السكري تنتشر في السهول الساحلية والأحواض الداخلية على مساحة 39164 هكتار⁽²⁾.

3- الثروة الحيوانية: تنقسم الى خمسة أنواع وهي الأبقار والأغنام والماعز والخيول والجمال⁽³⁾ حيث يبلغ عدد رؤوس الأغنام 17,7 مليون رأس أي 80٪ من المجموع الكلي للماشية.

4- الصيد البحري: تشرف الجزائر على شريط ساحلي طوله 1200 كم وتمتلك ثروة معتبرة حيث بلغ الإنتاج سنة 2010 حوالي 1428000 طن وهي أعلى نسبة انتاج في الدول العربية.⁽⁴⁾

5- الامكانيات الصناعية: تتوفر الجزائر على ثروة باطنية هامة وتتمثل في:

أ: البترول: يرجع البترول في الجزائر إلى عهد الفينيقيين لكن استغلاله الصناعي لم يكن إلا منذ سنة 1956 تاريخ اكتشاف البترول في الصحراء، أما أول إكتشاف في هذا المجال فكان سنة 1890 المتمثل في حقل عين الزفت بحوض وادي الشلف ثم أكتشف سنة 1915

(1) Boualem Bouammar & Bekhti Brahim, Le développement de l'économie agricole oasienne: entre la rehabilitation des anciennes oasis et l'aménagement des nouvelles palmeraies, **Revue du chercheur**, n°6, université Kasdi merbah, Ouargla, 2008, p19

(2) المعهد التربوي الوطني، الأطاس العالمي، مرجع سابق، ص 26.

(3) اسعاد مقداد، مرجع سابق، ص 25.

(4) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص 313.

في غليزان⁽¹⁾، ويشكل البترول والغاز الطبيعي المصدر الرئيسي لصادرات البلاد حيث قدرت إيرادات النفط لسنة 2010 ب 66,3٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية⁽²⁾ وبلغ الاحتياطي 12,20 مليار برميل عند نهاية السنة⁽³⁾.

ب: الغاز الطبيعي: تمتلك الجزائر 3,2٪ من الاحتياطي العالمي وتعتبر المصدر التقليدي لأوروبا منذ⁽⁴⁾ 1964 وتتركز معظم حقوله في حاسي الرمل ونسبة أقل في حوض عين أمناس⁽⁵⁾ وقدر الاحتياطي ب 4504 مليار متر مكعب عند نهاية سنة⁽⁶⁾ 2010 حيث تحتل المرتبة الرابعة عربيا بعد قطر والسعودية والامارات، ويبلغ متوسط العمر المتوقع لاحتياطيات الجزائر ما يقرب من 35 عاما بدءا من عام 2008.⁽⁷⁾

(1) موسى الحاج بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص 37-51.

(2) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص 346.

(3) عادل محمودي، التاريخ والجغرافيا بالجزائر، دار البدر، الجزائر، 2011، ص 71.

(4) Nouara Boukrif ,Le Gaz Algerien dans l'approvisionnement du marché Européen, **Revue Recherches économiques et Manageriales**, n°7, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, Juin 2010, P22.

(5) اسعاد مقداد، مرجع سابق، ص 30.

(6) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص 337.

(7) Souhila Cherfi, L'avenir Energetique de L'Algerie, **Revue Recherches économiques et Manageriales**, n°4, faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, Décembre 2008 P15.

ج: الحديد الخام: هو من أهم الثروات المنجمية في الجزائر⁽¹⁾، وتحتل الجزائر المرتبة الثانية عربيا بعد موريتانيا⁽²⁾ حيث بلغ الاحتياطي 1,1مليار طن سنة⁽³⁾ 2010 ويستخرج من منجم الوزنة الذي يوفر 80٪ من الإنتاج الوطني⁽⁴⁾ اضافة إلى بوخضرة وخانقات الموحد وتمزيرت وبني صاف وأكبر منجم من حيث الاحتياطي هو غار جبيلات.

د: الزنك والرصاص: حيث نجد عدة مناجم أهمها منجم سيدي كمبر في سكيكدة وعين بربار قرب عنابة ومنجم الونشريس جنوب الشلف ومنجم خرزة يوسف بسطيف⁽⁵⁾ وبلغ الانتاج سنة 2010 من الرصاص حوالي 2000 طن، ومن الزنك 4,4 ألف طن⁽⁶⁾.

هـ: الفوسفات: يتركز في منجمين جبل العنق ومنجم الكويف⁽⁷⁾ وبلغ الانتاج سنة 2010 من صخر الفوسفات 1798000 طن⁽⁸⁾.

(1) Alisdair rogers,Atlas illustré du monde,star standard Industries, singapour, 2000, 68.

(2) محمد حسن صلاح، مرجع سابق، ص 100.

(3) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص 324.

(4) اسعاد مقداد، مرجع سابق، ص 31.

(5) محمد حسن صلاح، مرجع سابق، ص 101.

(6) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص 324.

(7) محمد سيد نصر وآخرون، مرجع سابق ص 62

(8) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص 324.

و: النحاس: يوجد بكميات قليلة في منجم عين بربار قرب عنابة⁽¹⁾
وبلغ الانتاج سنة 2010 ألف طن⁽²⁾.

ز: الفحم الحجري: تضم حقول القنادسة إحتياطيا معتبرا وبلغ الانتاج سنة 2010 حوالي 15 ألف طن⁽³⁾.

ح: الطاقة الشمسية: نظرا لاتساع مساحة المناطق المشمسة في الجزائر تتوفر الجزائر على محطات تتوزع كالتالي أربعة في الشريط الساحلي وعشرة في الهضاب العليا وستة وثمانون في الصحراء.

ثالثا: الامكانيات المالية: عزز الاقتصاد الجزائري موقعه المالي الخارجي حيث في آخر تقرير لصندوق النقد الدولي في 21 أفريل 2012 حول الآفاق الاقتصادية لمنطقة «مينا» أشار الى أن الجزائر تحتل المرتبة الثانية في المنطقة بعد السعودية من حيث احتياطي الصرف ب205,2 مليار دولار بفعل إرتفاع أسعار النفط⁽⁴⁾ كما أن الديون الخارجية لا تمثل سوى 2,4٪ من الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي دعا صندوق النقد الدولي للتقدم بطلب رسمي إلى الجزائر للمساهمة في تعزيز قدرته التسليفية⁽⁵⁾ أعقبه سلسلة من المشاورات نتج عنها صدور موقف إيجابي من الجزائر يتمثل في إعرابها عن رغبتها في رفع حصتها في صندوق النقد الدولي⁽⁶⁾ من 0,41٪ الى 3٪ مما

(1) محمد حسن صلاح، مرجع سابق، ص 101.

(2) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص 324.

(3) مرجع سابق، ص 324.

(4) بلقاسم زايري، إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، مرجع سابق، ص 21.

(5) سليم بن عبد الرحمان، صندوق النقد الدولي يطلب رسميا الاستدانة من الجزائر، جريدة الخبر، عدد 6695، الموافق ل 24 / 04 / 2012.

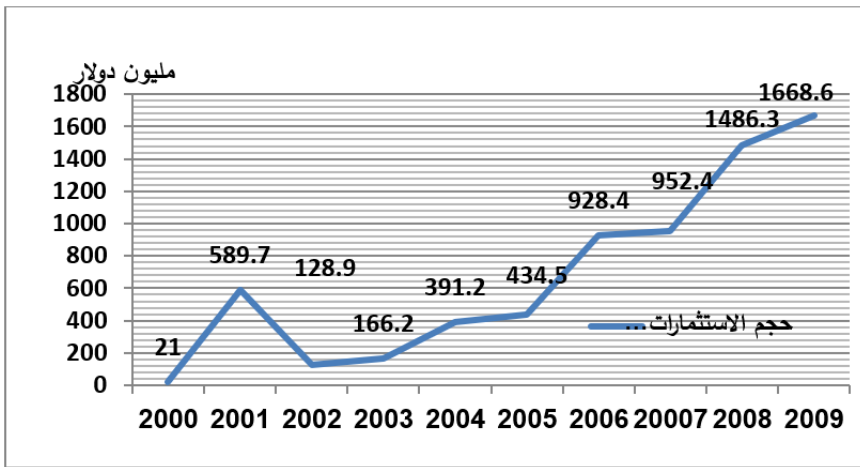
(6) سمية يوسف، الجزائر تتفاوض للإستفادة من مقاعد في صندوق النقد الدولي، جريدة الخبر، عدد 6701، الموافق ل 30 أفريل 2012.

سيستج عنه ترقية صورتها ويجعلها في موقف تفاوضي من أجل الحصول على قروض في حالة الحاجة.⁽¹⁾

الفرع الثاني: الفرص الاستثمارية في الجزائر:

بالموازاة مع الامكانيات التي تزخر بها الجزائر مازال مسار التنمية بطيء مما دعا الجزائر للتوجه الى سياسة تشجيع الاستثمار والترويج له بالنظر الى الفرص المتوفرة في القطاعات الواعدة، وكان من أولويات الحكومة استهداف الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات، وقد أدت التدابير المتخذة ثمارها كما يوضحه الشكل التالي:

شكل (3-6) تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات للفترة 2000 / 2009



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات المستقاة من: مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 64، بوابة الوزير الأول، منشور على الموقع: (ministre.gov.dz-www.premier) تاريخ الزيارة 25 أفريل 2012.

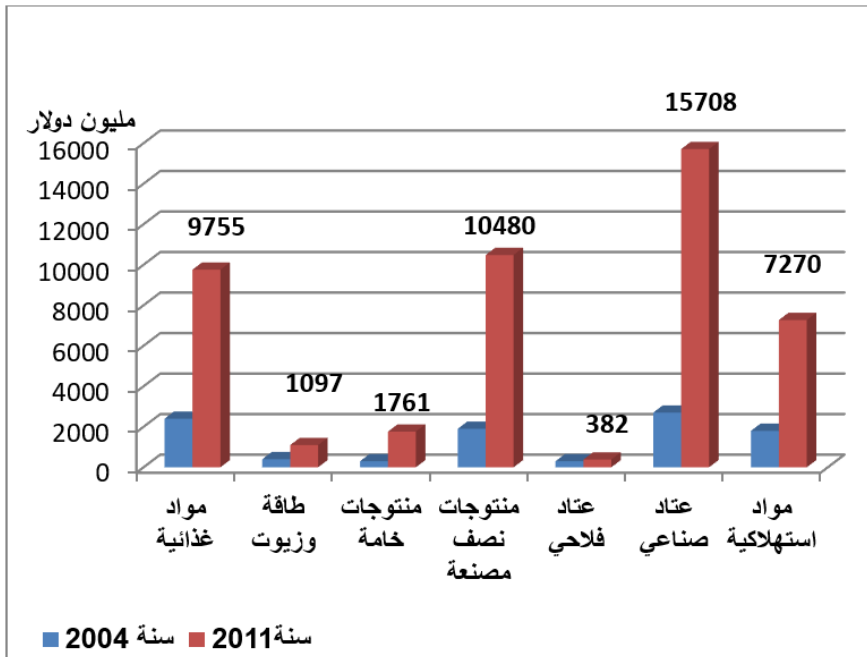
(1) يعتبر هذا الحل أحسن خيار مطروح حاليا، ويتمثل الخيار البديل والأفضل هو ما قامت به الصين المتمثل في شراء أسهم شركات تنشط في قطاعات تكنولوجيا عالية مثل السيارات بشراء شركة فولفو السويدية، او الشركات التي تنشط في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال بشراء IBM الأمريكية.

يتضح من الشكل أعلاه زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات إبتداء من سنة 2002 بقيمة 128,9 مليون دولار وإستمرت في الزيادة لتبلغ 1,66 مليار سنة 2009، وتركزت معظمها في قطاع الصناعة والخدمات والبناء والأشغال العمومية⁽¹⁾

ومع هذا تبقى التدفقات غير كافية مع وجود الكم الهائل من الفرص الاستثمارية والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: فرص مستخلصة من الواردات الجزائرية: بمقارنة الواردات في الفترة 2004-2009 نلاحظ ارتفاع قيمة الواردات وبالتالي تعتبر فرص واعدة للاستثمار الأجنبي المباشر (أنظر الشكل التالي)

شكل (3-7) حوصلة مقارنة واردات الجزائر للفترة 2004 / 2011



(1) بلال لوعيل، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2008، ص 139.

Source: -Agence Nationale de Développement de l'investissement, **Investir en Algérie**,in([http://www.andi.dz/fr/PDF/investir en algerie/Climat%20investissement%202010%20fr.pdf](http://www.andi.dz/fr/PDF/investir%20en%20algerie/Climat%20investissement%202010%20fr.pdf)) consulter le 11 Avril 2012.

-Ministère de l'industrie,de la PME et de la promotion de l'investissement,**Bulletin d'information statistique de la PME** ,n°20,données2011,Mars 2012,Alger,p49.

يتضح من الشكل أعلاه زيادة واردات العتاد الصناعي والمنتجات نصف المصنعة والمواد الغذائية مما يجعلها تأتي في مقدمة الفرص الاستثمارية تليها المواد الاستهلاكية ثم المنتجات الخامة والطاقة والزيوت ثم العتاد الفلاحي.

ثانيا: فرص مستخلصة من واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: على الرغم من ضآلة حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق العالمي إلا أنها تعتبر الوسيلة الفعالة لامتصاص البطالة حيث وفرت أكثر من مليون منصب عمل خلال الفترة (1993-2006) في الجزائر⁽¹⁾ كما أنها لا تحتاج الى رأس مال كبير مقارنة مع الشركات الكبيرة⁽²⁾.

وفي نهاية سنة 2011 بلغ مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 659309 مؤسسة مما سمح بإنشاء 40237 مؤسسة سنة 2011، وبتطور سنوي يقدر بحوالي 6,5%⁽³⁾ ورغم هذا الإرتفاع في وتيرة إنشاء

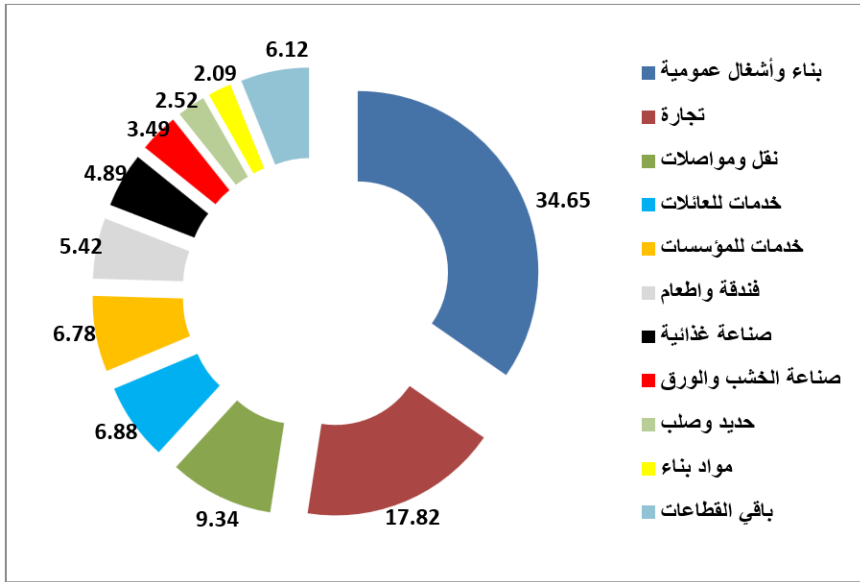
(1) السعيد بريش، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2007ص68 وص76.

(2) Iman Ben Ziane&Ouafa Tedjani,Contribution de la mise à niveau des PME à la réduction du taux de chômage, **Revue Recherches economiques et Manageriales**,n°5,Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider,Biskra, Juin2009,P60.

(3) Ministère de l'industrie,de la PME et de la promotion de l'investissement,**Bulletin d'information statistique de la PME**,Op.Cit,p49.

المؤسسات إلا أنها بعيدة عن المعدل العالمي القاضي بإنشاء 70 ألف مؤسسة على الأقل سنوياً⁽¹⁾.

شكل (3-8) قطاعات النشاطات المهيمنة في الجزائر لسنة 2011



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات المستقاة من:

- Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, n°20, données 2011, Mars 2012, Alger, p17.

يتضح من الشكل أعلاه احتلال بعض نشاطات قطاع الخدمات للمراتب الأولى ممثلة في نشاطات التجارة والتوزيع، النقل والمواصلات، خدمات للعائلات، خدمات للمؤسسات، فندقة وإطعام، حيث تشكل مجتمعة نسبة 46,24٪ يليها قطاع البناء والأشغال العمومية والري بـ 135752 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بنسبة 34,65٪ ثم نشاط الصناعات الغذائية بـ 19172

(1) شريف غياط، محمد بوقوم، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والإبتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 6، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2009، ص 52.

مؤسسة صغيرة ومتوسطة بنسبة 4,89٪ من مجموع المؤسسات الصناعية في الجزائر⁽¹⁾ ورغم النقائص التي يعيشها هذا النشاط يبقى مؤهلاً لأن يكون المجال الذي تشكل الجزائر منه تنافسيته⁽²⁾ حيث تم شطب 402 مؤسسة تنشط في هذا المجال خلال سنة 2011 يليه نشاط صناعة الخشب والورق ب 13701 مؤسسة ثم نشاط الحديد والصلب ب 9900 مؤسسة ثم مواد البناء ب 8225 مؤسسة صغيرة ومتوسطة حيث تشهد هذه النشاطات تنافسية يفسرها شطب 276 مؤسسة في مجال صناعة الخشب والورق و 173 في مجال الحديد والصلب و 79 مؤسسة في مجال مواد البناء سنة⁽³⁾ 2011، بينما مازالت النشاطات الصناعية الأخرى غير مستعدة للمنافسة مع الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم إنتعاش الصناعة المحتشم خلال السنوات الخمسة الأخيرة إلا أنها تراجعت في القيمة المضافة الوطنية حيث سجلت 5,3٪ سنة 2009 أي أقل من الإدارة التي سجلت 6,8٪ ويعتبر القرار الذي تعتمز الدولة اتخاذه بمنح المؤسسات مهلة من أجل انعاشها لتسهيل عملية الشراكة⁽⁴⁾ يصب في إتجاه مصلحة هذه الأخيرة.⁽⁵⁾

(1) انظر ملحق 3 المتضمن توزيع المؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية لغاية 2011/12/31.

(2) عبد المليك مزهودة، واقع فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بدول الميدا وجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2007، ص 129.

(3) Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, Op.Cit, P19.

(4) مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 2010، مرجع سابق، ص 69.

(5) في هذا الإطار توجد عدة برامج تهدف إلى ترقية وتطوير المؤسسات الجزائرية أهمها: البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي والبرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME لمزيد من المعلومات أنظر:

- يحيى دريس، آليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإندماج في الاقتصاد العالمي (حالة الجزائر)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف - خريف 2011.

ثالثا: فرص مستخلصة من برنامج الاستثمارات العمومية 2010/2014

يهدف برنامج الاستثمارات العمومية الى اشراك الدولة في الاستثمار الصناعي، وانهاش المؤسسات العمومية مع ضمان دعم قوي لتأهيل المؤسسات الخاصة وتثمين خارطة السوق الجزائرية ومزايا قانون الاستثمار بهدف جلب المتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر، والتوصل الى تقاسم حقيقي للخبرات مع الشركاء الأجانب، اضافة الى تأمين الاقتصاد الوطني ضد ممارسات مضاربية محتملة لبعض المستثمرين الأجانب⁽¹⁾ وتمثل الفرص الاستثمارية في المجالات التالية:

أ: الفلاحة: وجهت الحكومة الجزائرية دعوة الى المستثمرين الأجانب لإستئجار أراض زراعية⁽²⁾ حيث جاء قانون التوجيه الفلاحي والتشريع المتعلق بمنح الامتياز على الأراضي الفلاحية العمومية من أجل تأمين المستثمر الأجنبي وفتح المجال أمامه لإقامة شراكة شفافة مع الحائزين المحليين على الموارد المالية دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة تأسيس الإحتكار⁽³⁾، لذا الفرص الاستثمارية موجودة في نشاطات الفلاحة نظرا لانخفاض تكاليف الانتاج الزراعي بالجزائر المرتبط بانخفاض أجور اليد العاملة في الزراعة، حيث بإمكان المنتجات الزراعية للجزائر - خاصة التي تتميز فيها بميزة نسبية - من الدخول الى الأسواق العالمية ومنافسة السلع الأجنبية الأخرى التي سترتفع أسعارها بمجرد رفع الدعم عنها نتيجة لارتفاع التكلفة وارتفاع مستوى معيشة الفلاح الأوروبي والأمريكي⁽⁴⁾. ب:

- سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME II، مجلة الباحث، عدد9، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

(1) مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 2010، مرجع سابق، ص63.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص135.

(3) مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة 2010، مرجع سابق، ص58.

(4) كمال رواينية، تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة العلوم

الصناعة: تتمثل أهم النشاطات التي تعتبر فرص استثمارية في الصناعات الغذائية، الكيمياء، البتروكييمياء، الصيدلة، صناعات خفيفة مختلفة، ميكانيك، إضافة الى الصناعات الاستخراجية مثل: الذهب والرخام والملح والفوسفات والمعادن الحديدية وغير الحديدية، كما تعتزم الدولة على انتاج الطاقة الكهربائية من مصدر نووي.

ج: البناء والأشغال العمومية والري: تمثل أشغال البناء أكثر من ثلثي البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية، لذا مازال هذا القطاع يحتوي فرص استثمارية واعدة.

د: الخدمات: حيث توجد فرص واعدة في مجال البنوك، التأمينات، الاتصالات، السياحة استشارة ودراسات، النقل.

رابعاً: الفرص المعروضة للإستثمار في إطار الترويج:

«تعرض الجزائر كل الأنشطة الاقتصادية ماعدا بعض الأنشطة المعفاة من المزايا المنصوص عليها في القانون المتعلق بتطوير الاستثمار وتتمثل الفرص المعروضة قطاعيا فيما يلي: الزراعة والصيد، طاقة ومياه وبيئة، تعدين وكيماويات وبلاستيك وسماد، علوم حيوية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخدمات الأعمال، الكهرباء والالكترونيات، السيارات والمحركات، صناعة الحديد والصلب، الخدمات العامة والنقل والخدمات اللوجستية، العقار والسياحة، ولم تعرض الجزائر فرص استثمارية في المجالات التالية: محاجر ورخام، منسوجات وملابس وجلود، نقل جوي، بنوك وتأمين وخدمات مالية، قطاع تجارة التجزئة».⁽¹⁾

الانسانية، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2007، ص 234.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2009، مرجع سابق، ص 110.

سادسا: إطار مقترح لبعض الفرص الاستثمارية:

بناء على ما سبق يمكننا القول أن الاستثمارات التي تحتاجها الجزائر في المرحلة القادمة تتمثل في المجالات التالية:

أ- بناء وأشغال عمومية: وهذا نظرا لكون البنية التحتية تمثل استثمارات قاعدية أولية تعمل على تسهيل وتطوير الإستثمارات الأخرى⁽¹⁾.

ب- فلاحة وصيد بحري

ج- خدمات ذات صلة بالصناعة: أهم نشاط يتمثل في المياه والطاقة وخصوصا الطاقة المتجددة إضافة الى ضرورة إقامة شراكة في مجال الكهرباء للاستفادة من الخبرة الأجنبية في هذا المجال.

د- الصناعة: وأهم المجالات تتمثل في الصناعات البتروكيميائية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية وتنافسية من خلال توفر المواد الخام المحلية والمجمعات الصناعية الكبيرة⁽²⁾.

هـ- الخدمات: بنوك وتأمين وإتصالات وسياحة ونقل.

ويمكننا القول أن الجزائر تحتاج الى الحصول على التكنولوجيا المتطورة وهذا ما يؤكده قانون المالية التكميلي 2009 الذي يشترط إمتلاك الشريك الأجنبي للنسبة الأقل من رأس مال المشروع⁽³⁾ مما يعني إمكانية إطلاع الشريك المحلي على بعض جوانب التكنولوجيا المنقولة أكثر مما تم او يتم التفاوض عليه في اطار ابرام عقد الشراكة، وتعتبر الصناعات البتروكيمياوية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية تنافسية من خلال توفر المواد الخام

(1) عباس بلفاطمي، المشروعات الخليجية المشتركة كأداة لجذب الأموال المهاجرة، مجلة الباحث، العدد4، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006، ص159.

(2) عبود زرقين، مرجع سابق، ص178.

(3) الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم بالمادة 4 مكرر1 من الأمر 09-01 المتضمن لقانون المالية التكميلي، المؤرخ في 22 جويلية 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 26 جويلية 2009.

المحلية الفرصة الأهم للحصول على التكنولوجيا اذا ما توافرت الارادة لدى الشريك الأجنبي لنقل التكنولوجيا وتوافرت الارادة لدى السلطات الجزائرية في مجال حقوق الملكية الفكرية.

وتستطيع الجزائر الاستفادة في هذا المجال من تجربة ماليزيا وكوريا الجنوبية اللتان تشتركان مع الجزائر في كونها ذاتي دخل متوسط إلى جانب التشابه في السياسات الاقتصادية المتبعة وفي هيكل الطلب⁽¹⁾ حيث استطاعت هاتين الدولتين التحول من صناعة تعتمد على كثافة العمل إلى صناعات تركز على كثافة رأس المال⁽²⁾ وعلى الرغم من الاختلافات البنيوية بين الدولتين إلا انها تتميزان بصفات أساسية محددة تتمثل في الاهتمام بالتعليم والجودة والالتقان، والمستوى العالي للمدخرات الوطنية اضافة الى اطار سياسي قوي، والجمع بين سياسة احلال الواردات وتنمية الصادرات، كما أنها تملك نموذج محلي هو اليابان⁽³⁾، وفي هذا الإطار يمكننا إقتراح دخول مجال بناء السفن⁽⁴⁾ حيث أن تكلفة بناء سفينة بحرية وصيانتها تعتبر منخفضة مقارنة بتكلفة بناء قطار له نفس الحمولة كما أن النقل البحري له

(1) كمال عايشي، دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد6، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص217.

(2) استخدمت ماليزيا وكوريا الجنوبية نظرية الإوز الطائر كطريق لتطوير عملية التصنيع لديها من خلال التعاون مع الدول الآسيوية الأخرى من اجل التحول نحو التصنيع التصديري وتصور نظرية الإوز الطائر عملية النمو الاقتصادي في هذه الدول بأسراب الإوز الطائرة حيث تأتي في مقدمة السرب اليابان باعتبارها القائدة ويليهما السرب الأول الذي يضم كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة، ثم السرب الثاني ويشمل ماليزيا وتايلاندا وأندونيسيا، اما السرب الثالث فيضم كمبوديا وفيتنام، وتفصل بين كل سرب والذي يليه مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه.

(3) مبارك بوعشة، الأخضر ديلمي، الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر2006، ص ص293-296.

(4) مقترح الاستثمار في بناء السفن بحسب وجهة نظر الطالب.

تكلفة أقل ولا يحتاج لإنشاءات إلا في بداية ونهاية الطرق الملاحية كالموانئ والأرصفة البحرية.⁽¹⁾

وتعتبر اليابان من الدول الرائدة في هذا المجال منذ سنة 1959 بعدد 3720 سفينة حيث تفضل معظم الشركات اليابانية مشروعات الاستثمار المشترك⁽²⁾ وهذا ما يتوافق مع شروط الجزائر كما أن الجزائر تتوفر على 17 ميناء⁽³⁾ كما تتوفر على أحواض تسمح بإنجاز هذا النوع من الصناعات ويمكن أن تكون الجزائر مركز تصدير للسفن اليابانية بحكم قربها من السوق الأوروبية.

وفي حالة الفشل في جذب المستثمر الياباني يمكن تفعيل الاستثمارات العربية البينية في هذا النشاط مع السعودية والامارات ومصر وليبيا حيث في سنة 2009 سلمت السعودية 4 سفن إعدادات مناولة تم بناؤها في حوض واحد، كما سلمت الامارات التي تمتلك 8 أحواض 25 سفينة معظمها سفن ذات طاقم صغير وسفن قطر، وسلمت مصر 4 سفن قاطرات في 3 أحواض بناء سفن، وبنت ليبيا سفينة قطر واحدة.⁽⁴⁾

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010، مرجع سابق، ص 179.

(2) عبد السلام أبو قحف، التجربة اليابانية في الادارة والتنظيم، ط4، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1998، ص 26.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010، مرجع سابق، ص 190.

(4) للإشارة في 23 افريل 2012 هددت مجموعة الناقلين البحريين الخواص بمقاطعة موانئ الجزائر بعد عدم تمكنهم من تحويل فوائدهم من الجزائر نحو بلدانهم وهو ما يؤثر سلبا على المؤسسات الجزائرية وعلى المستهلك بما ان معظم المؤسسات مربوطة بما تستورده وهذا يؤكد ضرورة ما اقترحنه بدخول مجال صناعة السفن خاصة مع وجودها في الجزائر في اطار الصناعة العسكرية.

المطلب الثاني: جهود الدولة الجزائرية في تهيئة مناخ ملائم للاستثمار للفترة (2002-2010):

لقد بذلت الدولة الجزائرية مجهودات مستمرة، لتهيئة وخلق مناخ مناسب جاذب للاستثمارات العربية والأجنبية، إضافة الى اصدار القوانين والمراسيم التشريعية والتنفيذية والرئاسية المنظمة والمدمعة للاستثمار في الجزائر، وتتمثل هذه الاجراءات فيما يلي:

الفرع الأول: الجهود المبذولة على المستوى الدولي:

عبرت الجزائر عن حسن نيتها ورغبتها بالاندماج في الاقتصاد العالمي بمجموعة من الإجراءات تمثلت فيما يلي:

أولاً: على المستوى الثنائي: بلغ مجموع اتفاقات الاستثمار الدولية المبرمة 83 إتفاقية في نهاية ماي 2011⁽¹⁾ منها 46 إتفاقية ثنائية BITs حيث تحتل الجزائر المرتبة الرابعة عربياً ب 13 إتفاقية ثنائية مع دول عربية والمرتبة الثامنة عربياً ب 33 إتفاقية مع دول العالم، إضافة الى 31 إتفاقية تجنب ازدواج ضريبي DITs حيث تحتل الجزائر المرتبة الثالثة عربياً ب 10 إتفاقيات تجنب ازدواج ضريبي مع الدول العربية كما تحتل المرتبة التاسعة عربياً ب 21 إتفاقية مع دول العالم⁽²⁾ كما أن الجزائر عضو في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار⁽³⁾ منذ 22-04-1996⁽⁴⁾.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، إحصاءات الإستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 162-167.

(3) المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار تأسس عام 1965 وعدد أعضائه 157 دولة منها 18 دولة عربية مهمته تسوية منازعات الاستثماريين الدول المضيفة والمستثمرين الأجانب ووقعت الجزائر الاتفاقية في 17 أفريل 1995 ودخلت حيز التنفيذ في 22 مارس 1996

(4) بعلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2006، ص 75.

ثانيا: على المستوى المتعدد الأطراف: في أبريل 2002 وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي من شأنها أن تغير من نظرة العالم الخارجي للجزائر⁽¹⁾ وتسمح بفتح السوق الجزائرية على السوق العالمية بفضل المنطقة الحرة التي تعتبر الهدف النهائي من هذا الاتفاق⁽²⁾، كما انضمت الجزائر الى عضوية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى⁽³⁾ ومؤخرا إتخذت الجزائر ترتيبات رامية الى ضبط التجارة الخارجية⁽⁴⁾

كما طلبت عقد إجتماع رسمي مع مجموعة العمل لمنظمة التجارة العالمية، حيث جهزت كل شيء وأنهات اعداد الملفات المطلوبة للجولة الحادية عشر للمفاوضات بجنيف التي تم تأجيلها من جوان الى جويلية 2012 بسبب الانتخابات التشريعية⁽⁵⁾ ومعلوم أن أهم عقبة في طريق انضمام الجزائر الى OMC هو ثمن بيع الغاز الصناعي حيث يسود الاعتقاد بأن الجزائر ترفض أن تساعدر بين الثمن المطبق في الداخل والمعمول به في الخارج⁽⁶⁾.

الفرع الثاني: الجهود المبذولة على المستوى الوطني:

قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات على عدة مستويات كما يلي:

(1) عبد الحميد زعباط، الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 1، جامعة حسينة بن بو علي، الشلف، 2004، ص ص 60-64.

(2) محبوب بن همودة، اسماعيل بن قانة، مرجع سابق، ص 65.

(3) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، مرجع سابق، ص 21.

(4) تتمثل في مباحثات مع شركائها من أجل تفكيك حماية التعريفات الجمركية مع جامعة الدول العربية من أجل الاستفادة من القائمة السلبية، ومع الاتحاد الأوروبي من أجل تعديل شروط وأجال اقامة منطقة للتبادل الحر والتي كانت مقررة في الأصل سنة 2017.

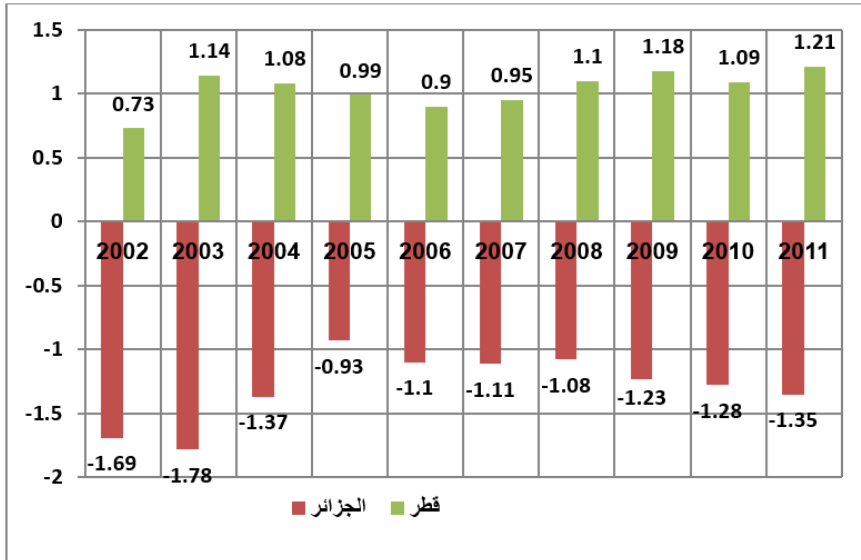
(5) حفيظ صواليلى «اجتماع رسمي بين الجزائر ومجموعة العمل في جويلية المقبل، جريدة الخبر، عدد 6728، بتاريخ 28/05/2012.

(6) Farid Benyahia, Op.Cit, p 6.

أولاً: على المستوى السياسي: تمكنت الجزائر من تجاوز حالة الانفلات الأمني في سنوات التسعينات ودعم ذلك أكثر مشروع الوئام المدني والمصالحة الوطنية، غير أن تحسن الوضع الأمني وحده لا يعكس مدى الاستقرار السياسي الذي يقاس أيضا بعدد المظاهرات الاحتجاجية، والاضرابات السياسية، واضرابات العمال،

والتهديد الخارجي، مدى إستقرار الحكومات وعدم تعرضها للتغيير⁽¹⁾، وبالنظر إلى مؤشر الاستقرار السياسي الذي يصدره البنك الدولي والذي يقيس عملية ممارسة السلطة من خلال عملية إختيار وتغيير الحكومات ومقدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ السياسات بكفاءة⁽²⁾ وبمقارنة الجزائر مع أحسن دولة عربية في هذا المؤشر وهي قطر ينتج الشكل التالي:

شكل (3-9) تطور موقع الجزائر في مؤشر الاستقرار السياسي مقارنة بأحسن دولة عربية للفترة 2002 / 2011



(1) بندر بن سالم الزهراني، مرجع سابق ص 16

(2) حسين الطلافحة، التخطيط والتنمية في الدول العربية، مجلة جسر التنمية، العدد 113، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مايو / أيار 2012، ص 7.

دليل المؤشر: (2,5) أعلى درجات الاستقرار السياسي، (-2,5) أدنى درجات الاستقرار السياسي

Source: World Bank, Political Stability /Absence of violence, in
<http://info.worldbank.org/governance/wgi/mc chart.asp>
2012 /07 /reviewed on 14

يتضح من الشكل أعلاه تحسن الجزائر في المؤشر من -1,78 سنة 2003 إلى -0,93 سنة 2005 لتتراجع بعد ذلك في الفترة 2006-2011 مسجلة معدلات تتراوح بين (-1,01، -1,35) لكنها تبقى أحسن من الفترة (2002-2004) وحلت الجزائر في المرتبة 125 من بين 141 دولة⁽¹⁾ ورغم هذا التحسن فهي مازالت تعاني من إستقرار سياسي متدني جدا مثل معظم الدول العربية التي سجلت معدلات سالبة في هذا المؤشر ماعدا خمس دول عربية.⁽²⁾

ثانيا: الجهود المبذولة على صعيد الوضع التشريعي والاجرائي:

قامت الدولة الجزائرية بإطلاق حزمة من الحوافز والتشريعات المشجعة للإستثمار تمثلت فيما يلي:

- المساواة في المعاملة بين المستثمر الأجنبي والوطني⁽³⁾، وإنجاز الاستثمارات في حرية تامة⁽⁴⁾.

(1) WIPO, The Global Innovation Index 2012, in (http://www.globalinnovationindex.org/gii/main/analysis/rankings.cfm#CGI.SCRIPT_NAME#) reviewed on 30/08/2012

(2) أنظر: حسين الطلافحة، مرجع سابق، ص ص 7-15.

(3) المادة 14 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 22 أوت 2001.

(4) المادة 4 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار، والمعدلة بالأمر 08-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006.

- جواز الطعن للمستثمرين الذين يرون أنهم غبنوا بشأن الاستفادة من المزايا⁽¹⁾ أو الذين يكونون موضوع إجراء سحب⁽²⁾.

- تقليص المدة الزمنية للموافقة على طلب الاستفادة من المزايا من 30 يوما إلى 72 ساعة⁽³⁾.

- الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة في مرحلة الإنجاز فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل في إنجاز المشروع، إضافة إلى الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية⁽⁴⁾ في المناطق التي لا تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة.

- تكفل الدولة بالمصاريف فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز المشروع.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS ومن الرسم على النشاط المهني TAP، ومن الرسم العقاري على الملكيات العقارية لمدة عشر سنوات⁽⁵⁾ في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وتستفيد الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض⁽⁶⁾.

(1) المادة 7 مكرر من الأمر 01-03 المضافة بالأمر رقم 06-08.

(2) يتم سحب المزايا الجبائية والجمركية وشبه الجبائية والمالية في حالة عدم احترام الإلتزامات المنصوص عليها في الأمر 01-03 أو الإلتزامات التي تعهد بها المستثمرون دون المساس بالأحكام التشريعية الأخرى، وتصدر الوكالة مقرر السحب أنظر: المادة 33 المعدلة بالأمر رقم 06-08 (جريدة رسمية 47 ص 20).

(3) المادة 7 من الأمر 01-03 المعدلة بالأمر رقم 06-08.

(4) المادة 9 من الأمر 01-03 المعدلة بالأمر رقم 06-08.

(5) المادة 11 من الأمر 01-03 المعدلة بالأمر رقم 06-08.

(6) لمزيد من التفاصيل أنظر: المادة 12 مكرر، والمادة 12 مكرر 1 من المرسوم 01-03، المعدلة والمتممة بالأمر رقم 06-08، المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006.

- تأجيل العجز وآجال الإستهلاك⁽¹⁾.

- ضمان تحويل رأس مال المشروع والعائدات الناتجة عنه⁽²⁾ - عدم تطبيق المراجعات والإلغاءات على الاستثمارات المنجزة إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة⁽³⁾.

- عدم المصادرة، مع التعويض العادل في حال تمت المصادرة⁽⁴⁾، - إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية.⁽⁵⁾

وفي مجال حقوق الملكية الفكرية أكدت الدول المفاوضة في إطار مفاوضات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 20-12-2003 على إهتمامها بحماية الجزائر لعلاماتها وتقديم ضمانات لإحترام هذه الإلتزامات⁽⁶⁾ وفي هذا الاطار ضمنت الجزائر في تشريعاتها الداخلية الحقوق والالتزامات، وذلك من خلال الأمر 03-05 المؤرخ في جويلية 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والأمر رقم 03-07 الصادر في 19 جويلية 2003 المتعلق ببراءات الاختراع، حيث يحمي الاختراعات الصناعية الجديدة الناجمة عن نشاط اختراعي قابل للتطبيق الصناعي، كما انضمت الجزائر الى المنظمة العالمية للملكية الفكرية wipo في 08-03-2000⁽⁷⁾ ويتولى الديوان الوطني لحقوق

(1) المادة 11 من الأمر 03-01 المعدلة بالأمر رقم 06-08.

(2) المادة 31 من الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 22 أوت 2001.

(3) المادة 15 من الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار.

(4) المادة 16 من الأمر 03-01، المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار.

(5) المادة 17 من الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار.

(6) قويدر عياش، ابراهيمي عبد الله، آثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد2، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، ماي 2005، ص ص 68.

(7) ابراهيم بختي، محمد الطيب دويس، براءة الاختراع مؤشرا لتنافسية الاقتصاديات:

المؤلف والحقوق المجاورة حماية حقوق التأليف، كما يتولى المعهد الوطني الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية حماية الاختراعات الصناعية،⁽¹⁾ ويدار وفق بنود المرسوم التنفيذي رقم 68-98⁽²⁾.

ثالثا: الجهود المبذولة على صعيد السياسات الاقتصادية:

تم إقرار كل من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، وتزامنا مع البرنامجين اعتمدت السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية⁽³⁾ وبرنامج الإنعاش هو عبارة عن دعم يقدم إلى الإقتصاد بهدف تدعيم النمو الإقتصادي ويعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية ومن ثم فالهدف هو إعادة تنشيط الطلب الكلي⁽⁴⁾ حيث تم تخصيص جزء كبير من الإحتياجات الأجنبية لتنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي⁽⁵⁾ بلغ مايقارب 7ملايير دولار، وتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية

الجزائر والدول العربية، مجلة الباحث، عدد4، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006، ص 151-152.

(1) Benyahia Farid, Op.Cit, p89.

(2) تم تأسيس أول معهد جزائري مختص فقط في الملكية الصناعية والتوحيد الصناعي سنة 1973 بموجب الأمر رقم 62-73 المؤرخ في 21 نوفمبر 1973 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 5 لسنة 1973 وقد انتقلت إليه صلاحيات واختصاصات المكتب الوطني للملكية الصناعية ماعدا ما تعلق بالسجل المركزي للتجارة، وقسم فيما بعد المعهد إلى معهدين الأول تخصص فقط في الملكية الصناعية، وحمل تسمية المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI) وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 68-98 المؤرخ في 21 فبراير 1998 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 11 سنة 1998

(3) بن علي بلعزوز، عبد العزيز طيبة، مرجع سابق، ص 32.

(4) حاكمي بوحفص، مرجع سابق، ص 15.

(5) بلقاسم زاييري، إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، مرجع سابق، ص 21.

الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية.⁽¹⁾

ونتيجة لتحسن الوضعية المالية للجزائر بعد ارتفاع سعر النفط حيث بلغ 38,63 دولار سنة 2004⁽²⁾ مما نتج عنه تراكم احتياطي صرف بلغ حوالي 43,1 مليار دج ومع تزايد التفاؤل تم اقرار برنامج تكميلي لدعم النمو، خصص له مبلغ 55 مليار دولار وهدفه استكمال الاصلاحات السابقة⁽³⁾ ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للإفتتاح على الاقتصاد العالمي⁽⁴⁾.

وقد ساهم مخطط دعم الانعاش الاقتصادي في تحقيق متوسط معدل نمو ب5,5٪ خارج قطاع المحروقات و4,8٪ كمتوسط معدل نمو بعد أن كان لا يتجاوز 3,2٪ خلال الفترة 1995-2000 كما أن البرنامج التكميلي لدعم النمو ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر ب6,6٪ خلال الفترة 2005-2009 أي بنسبة اكبر مما قد حقق خلال الفترة 2001-2004 وهو ما يؤكد استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تزايد الانفاق العام⁽⁵⁾.

(1) كريم زرمان، التنمية المستديمة في الجزائر من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد7، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010، ص200.

(2) بلال لوعيل، مرجع سابق، ص142.

(3) كريم بودخدخ، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص202.

(4) كريم زرمان، مرجع سابق، ص205.

(5) كريم بودخدخ، مرجع سابق، ص224.

وتم دعم البرنامجين السابقين ببرنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014) الذي يمثل تصورا لنفقات بمبلغ يعادل 286 مليار دولار و يشمل:

- (برنامج جاري) الى نهاية 2009 بمبلغ 9680 مليار دينار (يعادل 130 مليار دولار)، لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها،
- برنامج جديد بمبلغ 11534 مليار دينار (يعادل 155 مليار دولار)، من أجل مشاريع جديدة⁽¹⁾

رابعا: الجهود المبذولة في مجال الخصوصية:

نتيجة لمختلف العراقيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد عرف مسار الخصوصية تباطؤا مما استلزم إصدار الأمر رقم 01-⁽²⁾04 الذي بين تخليا أكثر وضوحا للدولة لصالح المزيد من عمليات الخصوصية التي تشمل كل الشركات باستثناء سوناتراك، مما أضفى بعض الديناميكية على مسار الخصوصية حيث برمجت 1270 مؤسسة معنية بالخصوصية منها 459 مؤسسة عمومية اقتصادية و 713 فرع⁽³⁾، إلا أن عمليات الخصوصية واجهت عراقيل واضرابات⁽⁴⁾، وظل مسار الخصوصية حبيس القوانين و التشريعات، فيما ظلت مشاريع أخرى متوقفة على غرار مشروع الشراكة بين أونتربوز

(1) مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010، مرجع سابق، ص 38.

(2) الأمر 01-04 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصوصيتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.

(3) محمد زرقون، انعكاسات إستراتيجية الخصوصية على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010، ص 156.

(4) Leila Melbouci, L'entreprise publique industrielle algerienne (EPIA) entre changement et adaptation: un essai d'évaluation des strategies d'adaptation appliquees en Algerie, **Revue Recherches economiques et Manageriales**, n°2, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, décembre 2007, P89

الفرنسية « و شركة سونلغاز،⁽¹⁾، وبلغت عوائد الخوصصة خلال أربع سنوات إلى غاية 2008 حجم 16 مليار دولار⁽²⁾ .

الجدول رقم (3-6) حصيلة برنامج الخوصصة في الجزائر خلال الفترة (2003-2007)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
الخوصصة الاجمالية	5	7	50	62	68	192
الخوصصة الجزئية ($>50\%$) أغلبية	1	2	11	12	7	33
الخوصصة الجزئية ($<50\%$) اقلية	0	3	1	1	6	11
الاستعادة من طرف الأجراء	8	23	29	9	0	69
الشراكة (مشروعات مشتركة)	4	10	4	2	9	29
التخلي عن الأصول للخواص الذين يشترونها من جديد	2	13	18	30	20	83
المجموع	20	58	113	116	110	417

source: Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, **Bilan des privatisations (2003-2007)**

(1) الزين منصوري، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 122-123.

(2) عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 6، جامعة حسينة بن بو علي، الشلف، السداسي الأول 2009، ص 3.

,in (http://www.mipmepi.gov.dz/?Bilan-des-privatisations)
consulter le 01-09-2012

يظهر من الجدول زيادة عدد المؤسسات المخصصة من 20 مؤسسة سنة 2003 إلى 58 سنة 2004 ثم 113 سنة 2005 ثم 116 سنة 2006 لتصبح 110 سنة 2007 أي بتراجع نسبي، وبلغ مجموع المؤسسات المخصصة 417 مؤسسة خلال الفترة (2003-2007) منها 192 مؤسسة مخصصة بنسبة 100٪ و 33 مؤسسة مخصصة بنسبة تفوق 50٪ و 11 مؤسسة مخصصة بنسبة تقل عن 50٪ بينما استفاد العمال ب 69 مؤسسة⁽¹⁾ ويلاحظ أن خيار خصخصة المؤسسات العامة بصفة كلية يمثل البديل الذي حظي بأكبر مستوى من النجاح مقارنة بباقي البدائل المطروحة، وهو ما يفسر التطور المتصاعد لعدد عمليات الخصخصة من سنة إلى أخرى فيما يتعلق بهذا الخيار⁽²⁾، ويعتبر عدد عمليات الخصخصة (417 مؤسسة عامة خلال 5 سنوات) هو دون المستوى المرغوب فيه سياسيا، وهو ما يفسر انتقاد هرم السلطة السياسية في الجزائر لسياسة الخصخصة في الجزائر ونعتها بالبرنامج الفاشل⁽³⁾.

خامسا: الجهود المبذولة في مجال البنية التحتية:

في هذا المجال تم اقرار خطة طويلة المدى في سنة 2008 بخصوص تطوير قطاع النقل البحري بقيمة 10 مليارات دولار (تشكل نسبة 16,2٪ من اجمالي الاستثمارات الواردة للدول العربية في مجال تطوير الموانئ للدول العربية) وهذا بالإتفاق مع شركة موانئ دبي العالمية من أجل رفع الطاقة الاستيعابية

(1) محمد زرقون، مرجع سابق، ص 156.

(2) الشيخ الداوي، مرجع سابق، ص 274.

(3) نفس المرجع والصفحة.

لميناء الجزائر الى 800 ألف حاوية كما خصص من اجمالي المبلغ 680 مليون دولار لتطوير ميناء جن جن عبر عقد B.O.T⁽¹⁾ لمدة ثلاثون عاما⁽²⁾.

إضافة الى الإنجازات الأخرى (لغاية نهاية 2010) والمتمثلة في إنجاز 66 سد وبلوغ نسبة 93٪ من الربط بشبكة الماء الشروب ونسبة 86٪ ربط بقنوات صرف المياه، و 1797 كم سكك حديدية و 15 محطة توليد كهرباء⁽³⁾، إضافة إلى تسليم الطريق السيار (شرق - غرب) كما وصل عدد الطرق الوطنية الى 20000 كم والطرق الولائية 23000 كم والطرق البلدية ب 60000 كم كما بدأت الأشغال في الطريق السيار (شمال - جنوب) في اصعب منطقة (شفة - برواقية) الذي يحتاج الى بناء ستة أنفاق و 17 كم من الجسور الكبرى⁽⁴⁾.

سادسا: الجهود المبذولة على صعيد التنمية البشرية:

حققت الجزائر تطور نسبي في مجال التنمية الشرية بفضل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي حيث في الفترة 1999 / 2010 تم انجاز 4592 مدرسة و 1700 اكاديمية و 666 ثانوية و 22 معهد تكوين و 172 مركز تكوين، 36 مستشفى، 1096 قاعة علاج، 133 عيادة متخصصة، وبلغ تدرس الأطفال ل 6 سنوات 97,4٪ ومن 6 الى 15 سنة بلغت النسبة 95,2٪،⁽⁵⁾ كما أن أكثر

(1) يعرف B.O.T طبقا لمفهوم البنك الدولي (1994) هو أن يقوم اتحاد شركات - كونسورتيوم - بتمويل وبناء وتشغيل وصيانة مرفق ما لفترة محدودة وبعد ذلك ينقل المرفق الى الدولة ولا يتم تحويله أثناء البناء والتشغيل، ولمزيد من التوضيح أنظر:

- محمد أحمد غانم، مشروعات البنية الساسية بنظام ال B.O.T، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، مرجع سابق، ص ص 202 - 219.

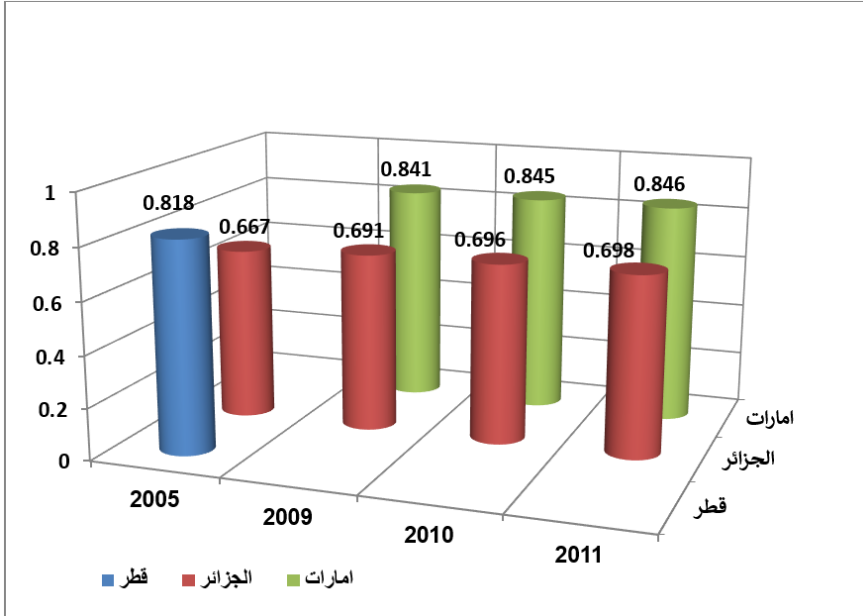
(3) مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سابق، ص ص 79 - 89.

(4) التلفزة الوطنية الجزائرية، حصة رادار، لقاء مع ممثل وزير الأشغال العمومية، الجمعة 8 جوان 2012.

(5) مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سابق، ص ص 77 - 86.

من 50٪ من الطلاب يقطنون في الأحياء الجامعية وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالبلدان المجاورة ومرتفعة مقارنة بكثير من دول العالم⁽¹⁾.

شكل (3-10) مقارنة الجزائر بأحسن دولة عربية في مؤشر التنمية البشرية لسنة 2005 والفترة (2009-2011)



• دليل المؤشر: 0 أدنى درجة، 1 أعلى درجة

Source: UNDP,rapport sur le développement humain 2011, Durabilité et Equité: Un Meilleur Avenir pour Tous ,new York, 2011, pp149-150.

نلاحظ من الشكل أعلاه تحسن وضع الجزائر في مؤشر التنمية البشرية من معدل 0,667 سنة 2005 إلى 0,698 سنة 2011، ترجم بتقدمها من المرتبة 98 عالميا سنة 2005 الى المرتبة 96 عالميا في الفترة 2009-2011 من (1) عمر صخري، محمد مرايمي، الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية: مدخل استراتيجي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عددان 43-44، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف- خريف 2008، ص222.

بين 187 دولة⁽¹⁾ وصنفت ضمن المجموعة الثالثة ذات التنمية البشرية المتوسطة⁽²⁾ بينما حافظت على ترتيبها عربيا بحلوها في المرتبة 11 عربيا في الفترة (2005-2011) من بين 19 دولة عربية⁽³⁾ ومع هذا تبقى الجزائر تعاني من نقائص تشترك فيها مع الكثير من الدول العربية نوجزها في الجدول التالي:

الجدول (3-7) مقارنة الجزائر بأحسن دولة عربية في مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة لسنة 2011

المؤشرات الفرعية	الجزائر	أحسن دولة عربية
نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	0,03	مغرب 0,19
نسبة واردات المعدات والآلات من اجمالي الواردات	0,63	السودان 1,00
نسبة الطلبة المسجلين في العلوم والتكنولوجيا	0,51	تونس 0,91
الانفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلي	0,00	تونس 0,32
عدد الباحثين لكل مليون نسمة	0,04	تونس 0,37
عدد براءات الاختراع	0,00	كويت 0,02
عدد المقالات العلمية والتقنية	0,02	كويت 0,18

دليل المؤشر: 0 أدنى درجة، 1 أعلى درجة

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على:

- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2012، مرجع سابق، ص 53 .

(1) UNDP,rapport sur le développement humain 2011,Op.Cit,pp 149-152.

(2) Ibid,p150

(3) حسن الطلافحة، مرجع سابق، ص14.

ملاحظة: منحت علامة الصفر نظرا لأن النتيجة المحسوبة في مؤشر التنافسية العربية لم تتجاوز 0,01

يتضح من الجدول أعلاه النسبة الضعيفة للصادرات ذات التقنية العالية التي تعد مؤشر لتوطين التقنية وتستخدم في تدعيم القدرات التنافسية مما يعني أن تدفقات التكنولوجيا تسير في اتجاه واحد وهو الإستيراد الأمر الذي يضع الدولة في موقف ضعف أمام الشروط التي يضعها موردو التكنولوجيا⁽¹⁾ إضافة إلى انخفاض عدد الباحثين وتواضع عدد المقالات العلمية والتقنية، رغم الجهد المبذول الذي توج بزيادة عدد المقالات العلمية المنشورة من 410 مقالة سنة 2000 (المرتبة السابعة عربيا) الى 1289 مقالة منشورة سنة 2008 (المرتبة الرابعة عربيا)⁽²⁾ كما يلاحظ انخفاض نسبة الموارد المخصصة للبحث والتطوير حيث أن جزءا كبيرا من هذه النسبة يُخصص للإنفاق على الأجور والأعمال الإدارية، وينفق جزء ضئيل على البحث العلمي والفني،⁽³⁾ حيث لا ترسو الجزائر على سياسة واضحة للبحث العلمي في ظل 12 مركز بحث و 100 وحدة بحث على مستوى الجامعات⁽⁴⁾ كما يشكل عدد براءات الاختراع نسبة مهملة⁽⁵⁾ مما يبين تأخر الجزائر في هذا المجال وضعف اقبال المتعاملين الأجانب على حماية اختراعاتهم في الجزائر⁽⁶⁾ حيث لم يتجاوز مجموع براءات الاختراع للفترة 2005-2008

(1) سلوى فؤاد صابر، مرجع سابق، ص 17.

(2) UNESCO, *Unesco Sience Report, The Curent Status of Sience around The World*, Paris, France, 2010, p266.

(3) سلوى فؤاد صابر، مرجع سابق، ص 15.

(4) Chabha Bouzar & Fatima Tareb, Op. Cit, P88.

(5) وجود علامة الصفر لا يعني أنه لا توجد براءات إختراع أو إنفاق على البحث العلمي، بل يعود لإهمال النسبة نظرا لتواضعها وعدم تجاوزها ل 0,01 .

(6) ابراهيم بختي، محمد الطيب دويس، مرجع سابق، ص 151.

ل53 براءة اختراع⁽¹⁾ وتشكل عدد براءات الاختراع الممنوحة لغير المقيمين 5٪ من اجمالي البراءات الممنوحة⁽²⁾.

سابعاً: جهود الدولة الجزائرية في مجال الترويج:

قامت الجزائر بتنظيم 61 فعالية اقتصادية ما بين مؤتمرات ومعارض وندوات، كما شاركت في 24 فعالية اقتصادية في الخارج اضافة الى استقبال 14 وفد، وتم تحديث الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار اضافة الى القيام بسبع زيارات ترويجية إلى الخارج⁽³⁾ كما وصل عدد المؤسسات الأجنبية المشاركة في الطبعة 45 من معرض الجزائر الدولي لسنة 2012 إلى 660 مؤسسة أجنبية مقابل 565 في الطبعة الماضية.⁽⁴⁾

ثامناً: الجهود المبذولة في ترقية المناطق الحرة والمناطق الصناعية:

في سنة 2005 تم تحويل المنطقة الحرة بجيجل الى منطقة صناعية مندمجة ذات طابع جهوي⁽⁵⁾ كما بدأت الأشغال لإنجاز طريق سيار يربط بين جن

(1) كمال رزيق، توجه الأفطار العربية نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48-49، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، خريف 2009- شتاء 2010، ص 158.

(2) سلوى فؤاد صابر، مرجع سابق، ص 12.

(3) انظر الى: - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2003، ص 168.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2005، مرجع سابق، ص 161.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006، ص 203.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2008، مرجع سابق، ص 269.

(4) عبد الوهاب بوكرواح، بوتفليقة يفتح الطبعة ال 45 لمعرض الجزائر الدولي، جريدة الشروق، عدد 3671، الموافق ل 31 / 05 / 2012.

(5) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، 2005، مرجع سابق، ص 161.

جن وبجاية⁽¹⁾ وفي سنة 2009 إنتهت اشغال انشاء المنطقة الصناعية بـ برج بوعريـ ريج وتم تأهيلها لإحتضان المشاريع الاستثمارية كما يجري العمل على إنشاء 42 منطقة صناعية جديدة بتمويل حكومي⁽²⁾ حيث يتم اختيارها على أساس قربها للمؤسسات الجامعية ووحدات البحث، إضافة إلى توفر الهياكل القاعدية وإمكانية الدخول في مناطق الإنتاج، وكذلك توفر الخدمات الجماعية ذات النوعية⁽³⁾.

الفرع الثالث: جهود الدولة الجزائرية على مستوى بيئة أداء الأعمال:

اتخذت الجزائر حزمة من الإصلاحات ساهمت في تحسينها في بعض مجالات بيئة أداء الأعمال، لكنها غير كافية لأنها لم تشمل بيئة أداء الأعمال ككل، ومن بين هذه الإصلاحات اصدار تعليمات للبنوك والمؤسسات المالية لإبلاغ مكتب تسجيل الائتمان العام عن الائتمان والقروض غير المسددة مما زاد من المعلومات المتاحة بشأن المقترضين المحتملين كما تم تخفيض معدل ضريبة الشركات من 30٪ إلى 25٪⁽⁴⁾ كما تم اقرار لوائح جديدة لتسهيل تراخيص البناء، وتم خفض تكلفة نقل الملكية، وتخفيض معدل ضريبة الدخل على الشركات في بعض القطاعات من 25٪ إلى 19٪، كما تم اعتماد قوانين جديدة للإجراءات المدنية وزيادة كفاءة المحاكم بهدف

(1) التلفزة الوطنية الجزائرية، حصة رادار، لقاء مع ممثل وزير الأشغال العمومية، الجمعة 08 جوان 2012.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، 2009، مرجع سابق، ص 116.

(3) نصيرة قوريش، أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 5، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، جانفي 2006، ص 97.

(4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2006، مرجع سابق، ص 89.

تعزيز سرعة انفاذ العقود التجارية⁽¹⁾، وصنفت هذه الاصلاحات في خانة الاصلاحات المؤدية الى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال⁽²⁾ وفي مجال الحصول على الائتمان منحت الجزائر المقترضين حق الاطلاع⁽³⁾ والتحقق من بياناتهم الشخصية الخاصة بهم⁽⁴⁾.

وبمقارنة الجزائر مع أحسن دولة عربية في المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة أداء الأعمال⁽⁵⁾ نجد أنه يقدر عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس مشروع استثماري في الجزائر ب14 إجراء، في الوقت الذي لا يتعدى في أحسن دولة عربية 3 إجراءات، وفيما يخص الإجراءات اللازمة لاستخراج التراخيص نجد المشرع الجزائري يعتمد معيار الجهة المختصة حيث كلما زادت أهمية مشاريع البناء باعتبارها وطنية أو جهوية أو استراتيجية كان الاختصاص للوالي أو الوزير المكلف بالتعمير وكان ميعاد التحقيق أطول من ميعاد التحقيق الممنوح لرئيس المجلس الشعبي البلدي عندما يختص بمنح رخصة بناء بصفته ممثلاً للبلدية⁽⁶⁾ وقد تم تخفيضها من 22 إجراء الى 19 في المقابل لا يتعدى عددها في أحسن دولة عربية وهي السعودية 9 إجراءات و يدل هذا على أن تعامل المستثمر الأجنبي في الجزائر يتم مع عدة جهات رسمية للحصول على التراخيص والموافقات بفعل الدور الشكلي للنافذة الواحدة

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2009، مرجع سابق، ص171.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010، مرجع سابق، ص98.

(3) لم يدخل هذا الاجراء حيز التطبيق لحد الآن رغم استكمال جميع الاجراءات التقنية الخاصة بهذا البرنامج.

(4) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص172.

(5) للإشارة تم شرح مؤشري بيئة الأعمال في الفصل الأول من المذكرة ص20 كما تم التطرق لمؤشراته الفرعية ص ص34-45،

(6) الزين عزري، مرجع سابق، ص ص24-25.

التي تم إنشاؤها بناء على الأمر 03-01 لعام 2001 حيث لم تلعب دورها في تقليص عدد الإجراءات والأيام اللازمة لاستخراج التراخيص.

ورغم تخفيض عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل العقار في الجزائر من 14 إجراء إلى 10 بما يعادل 48 يوم عمل، نجد أن أحسن دولة عربية وهي الامارات تستغرق إجراء واحد أي ما يعادل يومين، ولا شك أن ارتفاع الإجراءات والوقت في مؤشر تسجيل الملكية في الجزائر يدل على ضعف أمن ملكية الأراضي، والممتلكات الأخرى الخاصة بالعملية الاستثمارية، بمعنى غياب نظام فعال لتسجيل الممتلكات، كما تم تقليص عدد إجراءات إنفاذ العقود في الجزائر من 47 إجراء إداري إلى 45 بما يعادل 630 يوم، وهو وقت طويل مقارنة بموريتانيا التي تستغرق فيها الوقت اللازم لإصدار حكم نهائي في العقود 370 يوما ولا شك أن هذا يدل على أن بيئة التعاقدات في الجزائر غير آمنة إلى المستوى الذي يسمح بالحد من المخاطر وخفض التكاليف الخاصة بمختلف المعاملات، ويتطلب خروج شركة من السوق الجزائري 2,5 سنة، وفي انتظار ذلك تتحمل تكلفة تقدر ب 7٪ من رأس المال، في الوقت الذي يقدر زمن الخروج من السوق في أحسن دولة عربية وهي تونس 1,3 سنة، وما يعادل 1٪ كتكلفة من رأس المال، وهذا دليل على القيود الكبيرة المفروضة على المستثمرين في حالة رغبتهم في الخروج من السوق الجزائري، يتضح كذلك ارتفاع إجمالي الضرائب التي يتحملها المستثمر الأجنبي كنسبة من الأرباح في الجزائر رغم تقليصها من 74,2٪ إلى 72٪ وهذا مقارنة بأحسن دولة عربية وهي قطر ب 11,3٪ والتي تمثل إشتراكات العمل فقط حيث أن قطر هي الأفضل من دون ضرائب،⁽¹⁾ ويعود سبب ارتفاع إجمالي الضرائب في الجزائر إلى ارتفاع نسبة إشتراكات العمل (29,7٪ من الأرباح) وكذلك ارتفاع الضرائب الأخرى رغم انخفاض نسبة ضريبة أرباح الشركات.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الرابع، 2011، مرجع سابق، ص 15.

كما يلاحظ ارتفاع تكلفة تصدير (أو استيراد) كل شحنة نتيجة ارتفاع عدد الوثائق والأيام اللازمة لذلك، وفي مجال الحصول على الائتمان نتج عن منح الجوائز المقترضين حق الاطلاع والتحقق من بياناتهم الشخصية الخاصة بهم زيادة نسبة تغطية المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية وتحسن الوضع في الجزائر ومع هذا لم يتحسن ترتيب الجزائر في مؤشر الحصول على الائتمان حيث إحتلت الرتبة 116 لعربيا و 150 عالميا.

الجدير بالذكر أنه فيما يخص مؤشر توصيل الكهرباء مازالت الجزائر في مؤخرة الدول العربية حيث تحتل المركز 19 عربيا وال 164 عالميا مقارنة بصاحبة المركز الأول عربيا الامارات والتي إحتلت المركز العاشر عالميا حيث نلاحظ أن عدد الاجراءات 6 مقارنة بأحسن دولة عربية وهي قطر ب 3 اجراءات، أما فيما يخص الوقت اللازم لتوصيل الكهرباء فيستغرق 159 يوما وهي فترة طويلة مقارنة بباقي الدول العربية التي يستغرق معظمها أقل من 100 يوم ولم تتفوق الجزائر إلا على جيبوتي ب 180 يوما وفي المقابل نجد موريتانيا هي الأفضل ب 35 يوما فقط رغم تأخرها في ترتيب هذا المؤشر (6 لعربيا و 122 عالميا).

وبينت دراسة مقارنة بين متوسط أداء الدول العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وجود الجزائر ضمن الدول ذات الأداء الأسوأ من المتوسط العربي بنسبة 20٪ في بعض مكونات مؤشر بدء المشروع واستخراج التراخيص وتسجيل الممتلكات والحصول على الائتمان وتوصيل الكهرباء⁽¹⁾.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، مرجع سابق، ص 175-176.

المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر للفترة 2002/2010؛

لقد إزدادت أهمية ودور المؤشرات الدولية والإقليمية في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، حيث أثبتت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار أجنبي، وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات لم تصل إلى درجة الدقة والموضوعية الكاملة، إلا أن رجال الأعمال وصانعي القرار يسترشدون بها⁽¹⁾.

الفرع الأول: تصنيف الجزائر في المؤشرات الدولية: (2)

دخلت الجزائر مؤخرا في عدد من المؤشرات الدولية كتعبير عن حسن نواياها في الإنفتاح على الإقتصاد العالمي وبالتالي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتمثل المؤشرات الدولية فيما يلي:

أولاً: مؤشرات تقييم المخاطر القطرية:

توجد مجموعة من المؤشرات الصادرة عن جهات دولية متخصصة يقيس كل منها المخاطر المرتبطة بالاستثمار أو السداد وغيره وكل مؤشر بدوره ينقسم الى مجموعة مؤشرات فرعية والجدول التالي يوضح موقع الجزائر في بعض المؤشرات الخاصة بالمخاطر.

(1) مولاي لخضر عبد الرزاق وشعيب بنونة، مرجع سابق، ص 145.

(2) لمزيد من التفصيل حول المؤشرات الدولية الخاصة بتقييم مناخ الاستثمار ارجع الى الصفحات من 13 الى 18 من الفصل الأول.

الجدول رقم (3-8) وضعية الجزائر في مؤشرات تقويم المخاطر القطرية
للفترة 2002/2010

السنوات	مؤشر الانستيتيوشنال أنفستور للتقييم القطري		مؤشر وكالة دان اند براد ستريت للمخاطر القطرية		مؤشر الكوفاس	
	مرتفعة	معتدلة	مرتفعة	معتدلة	مرتفعة	معتدلة
2002	31,5	مرتفعة	DB5d	مرتفعة	B	مضاربة
2003	33,4	مرتفعة	DB5d	مرتفعة	B	مضاربة
2004	40,2	مرتفعة	DB5d	مرتفعة	B	مضاربة
2005	47,5	مرتفعة	DB5a	مرتفعة	A4	درجة استثمارية
2006	48,9	مرتفعة	DB5a	مرتفعة	A4	درجة استثمارية
2007	53,9	مرتفعة	DB5a	مرتفعة	A4	درجة استثمارية
2008	51,9	مرتفعة	DB5a	مرتفعة	A4	درجة استثمارية
2009	53,3	مرتفعة	DB5a	مرتفعة	A4	درجة استثمارية
2010		معتدلة	DB5b	مرتفعة	A4	درجة استثمارية

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المستقاة من: - المؤسسة العربية
لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، السنوات من 2003 الى 2010.

يشير الجدول لتحسن وضعية الجزائر فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالإستثمار حيث أصبحت الجزائر من الدول ذات المخاطر المنخفضة إبتداء من سنة 2004، وبإعتماد مؤشر الأنستيتيوشنال أنفستورنلاحظ إرتفاع رصيد الجزائر مع مرور السنوات بحيث أصبحت تصنف من الدول ذات المخاطر المعتدلة بداية من 2010، وفيما يخص مؤشر الكوفاس نلاحظ تحسن في وضعية الجزائر بإنتقالها من درجة المضاربة (B) التي تشير الى التميز بالمخاطرة المرتفعة نسبيا بسبب عدم الإستقرار السياسي في فترة التسعينات إلى الدرجة (A4) والتي تدل على وضعية المخاطرة المعتدلة إبتداء من 2005 ويعود هذا التحسن بسبب الوضعية المالية المريحة للجزائر نتيجة توفرها على إحتياطي صرف يفوق 65مليار دولار سنة 2005 .

ثانيا: مؤشر التنافسية العالمي: يمكن هذه المؤشر الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تمكنها من الاستفادة من مزايا الانتقال الى بلد ما.

الجدول رقم (3-9)الوضعية التنافسية للجزائر للفترة 2004/ 2012

الترتيب عالميا		الترتيب عربيا		السنوات
مؤشر النمو	مؤشر الأعمال	مؤشر النمو	مؤشر الأعمال	
104/71	108/89	7/7	7/7	2004
117/82	116/95	9/9	9/9	2005
125/76	121/85	10/9	10/9	2006
125/76		21/12		2007/2006
128/81		21/13		2008/2007
134/99		14/13		2009/2008

14/11	134/83	2010/2009
15/11	134/86	2011/2010
15/10	134/87	2012/2011

- تم دمج مؤشري النمو والأعمال في مؤشر واحد ابتداء من 2006⁽¹⁾
المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،
مناخ الاستثمار في الدول العربية، السنوات من 2005 إلى 2011
يبين الجدول تخلف الوضعية التنافسية للجزائر حيث تتراوح مرتبتهما
بين 71 و99 طوال الفترة 2004/2012 كما تحتل الجزائر مراتب متأخرة
عربيا وهذا يدل على تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين
الأجانب خاصة الباحثين عن إقامة استثمارات موجهة للتصدير.
ثالثا: مؤشر سهولة أداء الأعمال⁽²⁾:

يعتبر مؤشر سهولة أداء الأعمال من أهم المؤشرات لقياسه مدى
تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الإقتصادية وبيئة
الأعمال في الدولة⁽³⁾.

(1) في ضوء التعديل الذي تم احداثه في مؤشر النمو للتنافسية ولغرض عقد مقارنة صحيحة بين
مؤشري النمو للتنافسية العالمية لعامي 2005 و2006، تمت إعادة احتساب مؤشر النمو للعام 2005
وإعادة تصنيف الدول فيه وفقا للتعديل الجديد

(2) تم إستعراض مكونات هذا المؤشر في معرض الحديث عن جهود الدولة في مجال بيئة أداء
الأعمال أنظر الفصل الثالث، المبحث الثاني.

(3) معن النصور، البيئة الاستثمارية في الأردن بين الواقع والطموح، مركز القدس للدراسات
السياسية، الأردن، مارس 2008، ص9.

الجدول رقم (3-10) وضعية الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال
للفترة 2012/2005

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الرتبة عالميا	128	125	116	125	134	136	143	148
الرتبة عربيا	17/14	17/10	17/10	17/11	19/13	19/14	19/16	19/16

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات المستقاة من: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، من سنة 2005 الى 2011

يتضح من الجدول تأخر ترتيب الجزائر عالميا وعربيا طوال الفترة 2012/2005 وهذا رغم الجهود المبذولة من أجل تحسين بيئة أداء الأعمال.

رابعا: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد:

تم وضع هذا المؤشر لأول مرة من طرف أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2001، ويسجل وجود الجزائر في هذا المؤشر منذ إنطلاقه،

الجدول رقم (3-11) تطور موقع الجزائر في مؤشر أداء وإمكانات القطر
في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 1990/2007

السنوات	1990	1995	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مؤشر الأداء	108	-	113	98	93	95	114	116	118
مؤشر الامكانيات	48	92	83	75	73	63	68	68	-

Source: - UNCTAD, **World Investment Report**, FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development, New york and G  n  va, 2006, p277.

- UNCTAD, **World Investment Report**, New york and G  n  va, 2007, p220.

- UNCTAD, **World Investment Report**, New york and G  n  va, 2008, p214.

بناء على تقاطع مؤشري أداء وامكانيات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر صُنفت منظمة أنكتاد الجزائر ضمن مجموعة الدول ما دون الأداء (أداء منخفض - إمكانيات منخفضة) في الفترات 99/2001 و 2002/2004⁽¹⁾ ومن مجموعة الدول ما دون الإمكانيات (أداء منخفض - إمكانيات عالية) في الفترة 2004/2006⁽²⁾.

(1) UNCTAD, **World Investment Report**, 2006, Op.Cit, p24.

(2) UNCTAD, **World Investment Report**, 2007, Op.Cit, p14.

الفرع الثاني: تصنيف الجزائر في المؤشرات الإقليمية:

تم إطلاق مجموعة من المؤشرات الإقليمية لقياس مناخ الاستثمار وتم تصنيف الجزائر فيها كما يلي:

أولاً: المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية:

يصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالكويت منذ عام 1996
الجدول رقم (3-12) تطور المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية
لمناخ الاستثمار في الجزائر للفترة (2002-2010)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	3	0	1-	3	1	3	3	3	3
درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	3	3	3	3	3	3	3	0	3
درجة مؤشر السياسة النقدية	0	0	0	1	0	0	0	0	1
درجة المؤشر المركب	2	1	0,66	2,33	1,33	2	2	1	2,33
التغير في مناخ الاستثمار	تحسن	عدم تحسن	عدم تحسن	تحسن كبير	تحسن	تحسن كبير	تحسن كبير	عدم تحسن	تحسن كبير

دليل المؤشر: أقل من 1: عدم تحسن مناخ الاستثمار/

من 1 إلى 2: تحسن/

من 2 إلى 3: تحسن كبير⁽¹⁾

(1) المؤشر المركب يساوي متوسط المؤشرات الثلاث ولزيد من التفاصيل ارجع الى ص 20 من المذكرة.

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، السنوات من 2002 إلى 2010.

من الجدول يلاحظ تحسن في مناخ الاستثمار إبتداء من 2005 مع وجود تذبذب سنة 2009 هذا التحسن راجع الى برامج الإصلاحات الاقتصادية كما كان لإرتفاع أسعار النفط دور كبير في ذلك بتأثيره في خفض عجز الموازنة وزيادة معدل النمو الحقيقي.

ثانيا: مؤشر التنافسية العربية: يستند التقرير العربي في حساباته على مقارنة الدول العربية بمجموعة دول غير عربية تم اختيارها لتقارب مستوى التنافسية فيها مع مستوى الدول العربية، باستثناء كوريا الجنوبية التي تعتبر هدفا مرجعيا يمكن للدول العربية الاقتداء به نظرا لمكانتها المرموقة عالميا .

الجدول رقم (3-13) موقع الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العربية 2012

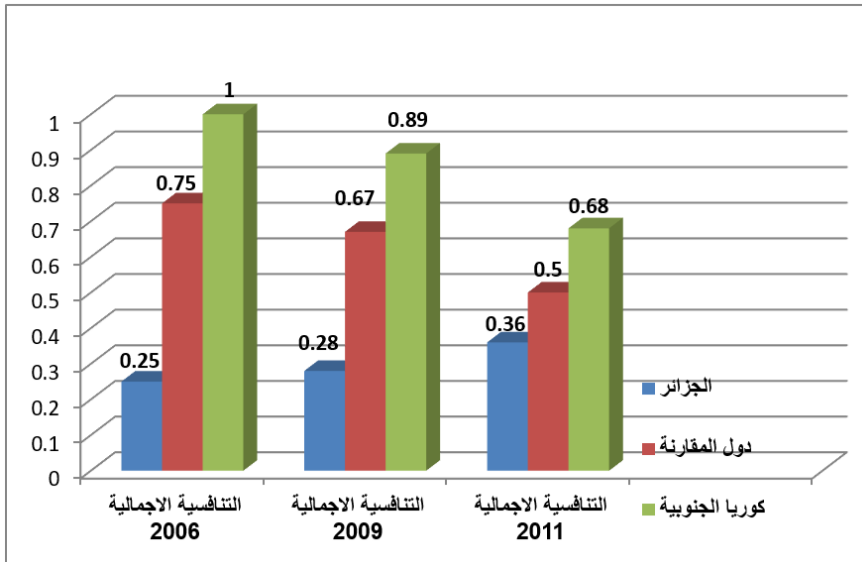
الدولة	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	المؤشر الاجمالي للتنافسية
الجزائر	0,39	0,33	0,36
متوسط دول المقارنة	0,50	0,50	0,50
كوريا الجنوبية	0,62	0,74	0,68

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2012، مرجع سابق، ص 28.

نلاحظ ضعف الجزائر في مجال التنافسية اذا ما قورنت بمتوسط دول المقارنة، وهذا ما يؤكد ترتيبها في مؤشر التنافسية العالمية حيث صنفت الجزائر في المرتبة 87.

وبمقارنة النتائج السابقة مع موقع الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العربية لسنة 2006 و2009 نلاحظ تقلص الفجوة التنافسية بين الجزائر ودول المقارنة من 66,66 ٪ سنة 2006 إلى 58,2 ٪ سنة 2009 ثم 28 ٪ سنة 2011، وكذلك تقلصت الفجوة بينها وبين كوريا الجنوبية لتصل إلى 47,05 ٪ سنة 2011 ويرجع هذا التحسن لارتفاع أسعار النفط، ومع هذا مازالت الجزائر متأخرة في الترتيب في مؤشر التنافسية العربية حيث احتلت المرتبة 24 في سنة 2011.

الشكل (3-1) مقارنة الأداء التنافسي للجزائر للفترة 2006 و2011

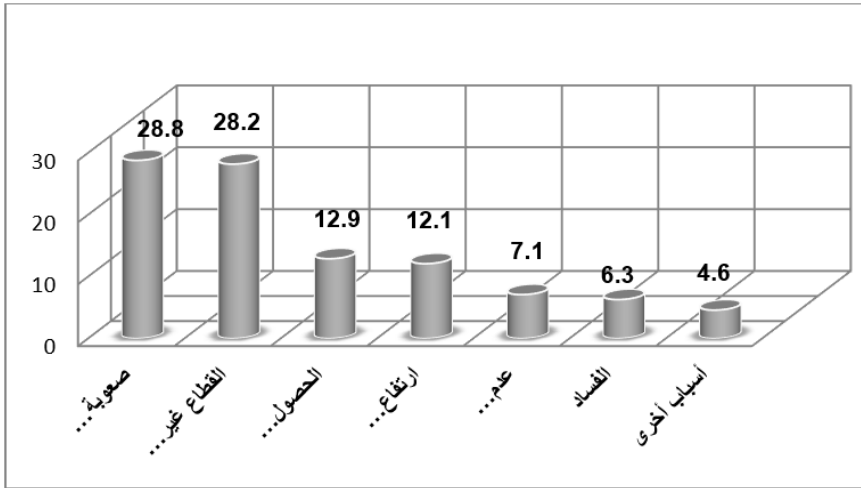


المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، السنوات 2006-2009-2012.

الفرع الثالث: معوقات الاستثمار في الجزائر

نتيجة لتوجه الجزائر لسياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر أعربت العديد من الشركات الأجنبية عن نيتها للاستثمار في الجزائر وهذا من خلال حصولها على الاعتماد من بنك الجزائر أو من خلال تسجيلها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ولكن مع مرور السنوات لم يتجسد إلا القليل من المشاريع المبرجة، وهو ما أثار جملة من التساؤلات عن أسباب عدم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر على الرغم من الحوافر و التسهيلات التي وضعت لهذا الغرض، وللإجابة على هذه التساؤلات أصبح التوجه الحديث في تقييم مناخ الاستثمار يتمثل في مقابلة رجال الأعمال المحليين والأجانب لمعرفة الصعوبات والعوائق من وجهة نظرهم⁽¹⁾، وقد أنجزت عدة دراسات حول عوائق الاستثمار في الجزائر منها: الدراسة التي قام بها فريق البنك الدولي سنة 2002 حول مناخ الاستثمار في الجزائر وشملت أكثر من 560 مؤسسة وعلى مستوى تسعة ولايات والتي كانت نتائجها كما يلي:

شكل (3-12) أهم عوائق الاستثمار من وجهة نظر المؤسسات الجزائرية



(1) عيسى الوزني، مرجع سابق، ص 122.

Source: World Bank, **Algeria Investment Climate Assessment**, Washington, USA, June 2002, p9.in

(<http://siteresources.worldbank.org> INTPSD Resources 336195 -10924125887 49 Algeria- ICA-3.pdf) reviewed on 12-05-2012

يتضح من الشكل أعلاه أن أهم العوائق تتمثل في صعوبة الحصول على التمويل ومنافسة القطاع غير الرسمي بتسجيل نسبة 28,8٪ و 28,2٪ على التوالي تليهما صعوبة الحصول على العقار وارتفاع الضرائب، تليهما عدم استقرار السياسات الاقتصادية والفساد بتسجيل نسبة 7,1٪ و 6,3٪ على التوالي، وحسب التقرير المشترك بين اللجنة الأوروبية و المكتب الأمريكي (شلومبرغر) لسنة 2004 المستند إلى عملية سبر الآراء التي ضمت أكثر من 250 شركة خارج نطاق المحروقات، أغلبها من الدول الأوروبية الأساسية مثل فرنسا و أسبانيا و إيطاليا و ألمانيا، فسر المستثمرون الأوروبيون بالخصوص ترددهم للاستثمار في الجزائر والتعامل مع المنتج الجزائري بالصورة المرتسمة لحد الآن عن الجزائر، سواء تعلق الأمر بالمشكل الأمني أو الاستقرار المؤسسي و السياسي و الاقتصادي، وعلى الرغم من تطور الصورة التي ارتسمت عن الجزائر منذ سنوات، إلا أن ذلك لم يمنع من بقاء التردد قائماً⁽¹⁾، يضاف إلى ذلك نقص توفر المعطيات و المعلومات .

أما عن خيارات الاستثمار فإن 60٪ من المستثمرين يجذون القيام بمشاريع منفردة، و 37٪ مع القطاع الخاص، لكنهم كلهم لا يجذون شركاء

(1) ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مرجع سابق، الصفحة بدون ترقيم.

من القطاع العام ولا شراء أي مؤسسة جزائرية في طور الخصخصة، مما يكشف جانباً من الإخفاقات المسجلة في هذا المجال في الجزائر منذ سنوات⁽¹⁾.

وبناء على ما سبق يمكن تلخيص معوقات الاستثمار في الجزائر كما يلي:

أولاً: ضعف المنظومة البنكية: رغم سياسة تحرير معدلات الفائدة، والسماح بإنشاء مصارف خاصة محلية وأجنبية إلا أنها لم تساهم في حل إشكال تمويل الاستثمارات وخلق جو المنافسة بسبب صعوبة وغموض ظروف العمل التي عززت درجة المخاطر، كما أن سياسات الإصلاح المصرفي كانت دون مستوى الطموح⁽²⁾ ويتأكد هذا الأمر من:

■ إستمرار سيطرة المصارف العامة على حصة تفوق 90% من إجمالي الودائع والقروض الممنوحة للاقتصاد⁽³⁾ كما أن هناك تدخل للسلطة التنفيذية في مهام البنك المركزي مثل دعوة رئيس الحكومة المؤسسات العمومية لايداع أموالها في البنوك العمومية⁽⁴⁾ وفي هذا السياق انتقد رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى الجزائر هذا الإجراء لأنه يعرقل عمل البنوك الخاصة كما ألح على ضرورة الإسراع في إصلاح النظام البنكي لأنه لا يصلح لتشجيع الاستثمار⁽⁵⁾.

■ ضعف الرقابة المصرفية مما نتج عنه انتشار ظاهرة الفساد برزت في شكل تحويلات غير مشروعة للأموال المصرفية ومس هذا الفساد البنوك

(1) الزين منصوري، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص 140-141.

(2) عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، مرجع سابق، ص 36.

(3) مليكة زغيب، حياة نجار، النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، ملتقى المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص 402.

(4) بلعوز بن علي، عبد العزيز طيبة، مرجع سابق، ص 49.

(5) منير نوري البنوك الجزائرية بين غرفة الانعاش والانتعاش، ملتقى المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص 443.

الخاصة كقضية بنك الخليفة وقضية البنك التجاري والصناعي الذي تم سحب الاعتماد منه وقضية union bank⁽¹⁾.

■ الطابع الكلاسيكي للقطاع المصرفي⁽²⁾ ونقص الكفاءة المهنية لدى العاملين فيما يخص معالجة ملفات القروض⁽³⁾ إضافة الى عدم الكفاءة في تقدير الأخطار لعدم أهلية وكفاءة البنوك وجدارتها الائتمانية⁽⁴⁾.

■ ثقل الإجراءات والبيروقراطية في المعاملات البنكية، ففي الوقت الذي تستغرق فيه دراسة ملف طلب قرض عدة شهور وقد تتجاوز السنة في البنوك العمومية، في المقابل لا تستغرق أسبوعاً في بنك أجنبي بالجزائر وهو Société Générale⁽⁵⁾.

■ شدة الضمانات التي تطلبها البنوك لتغطية قروضها، والتي عادة ما تكون في شكل رهن رسمي لعقارات مبنية أو غير مبنية، كما تشترط المصارف الجزائرية ضمانات مبالغ فيها تعادل مرتين قيمة القرض⁽⁶⁾.

■ غياب الشفافية في تمويل الاستثمارات بالنسبة للقطاع المصرفي⁽⁷⁾.

(1) الجيلالي عجة، مرجع سابق، ص 333.

(2) Kada Akacem, Des Reformes économiques pour la promotion des PME, **Revue** des économies nord Africaines, n°5, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali, Chlef, Janvier 2008, P18.

(3) عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 255.

(4) مصطفى عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 76.

(5) سليمان ناصر، تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر، الأسلوب والمبررات، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسنية بن بو علي، الشلف، يومي 17/18 أفريل 2006، ص 594.

(6) سعيد بريش، عبد اللطيف بلخرسة، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات الممول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسنية بن بو علي، الشلف، أفريل 2006، ص 325.

(7) مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4، جامعة محمد خيضر، بسكرة،

■ ضعف استخدام التكنولوجيا⁽¹⁾.

■ محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الإستقلالية النسبية⁽²⁾.

ثانيا: صعوبات الحصول على العقار الصناعي: يعتبر من العوائق الأكثر تعقيدا وذلك للأسباب التالية:

- عدم امتلاك السلطات المحلية لمخططات مسح دقيقة لمختلف الأراضي المتاحة في إقليم الولاية، فباستثناء تلك التابعة للدولة تبقى العديد من الأراضي ذات ملكية غير معروفة، وموزعة بدون شهادات ملكية للمستثمرين، مما أدى إلى نشوب العديد من النزاعات بين المالكين الأصليين والسلطات المحلية⁽³⁾، وبالتالي عرقلة عملية الاستثمار، كما أظهرت نتائج التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر إلى وجود عدد كبير من الأراضي غير المستغلة⁽⁴⁾، حيث يوجد حوالي 30 ٪ من المساحة الكلية المتوفرة غير مستغلة، وقد بينت تقديرات وزارة الصناعة إلى أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر ب 180 مليون م2، بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون

ديسمبر 2008، ص 216.

(1) Farid Yaici&Rachid Lalali, Bancarisation de l'économie, comportement des banques et contribution au développement économique, **Revue des économies nord Africaines**, n°2, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali, Chlef, Mai 2005, p57.

(2) سعدان شبايكي، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2007، ص 191.

(3) محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة، مرجع سابق، ص 61.

(4) مولاي لخضر عبد الرزاق، شعيب بونوة، مرجع سابق، ص 147.

م ولهذا يتبين أن الأزمة ليست في نقص العقار بقدر ماهي مشكلة غياب الشفافية في توزيع الأراضي⁽¹⁾.

• طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الإستثمار على مستوى الشباك الوحيد) وقد يطول الأمر أحيانا لسنة،⁽²⁾ إضافة إلى تعقد وتعدد الإجراءات الإدارية والقضائية، حيث يبلغ عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري 10 إجراءات وهو مبالغ فيه مقارنة بمعظم الدول العربية التي لا يتجاوز فيها عدد الإجراءات 7 ماعدا الكويت ولبنان والمغرب بثمانية إجراءات، بل توجد دول عربية متفوقة مثل الإمارات التي تستغرق إجراء واحد فقط، كما أن الوقت المستغرق لإنهاء إجراءات التسجيل ونقل الملكية هو 48 يوم، أما الزمن اللازم لإستخراج تراخيص البناء في الجزائر فهو 281 يوما وهي أكبر مدة مقارنة ببقية الدول العربية.⁽³⁾

• الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات فحسب آخر الأرقام التي قدمتها الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري في نهاية 2010 فإن سعر المتر المربع من العقار الصناعي يصل الى أكثر من 40000 دج ويزداد الأمر حدة في المدن الكبرى حيث يفوق سعر المتر المربع في روية 600 أورو مقابل 10 أورو في مناطق صناعية على بعد 20 كم من العاصمة باريس⁽⁴⁾ ورغم الامتيازات التي قدمها

(1) مرجع سابق، ص 147.

(2) محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة، مرجع سابق، ص 66.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي رقم 4، الكويت، 2011، ص ص 11-12.

(4) سفيان بوعباد، العقار الصناعي مفلس المستثمرين في الجزائر، جريدة الخبر، بتاريخ 12/09/2011، ص 7.

قانون المالية التكميلي لسنة 2011 فيما يخص التحفيزات الخاصة بالمناطق المتواجدة بالهضاب العليا والجنوب⁽¹⁾ إلا أن المستثمرين يرفضون الذهاب الى هذه المناطق بسبب غياب التهيئة سواء الخاصة بالعقار أو التهيئة العمومية نظرا لعدم توفر السلطات المحلية على الميزانية اللازمة لإقامة الأشغال الخاصة بهذه المنافع نتيجة تقلص الغلاف المالي لميزانية التجهيز⁽²⁾، كما أن قرار الحكومة بتحويل الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري إلى مهمة إنشاء وتطوير المناطق الصناعية وتهيئتها وتحويل الأصول المتبقية من العقار إلى لجان المساعدة المحلية وترقية الإستثمار حسب الولايات مع اعتماد صيغة البيع بالتراضي على أساس توفير دفتر أعباء من قبل المستثمر زاد من مخاوف المستثمرين من البيروقراطية مادام القرار الأخير بيد اللجنة الولائية التي يرأسها الوالي والتي لا تضم ممثلين عن المتعاملين الاقتصاديين⁽³⁾.

ثالثا: ضعف البنية التحتية: على الرغم من الجهود المبذولة والتي أضفت نوع من التحسن على ميناء الجزائر العاصمة بالخصوص الذي يعتبر أهم ميناء لعبور معظم السلع و نفس الكلام يقال على الطرق والمطارات والمياه والاتصالات⁽⁴⁾، لكنها تبقى غير كافية، حيث لازالت شبكة السكك الحديدية تعاني عجزا في تلبية طلبات المستثمرين والركاب، نتيجة تقادم ألياتها المختلفة، وإستمرار إحتكار هذا المجال من طرف الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، اضافة الى جملة من النقائص نبينها فيما يلي:

(1) انظر المادة 15 من قانون المالية التكميلي 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2011.

(2) محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة، مرجع سابق، ص 66.

(3) سفيان بوعباد، مرجع سابق، ص 7.

(4) للإشارة تم الحديث عن البنية التحتية للجزائر في المطلب الثاني من المبحث الثاني من الفصل الثالث.

الجدول (3-14) موقع الجزائر في مؤشر البنية التحتية لسنة 2011

البنية التحتية الأساسية		البنية التحتية التقانية	
قيمة المؤشر		قيمة المؤشر	
0,01	مطارات وطاققتها- ركاب	0,14	خطوط الهاتف الأرضي 100/ ساكن
0,05	انتاج الكهرباء	0,96	تكلفة استخدام الانترنت
0,36	كفاءة نظام توزيع الكهرباء	0,39	عدد مشتركى الهاتف النقال / 100 ساكن
0,00	سكك الحديد - ركاب	0,00	عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 ساكن
0,00	سكك الحديد- سلع	0,91	متوسط تكلفة المكالمات المحلية
0,66	نسبة الطرق المعبدة	0,11	عدد مستخدمي الانترنت/ 100 ساكن

دليل المؤشر: 0 أدنى درجة - 1 أعلى درجة

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على المعلومات المستقاة من:
المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2012، مرجع
سابق، ص ص 43-56

يظهر جليا من خلال المؤشرات السابقة أن كفاءة إنتاج الكهرباء منخفضة في الجزائر إضافة إلى وجود إهمال في استخدام السكك الحديدية لنقل السلع والبضائع كما تعاني نقصا في عدد خطوط الهاتف الثابت، ومستوى انتشار الانترنت، ويرجع ذلك أساسا إلى إستمرار احتكار الجزائرية للإتصالات لهذين المجالين، في حين أدى تحرير سوق الهاتف النقال إلى تحسن مكانة

الجزائر في مؤشر معدل النفاذ للهواتف النقالة، حيث بلغت نسبة التطور سنة 2007 أكثر من 200٪ أي حوالي 70٪ من السكان⁽¹⁾ كما أدت المنافسة إلى انخفاض تكلفة الانترنت، وتحسين مستوى الخدمات.

رابعاً: معوقات إدارية وقانونية: وتتمثل في عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالإستثمار⁽²⁾ كما أن الأنظمة والقوانين التي يصدرها المشرع الجزائري تستغرق وقت طويل لتطبيقها⁽³⁾ إضافة إلى المشاكل التي تميز الإدارة الجزائرية كالبيروقراطية والروتين والتعقيد في الإجراءات وانجاز المعاملات، والتي تشير إلى الصعوبات الموجودة في بيئة الأعمال⁽⁴⁾ كما أن سمة عدم الإستقرار الإداري هي المسيطرة على مؤسسات الدولة⁽⁵⁾ إضافة إلى التدابير القانونية الغير مدروسة مثلما حصل عندما قامت الجزائر بفرض الرسم على الأرباح الاستثنائية⁽⁶⁾ مما نتج عنه نزاع مع أناداركو وميرسك في سنة 2006 سارعت إثره الشركات الدولية بعد فشل المفاوضات إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي وإستمرت القضية إلى غاية 31 جانفي 2012 وتم وضع حد للنزاع القضائي بالتراضي

(1) كمال رزيق، توجه الأقطار العربية نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48-49، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، خريف 2009-شتاء 2010، ص 151.

(2) مفتاح صالح، دلال بن سميته، واقع وتحديات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف خريف 2008، ص 125.

(3) Belkacem Douah, Les zones franches en Algérie: Conclusion d'une expérience, *Revue des économies nord Africaines*, n°6, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba ben bouali, Chlef, 1^{er} trimestre 2009, p79.

(4) لمزيد من التفصيل ارجع إلى الجدول رقم (3-8) ص 199 من المذكرة.

(5) عبود زرقين، مرجع سابق، ص 179.

(6) الأمر رقم 06-10 المؤرخ في 29 جويلية 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 05-07، المتعلق بالمحروقات، المؤرخ في 28 أفريل 2005، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 30 جويلية 2006.

لتفادي التغريم عبر القضاء وهو ما فتح المجال لشركات أخرى للحصول على هذه التنازلات⁽¹⁾ كما أن تعويض سوناطراك لشركائها بهذه الطريقة أضر بسمعة الجزائر ورسخ صورة عدم إستقرار تشريعاتها.

خامسا: ضعف أداء البورصة: تعتبر البورصة الواجهة التي تعكس السياسات والإستراتيجيات المالية للمؤسسات وتحكم لها أو عليها⁽²⁾ وفي بورصة الجزائر نجد أن عدد الشركات المدرجة فيها هو 5 شركات مقابل 48 شركة في تونس ولم تسجل البورصة أي مساهمة للأجانب بسبب قلة النشاط وقلة عدد الأوراق المالية المتداولة فيها ونوعيتها إضافة الى الغياب التام لشهادات الإيداع الدولية والإصدارات الأجنبية بها، ورغم أن بورصة الجزائر راسلت 40 شركة خاصة تؤكد إمكانية دخولها البورصة منها 10 شركات راسلتها خلال 2012 في الوقت الذي أعلنت فيه 5 شركات وطنية نيتها رسميا في دخول البورصة وهي (روبية، دانون،

نجمة، سلامة للتأمينات، الصومام) منذ أزيد من سنتين دون فائدة⁽³⁾.

سادسا: الاقتصاد الخفي: (الموازي): يشكل الاقتصاد غير الرسمي منذ الاستقلال عنصر أساسي من المشهد الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر⁽⁴⁾ وحسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان «قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006» ومن خلال المسح الذي شمل الجزائر أشار التقرير بأن هناك إثنتي عشر عاملا سلبيا يؤثر على بيئة الأعمال في الجزائر، كان من بين هذه

(1) سمية يوسف، الجزائر مجبرة على مراجعة الرسم على الأرباح الاستثنائية بعد تعويض انداركو، جريدة الخبر، عدد 6651، الموافق ل 11/03/2012.

(2) مختار مسامح، مرجع سابق، ص 217.

(3) إيمان كيموش، لهذه الأسباب يرفض الجزائريون المغامرة بأموالهم في البورصة، جريدة الفجر، عدد 3505، الموافق ل 16/04/2012.

(4) Samir Bellali, Changement institutionnel et économie parallèle en Algérie: quelques enseignements, **Revue du chercheur**, n°6, université Kasdi merbah, Ouargla, 2008, p3.

العوامل منافسة القطاع الموازي الحادة، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40٪ من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية،⁽¹⁾ وقد تم إحصاء نحو 700 سوق موازية ينشط فيها حسب وزارة التجارة أكثر من 100 ألف شخص يمثلون 14 ٪ من إجمالي التجار المسجلين في السجل التجاري،⁽²⁾ وهذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية وزعزع عنصر الثقة فيها⁽³⁾.

سابعاً: الصورة السيئة للجزائر في الخارج: يعتبر عدم المعرفة المسبقة بقوانين وأوضاع الإستثمار في القطر من أهم العوامل المثبطة للمستثمرين الأجانب⁽⁴⁾ وعلى الرغم من الإصلاحات الكبيرة التي تحققت من طرف السلطات، فإن الجزائر سجلت خسارة كبيرة لصورتها في الخارج، فالمعاملون الأجانب ليس لهم علم و دراية بالقوانين و التنظيمات الجديدة التي تم إدخالها على الاقتصاد وعلى حالة التحسن في المجال الأمني و الاجتماعي نتيجة لضعف الترويج.

ثامناً: رفض الإحتكام للقضاء الوطني: حيث أن الشركاء الأجانب يرفضون الإحتكام للقضاء الجزائري بسبب ضعفه و يفضلون التحكيم الدولي للاستفادة من مزايا القوانين الأجنبية مثلما حدث بين شركة

(1) محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، جانفي 2009، ص326.

(2) لخضر عبد الرزاق مولاي، شعيب بنونة، مرجع سابق، ص 147.

(3) خديجة خالدي، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، ماي 2004، ص 88.

(4) علي كساب، محمد راتول، التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراسة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 1، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، 2004، ص 47.

سوناطراك والشركة الاسبانية O.H.L حيث تعهدت سوناطراك بدفع 95 مليون أورو بعد تهديد الشركة الاسبانية باللجوء الى التحكيم الدولي.⁽¹⁾

تاسعا: ضعف فعالية الاصلاحات الاقتصادية في تحسين القدرة التنافسية

عدم وضوح الإستراتيجية الصناعية، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية، نتيجة ضعف العمالة والإرتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الانتاجية⁽²⁾.

عاشرا: مشكل الحوكمة: حيث تتجلى و لحد اليوم سيطرة القطاع العام و الاقتصاد الممرکز و المخطط، أين نجد القطاع العام مازال يقوم بدور هام في الاقتصاد و بشكل ملحوظ⁽³⁾، و معلوم أن الأنظمة القانونية المربكة والمتناقضة تجعل ممارسات الأعمال الرسمية صعبة وتدفع بالشركات الى أن تصبح غير رسمية⁽⁴⁾، و بالنظر إلى مؤشر الحاكمية⁽⁵⁾ وبمقارنة الجزائر مع

(1) سمية يوسف، سوناطراك تستعد لتسديد 95 مليون أورو لشركة اسبانية، جريدة الخبر، العدد 6653، الموافق ل 13 / 03 / 2012.

(2) عبود زرقين، مرجع سابق، ص 164.

(3) الزين منصوري، آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 150.

(4) لخضر عبد الرزاق مولاي، شعيب بنونة، مرجع سابق، ص 143.

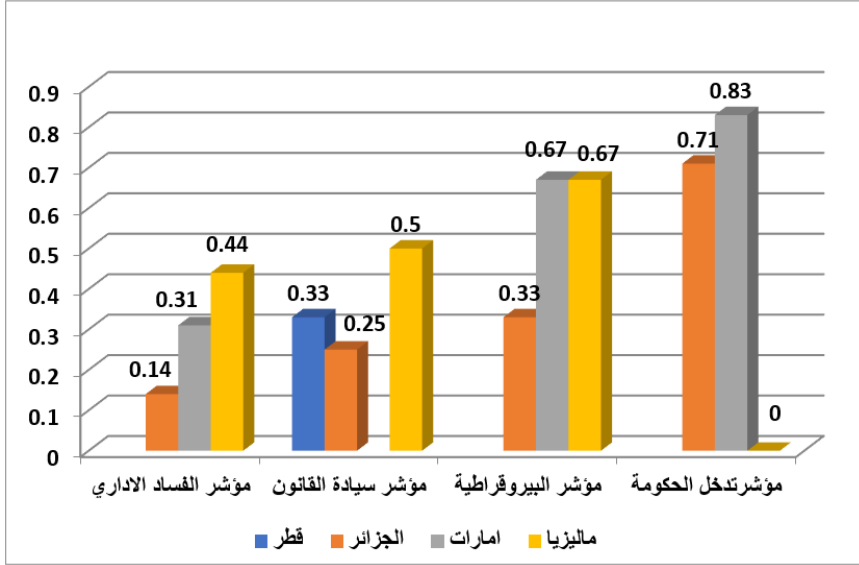
(5) تم بناء المؤشر حسب تقرير التنافسية العربية لسنة 2012 إعتادا على ثلاثة عوامل وهي الفساد الاداري، إحترام القانون، النظام والبروقراطية وتوجد مصادر أخرى مثل البنك الدولي تضيف مؤشر المشاركة والمساءلة ومؤشر فاعلية الحكومة ومؤشر نوعية التنظيم والضبط، للمزيد من الاطلاع انظر:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2004، ص 127-132.

- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت، 2012، ص 37.

الامارات الرائدة عربيا في هذا المجال وماليزيا⁽¹⁾ التي تحولت إلى دولة حديثة تتمتع بمؤسسات حكم راسخة⁽²⁾ حصلنا على الشكل التالي:

شكل (3-13) موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد لسنة 2011



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2012، مرجع سابق ص 42-48.

نلاحظ أن الجزائر تعاني من الفساد الاداري حيث تظهر الفجوة واضحة بينها وبين الدولتين (ارتفاع النسبة معناه فساد أقل)، أما في مجال سيادة القانون فالوضع يدل على ارتفاع مستوى المخاطر في الجزائر ومن مؤشر البيروقراطية يظهر ضعف قدرة الحكومة على ادارة الموارد بكفاءة، أما في مجال تدخل الحكومة فيظهر أن الجزائر لا تختلف في معاناتها عن معظم الدول

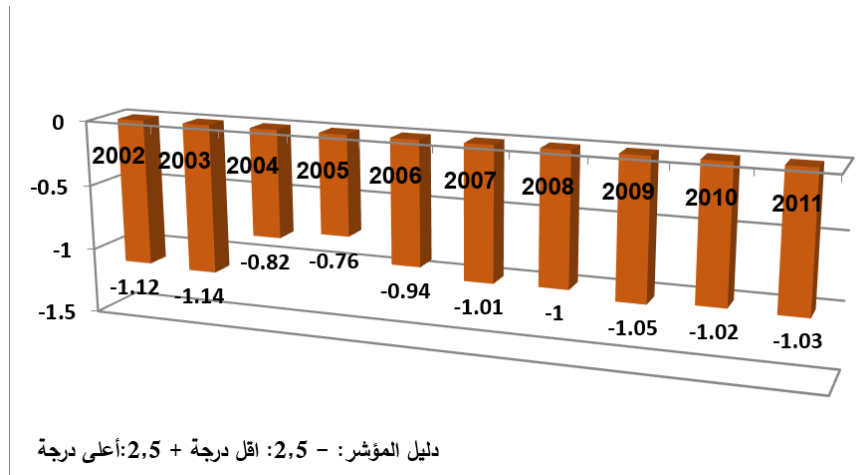
(1) المقارنة مع هاتين الدولتين لا يعود لأنها الأفضل مطلقا، بل يرجع لتحسنهما الملحوظ في مجال الحوكمة كما أن هناك تقارب في بيئتهما السياسية مع الجزائر بحكم الانتماء العربي والاسلامي إضافة الى أن اختيار دولة نموذجية يجعل عملية المقارنة غير مجدية وغير مفيدة.

(2) سمير عبد الرسول العبيدي، مهاتير محمد الأنموذج والتجربة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عددان 43-44، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف - خريف، 2008، ص 91.

العربية حيث تدل النسبة المرتفعة على أن الدولة منفذة لبرامجها الانفاقية بأعلى تكلفة وبالتالي فهي أقل فاعلية في انتاجية النفقات العامة، في المقابل تعتبر ماليزيا رائدة في هذا المجال حيث أن المؤشر يساوي الصفر.

كما أن المؤسسات تشكل نقطة الضعف بالنسبة للجزائر⁽¹⁾ وبالنظر إلى مؤشر التعبير والمساءلة الذي يقيس كفاءة المؤسسات في إدارة عملية التنمية والذي يكشف ضعف جميع الدول العربية في هذا المؤشر حيث لم يكن هذا المؤشر موجبا في أي دولة عربية قبل 2009⁽²⁾ وجاءت الجزائر في المرتبة 12 عربيا في هذا المؤشر سنة 2009⁽³⁾.

شكل (3-14) تطور موقع الجزائر في مؤشر التعبير والمساءلة للفترة 2002 / 2011



Source: World Bank, **Voice and Accountability**, in (http://info.worldbank.org/governance/wgi/mc_chart.asp) reviewed on 14/07/2012

(1) المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، 2012، مرجع سابق، ص 37.

(2) حسين الطلافحة، مرجع سابق، ص 9.

(3) مرجع سابق، ص 17.

ويتضح من الشكل أن المؤشر سالب في معظم الفترة (2002 / 2011) مما يعكس الضعف الواضح للمؤسسات.

إحدى عشر: التخلف في مجال التنمية البشرية: رغم تحسن وضع الجزائر في هذا المجال إلا أنها مازالت متأخرة في مجال الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية ... وغيرها⁽¹⁾.

إثنتا عشر: مشكل الفساد: صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر الفساد لسنة 2007 كما صنفت في المرتبة 84 في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن مؤسسة الشفافية العالمية والذي صنّف في نفس الوقت الامارات وقطر في المرتبتين 31 و32 عالميا على التوالي،⁽²⁾ وقد أشارت دراسة البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر الى أن 34,3٪ من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7٪ من رقم أعمالهم في شكل رشاي لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات⁽³⁾، في المقابل يعزى السبب غير المباشر للرشوة إلى انخفاض دخل الموظفين⁽⁴⁾ كما أن إختلاس الأموال العمومية تعتبر الجريمة الأكثر تفضيلا لإطارات الإدارة الجزائرية، ففي سنة 2010 تم إحالة 948 قضية فساد على المحاكم وتم الفصل والحكم فيها ضد 1352 متهم، منها 475 قضية تخص إختلاس أموال عمومية و107 في قضايا تتعلق بإساءة إستغلال الوظيفة و95 قضية رشوة للموظفين العموميين، أما المحاباة في الصفقات العمومية فكانت في 79 قضية فقط⁽⁵⁾، ويلاحظ وجود نقائص في القانون المتعلق بمكافحة الفساد ومحاربتة الصادر

(1) لمزيد من المعلومات حول التنمية البشرية في الجزائر ارجع الى الشكل 3-12

(2) علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس الفساد الإداري، مجلة جسر التنمية، العدد 70، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008، ص 7.

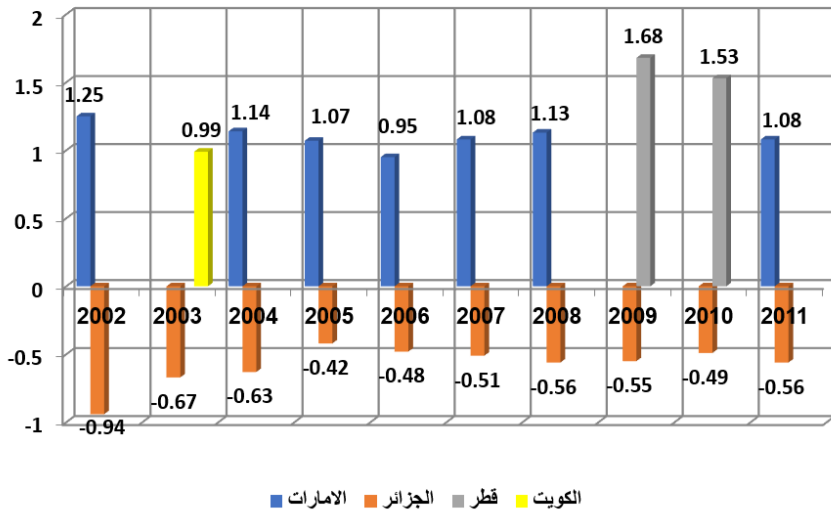
(3) لخضر عبد الرزاق مولاي، شعيب بونوة، مرجع سابق، ص 147.

(4) بلعوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص 83.

(5) جريدة النهار العدد 1267 الموافق ل 10 / 12 / 2011

سنة 2006⁽¹⁾ والذي يضم مادة عقابية واحدة تضم عقوبات من سنتين إلى عشر سنوات سجنًا نافذة بحيث يتم فرض نفس العقوبة على الذي يختلس مبلغ ضئيل والذي يختلس مبلغ كبير،⁽²⁾ وهذا عكس القانون السابق الذي يتدرج في العقوبة⁽³⁾

شكل (3-15) مقارنة تطور موقع الجزائر مع أحسن الدولة العربية ضمن مؤشر مكافحة الفساد للسنوات 2002 / 2011



• دليل المؤشر: - 2,5: أعلى درجات الفساد 2,5+: أدنى درجات الفساد

Source: World Bank, **Control of Corruption**, in (<http://info>).

(1) تم اعتماد قانون العقوبات الصادر في 2006 تماشيا مع الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.
(2) خالد.س «قانون العقوبات السابق هو الأمل لمراقبة الفساد»، جريدة الأحرار، 2011، العدد 4217، ص5.
(3) قانون العقوبات 2001 كان يحتوي على عدة عقوبات تتدرج حسب قيمة المبلغ المختلس فكلما إرتفع المبلغ المختلس ارتفعت العقوبة.

worldbank.org/ governance/ wgi/mc _chart.asp) reviewed on 14/07/2012

يتضح من الشكل أن المؤشر سالب طول الفترة رغم تحسن الجزائر في هذا المؤشر من -0,94 سنة 2002 إلى -0,56 سنة 2011 مما يبين أن هناك جهود مبذولة لمكافحة الفساد لكنها غير كافية لتقليص الفجوة الواضحة بينها وبين أحسن الدول العربية، حيث تتصف الجزائر بدرجة تفش للفساد تفوق المتوسط العالمي⁽¹⁾.

ثلاثة عشر: معوقات أخرى: إضافة إلى ما سبق توجد معوقات أخرى تتمثل فيما يلي:

❖ ضعف التشريع والإدارة الضريبية، من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية⁽²⁾ إضافة إلى ضعف النظام الضريبي الجزائري⁽³⁾ وعدم إستقراره حيث في كل سنة تصدر تعديلات ضريبية لقانون المالية لسنة 2005 تضمن 68 إجراء ضريبيا وقانون المالية لسنة 2006 تضمن 51 إجراء ضريبيا وقانون المالية لسنة 2007 تضمن 72 إجراء ضريبيا مما نتج عنه عدم وضوح الرؤية لدى السلطات⁽⁴⁾.

❖ بطء وبيروقراطية الجهاز القضائي وعدم تخصص القضاة في مجال منازعات الاستثمار.

(1) علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس الفساد الإداري، مجلة جسر التنمية، العدد 70، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فبراير/ شباط 2008، ص 9.

(2) كمال رزق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 5، جامعة حسينة بن بو علي، الشلف، جانفي 2006، ص 325.

(3) حميد بوزيدة، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 4، جامعة حسينة بن بو علي، الشلف، جوان 2006، ص 296.

(4) مراد ناصر، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق، المجلد 25، العدد الثاني، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص 193.

❖ ضعف القطاع الخاص المحلي⁽¹⁾ يقف عائقا أمام ربطه بالشركات الأجنبية في شكل مشاريع مشتركة، لأن القطاع الخاص له أهمية في جذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب⁽²⁾ إضافة الى التوزيع الجغرافي غير المتوازن جهويا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تتمركز في 10 ولايات متواجدة كلها في شمال الوطن⁽³⁾.

❖ عدم الاستقرار السياسي والأمني حيث أنه رغم تجاوز حالة الانفلات الأمني إلا أن الجزائر مازالت تعاني من القلاقل السياسية⁽⁴⁾ ترجمه تسجيلها لمعدل سالب طوال الفترة (2002-2011) في مؤشر الاستقرار السياسي الصادر عن البنك الدولي⁽⁵⁾

(1) H.Ait Ziane&K.Ait Ziane,Le reseau et la PME Algerienne, **Le premier colloque national sur les réformes économiques en Algerie et la pratique du Marketing**,centre universitaire,Béchar,le20-21Avril2004,sans numérotation.

(2) بعلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص80.

(3) شريف غياط، محمد بوقموم، مرجع سابق، ص52.

(4) فريد أحمد قبلان، مرجع سابق، ص357.

(5) أنظر: تطور موقع الجزائر في مؤشر الاستقرار السياسي في المطلب الثاني من المبحث الثاني، الفصل الثالث من المذكرة

خلاصة الفصل الثالث :

اتضح من دراسة هذا الفصل تغير موقف الجزائر اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أن كانت تعتبره نوع من أنواع استغلال طاقات البلاد، كما تبين أن الجزائر تتوفر على فرص استثمارية في مجال البناء والأشغال العمومية والفلاحة والصيد البحري، والمياه والطاقة وخصوصا الطاقة المتجددة إضافة إلى الصناعات الغذائية والبتر وكيميائية والميكانيك والبنوك والتأمين والاتصالات والسياحة والنقل.

كما تبين أن الجزائر بذلت جهود معتبرة في تهيئة مناخ ملائم للإستثمار نتج عنها تحسن وضع الجزائر في مؤشرات تقويم المخاطر القطرية، وومؤشر الأداء والإمكانات والمؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية، وهذا بداية من سنوات 2004 و2005، وبقيت الجزائر متأخرة في مؤشر التنافسية العالمي، ومؤشر التنافسية العربية، وكذلك مؤشر سهولة أداء الأعمال.

كما سجلت الجزائر تحسن طفيف في الاستقرار السياسي والأمني وتطور نسبي في مجال التنمية البشرية وبالمقابل تبين ضعف الإصلاحات في مجال بيئة أداء الأعمال مما نتج عنه تأخر ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال، كما توصل هذا الفصل الى وجود جملة من المعوقات تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثلت في ضعف المنظومة البنكية، وصعوبة الحصول على العقار الصناعي، وضعف البنية التحتية الأساسية والتقانية، عدم استقرار التشريعات وغموض القوانين، ضعف أداء البورصة، الاقتصاد الموازي، الصورة السيئة للجزائر في الخارج بسبب ضعف الترويج، اضافة الى مشكل الحوكمة، والتخلف في مجال التنمية الإبتكارية وتوطين التقنية، اضافة الى مشكل الفساد حيث تبين أن قانون مكافحة الفساد الحالي يحوي مادة عقابية واحدة تسوي بين من يختلس مبلغ ضئيل ومبلغ كبير.

الخاتمة

ركزت هذه الدراسة على تحليل ملامح المناخ الاستثماري في الجزائر، وقد تبين لنا أن الجزائر بذلت مجهودات معتبرة أدت الى تحسين مناخ الاستثمار، ونتج عنها تحسن موقع الجزائر في المؤشرات الدولية والاقليمية وكان محصلة ذلك زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من تواضع قيمتها نتيجة للعوائق التي تحول دون حصولها على تدفقات تتناسب مع الإمكانيات الموجودة والفرص المتاحة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- أثرت العولمة الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية حيث لوحظ أنه في فترة تسارع العولمة زادت حصيلة الخصخصة في الدول العربية من 2 مليون دولار سنة 1990 إلى 3 مليار سنة 2001، كما لوحظ أن قرابة 75٪ من التدفقات الاستثمارية في الدول النامية والتي مصدرها أنشطة الخصخصة هي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة خلال الفترة (1990-1999).
- تجلّى تأثير المنظمة العالمية للتجارة على مناخ الاستثمار من خلال زيادة عدد الدول التي أدخلت تغييرات على نظم الاستثمار بعد تنفيذ اتفاقية تريمز سنة 1995 من 64 دولة إلى 102 دولة سنة 2004 إضافة إلى زيادة عدد التغييرات الملائمة للاستثمار من 106 سنة 1995 إلى 235 سنة 2004، وتزايدت عدد التغييرات التنظيمية من 82 تغيير سنة 1995 إلى 271 تغيير سنة 2004.

■ يؤدي الانضمام إلى التكتلات الإقليمية إلى آثار إيجابية على مناخ الاستثمار في الدول المنتمية للتكتل، بفعل اتساع السوق وضمانه لقدر من التنسيق في السياسات الاقتصادية وكذا تبادل الخبرات في مجال بيئة أداء الأعمال حيث لوحظ وجود دول مجلس التعاون الخليجي ضمن السبعة مراكز الأولى عربيا في مؤشر بيئة أداء الأعمال 2012 كما جاءت أربعة دول من مجلس التعاون الخليجي ضمن المراكز 40 عالميا في نفس المؤشر.

■ أدت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إلى تأثيرات سلبية على مناخ الاستثمار في دول العالم نتيجة أجواء عدم اليقين التي أحاطت بقرارات الاستثمار، وكذا اتجاه السلطات في العديد من الدول الى فرض وتشديد القيود على أنواع محددة من الاستثمار الأجنبي المباشر بـعكس مناخا استثماريا غير موات وأقل تحررا من ذي قبل وخاصة في مجال صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود، حيث أنه من بين 98 إجراء إصلاحية إتخذته الحكومات يوجد 24 إجراء مقيد للبيئة الاستثمارية.

■ بينت نتائج الحراك الشعبي أن هناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد والسياسة حيث قامت جميع وكالات التصنيف الائتماني العالمية بخفض التصنيفات السيادية لعدد متفاوت من الدول العربية، تراوح ما بين 7 دول بالنسبة لستاندرد آند بورز، و 5 دول لموديز و EIU، و 4 دول لفيتش، و 2 دول بالنسبة لكاييتال انتليجنس، و 4 بالنسبة لوحدة الاستخبارات الاقتصادية الأوروبية وتراوح عدد درجات خفض التقييمات السيادية ما بين 5 درجات بالنسبة لدولة عربية واحدة، ودرجة واحدة بالنسبة لبقية البلدان الأخرى وغالبية هذه الدول شهدت أحداثا سياسية وحراكا شعبيا بدرجات متفاوتة وهي: مصر، ليبيا، تونس، البحرين، الأردن، لبنان، الكويت، قطر، إضافة إلى هذا تراجع نشاط هيئات الترويج في الدول العربية من 400 فعالية خلال العام 2009 شملت 15 دولة وفق المصادر القطرية إلى أقل من 300 فعالية.

■ أدى تحرير سوق الهاتف النقال إلى تحسين مكانة الجزائر في مؤشر معدل النفاذ للهواتف النقالة بـ0,39 لكل 100 ساكن كما أدت المنافسة إلى تخفيض تكلفة الأنترنت بمعدل 0,96 في تقرير التنافسية العربية 2012 وتفوقت في ذلك على كوريا الجنوبية كدولة مقارنة والتي حصلت على معدل 0,95، بينما لوحظ نقص في عدد خطوط الهاتف الثابت ومستوى انتشار الأنترنت حيث يشكل نسبة 0,14 مقابل 100 بالنسبة للهاتف الثابت و0,11 مقابل 100 ساكن بالنسبة لعدد مستخدمي الأنترنت ويرجع ذلك لإحتكار الجزائرية للإتصالات لهذين المجالين، وهذا ما يبين نجاح سياسة التحرير التي إعتمدتها الجزائر في هذا المجال.

■ عززت الجزائر موقعها المالي الخارجي بإحتياطي صرف 205,2 مليار دولار سنة 2011، كما لم تشكل المديونية الخارجية سوى 2,4٪ من الناتج الداخلي الخام، مما دعا صندوق النقد الدولي للتقدم بطلب رسمي الى الجزائر للمساهمة في تعزيز قدرته التسليفية، قابله إعراب الجزائر عن رغبتها في رفع حصتها في صندوق النقد الدولي من 0,41٪ إلى 3٪ مما سينتج عنه ترقية صورة الجزائر في الخارج.

■ يعتبر إستهداف الاستثمارات خارج المحروقات من أولويات الدولة، حيث أدت التدابير المتخذة من طرف الحكومة الى زيادة حجم الاستثمارات خارج المحروقات من 21 مليون دولار سنة 2000 إلى 1,66 مليار سنة 2009 .

■ بينت الدراسة أن توجهات السياسة العامة للجزائر تهدف الى وضع الأدوات الكفيلة بإشراك الدولة في الاستثمار الصناعي والاستفادة من نقل التكنولوجيا وتجلى ذلك من خلال الزام المستثمر الأجنبي بإشراك رؤوس أموال جزائرية مع الاحتفاظ بتسيير انجاز المشروع كما أبدت الدولة استعدادها لتدعيم تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة

خلال الخمس سنوات المقبلة في حالة رغبة المساهمين في تحديثها، إضافة الى شروعاتها في تحديث جل المؤسسات العمومية الصناعية الميكانيكية باستثمارات أولية تقدر بـ 44 مليار دينار.

■ تمكنت الجزائر من تجاوز حالة الإنفلات الأمني وتحقيق تحسن طفيف في الاستقرار السياسي بتقدمها في مؤشر الاستقرار السياسي الصادر عن البنك الدولي مسجلة معدلات تراوحت بين (-1,01، -1,35) في الفترة (2006-2011).

■ حققت الجزائر تطور نسبي في مؤشر التنمية البشرية من معدل 0,667 على السلم (1) سنة 2005 إلى 0,698 سنة 2011 مما يعكس الجهود المبذولة في مجال التنمية البشرية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي.

■ حققت الجزائر تحسن ملحوظ في مؤشرات قياس المخاطر المرتبطة بالاستثمار حيث تحولت من دولة ذات مخاطر معتدلة إلى دولة ذات مخاطر منخفضة ابتداء من سنة 2004 حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية، كما إنتقلت حسب مؤشر الكوفاس من درجة المضاربة B التي تشير للمخاطرة المرتفعة إلى درجة استثمارية A4 التي تدل على وضعية المخاطرة المعتدلة ابتداء من سنة 2005، وصنفت من الدول ذات المخاطر المعتدلة ابتداء من سنة 2010 حسب مؤشر الأنستيتوشنال أنفستور.

■ تراجعت أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب الباحثين عن إقامة إستثمارات موجهة للتصدير حيث تأخر ترتيبها في مؤشر التنافسية العالمي من المرتبة 76 عالميا في (2006-2007) إلى المرتبة 87 عالميا في الفترة (2011-2012) كما إحتلت مرتبة متأخرة عربيا وهي العاشرة من بين 15 دولة عربية داخلية في المؤشر سنتي (2011-2012).

■ رغم تأخر الجزائر في مؤشر التنافسية العربية لسنة 2012 بإحتلالها للمرتبة 24 إلا أنها تمكنت من تقليص الفجوة بينها وبين دول المقارنة التي تعتبر مرجعا بالنسبة لهذا المؤشر حيث تحولت من معدل 0,25 في تقرير 2006 إلى 0,36 في تقرير 2012.

■ تحتل الجزائر مراتب متأخرة في مؤشر سهولة أداء الأعمال حيث إحتلت المرتبة 148 من بين 183 دولة سنة 2012 ويعود هذا لمجموعة أسباب تمثلت في ما يلي:

✓ لم يلعب الشباك الوحيد الذي أنشأ بناء على الأمر 01-03 دوره في تقليص عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس مشروع إستشاري التي تبلغ 14 إجراء، وعدد الإجراءات اللازمة لإستخراج التراخيص البالغة 19 إجراء وبزمن كبير جدا يصل الى 281 يوما.

✓ غياب نظام فعال لتسجيل الممتلكات حيث يستغرق عدد الإجراءات لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري 10 إجراءات، بينما لا تتجاوز في معظم الدول العربية 7 إجراءات بإستثناء الكويت ولبنان والمغرب ب 8 إجراءات.

✓ افتقاد نظام قضائي فعال وكفاء للتعامل مع الشركات المتعثرة حيث يبلغ عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية فيما يخص النزاعات التجارية 45 يوما، ويستغرق الزمن اللازم للفصل في قضية نزاع تجاري وإصدار حكم نهائي فيها ما يعادل 630 يوما.

✓ غياب الفعالية في مجال توصيل الكهرباء حيث تأتي الجزائر في المرتبة الأخيرة عربيا في مؤشر توصيل الكهرباء والمرتبة 164 عالميا من بين 183 دولة، ويستغرق الوقت اللازم لتلبية طلب عميل تجاري لتوصيل الكهرباء 159 يوما في وقت لا تتجاوز معظم الدول العربية 100 يوم.

■ بين المؤشر المركب لمناخ الاستثمار تحسن كبير في مناخ الاستثمار في الجزائر حيث حصلت على درجة تتراوح بين 1 و 2,33 على سلم 3 في الفترة (2002 - 2010).

■ تعاني الجزائر من ضعف في الحوكمة حيث بينت مؤشرات الحكم الراشد لسنة 2011 أن الجزائر تعاني من الفساد الإداري بحصولها على معدل 0,14 وفي مؤشر سيادة القانون سجلت معدل 0,25 وفي مؤشر البيروقراطية سجلت معدل 0,33 أما في مؤشر تدخل الحكومة فلا تختلف الجزائر عن معظم الدول العربية حيث دل المؤشر المرتفع (0,71) على أن الدولة منفذة لبرامجها الإنفاقية بأعلى تكلفة، وبالتالي فهي أقل فاعلية في إنتاجية النفقات العامة كما أن مؤشر التعبير والمساءلة ظهر سالبا في معظم الفترة (2002 - 2011) وتراوح بين -1,14 و -0,76 مما يدل على الضعف الكبير للمؤسسات.

وبناء على النتائج السابقة تم التوصل الى التوصيات التالية:

❖ تشجيع الاستثمارات العربية البينية المباشرة وكذلك عودة الأموال العربية المهاجرة ويتم ذلك ب:

✓ تنظيم مؤتمرات تجمع هيئات الاستثمار الرسمية والغرف التجارية وهيئات ترويج الاستثمار في الدول الأعضاء لمناقشة سبل زيادة تدفق الاستثمارات العربية البينية.

✓ دراسة إمكانية تأسيس صندوق إستثماري بالتعاون مع مؤسسات مالية ومستثمرين من القطاع الخاص بهدف المساهمة في مشاريع استثمارية خاصة في الدول الأعضاء وتوفير التأمين لهم.

❖ تعزيز الانفتاح الاقتصادي والاندماج الإقليمي والدولي وذلك بتسريع وتيرة كل من المباحثات التي باشرتها الجزائر مع جامعة الدول العربية بخصوص تفكيك حماية التعريفية الجمركية، والمشاورات مع الإتحاد

الأوروبي من أجل تعديل شروط وآجال إقامة منطقة للتبادل الحر والتي كانت مقررة في الأصل سنة 2017، ومواصلة المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة بإعتبار أن الانضمام إليها يوفر للجزائر إمكانية الدفاع عن مصالحها والاستفادة من الإجراءات الممنوحة للدول النامية، ويساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لسماحه للمستثمرين الدخول في أنظمة التفضيل التجاري.

❖ التنسيق مع الدول العربية من خلال الإتجاه نحو التكامل والتكتل الإقتصادي وإقامة السوق العربية المشتركة والمناطق الحرة المشتركة، والتنسيق مع الدول المتقدمة من خلال التوسع في عقد اتفاقيات لضمان الاستثمار واتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي، اضافة الى الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة .

❖ مواصلة دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي، بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية مع ضرورة التنسيق بين أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية .

❖ تعديل قوانين العمل وجعلها أكثر مرونة بإدخال أنواع جديدة من عقود العمل المؤقتة مع إمكانية ترك فترة العقود المؤقتة مفتوحة دون تحديد، وإدخال نظام الأجور المنخفضة خلال فترات إكتساب المهارات قبل انتقال العامل إلى مرحلة العقد الدائم، حيث يعد هذا الأسلوب أسهل من تخفيض الحد الأدنى للأجور الذي يؤدي إلى التصادم مع إتحادات العمال.

❖ تنشيط بورصة الجزائر مع تعديل قانون سوق الأوراق المالية لتسمح بإنشاء أسواق موازية للأوراق المالية تتعامل في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم يصاحبها متطلبات إدراج وإفصاح مالي أكثر تبسيطا.

❖ تهيئة الاطار المؤسسي مع ضرورة مواصلة إصلاح نظام العدالة وعصرنته ومواصلة وتعديل قانون مكافحة الفساد بالرجوع الى بعض المواد الموجودة في القانون السابق والذي يتدرج في زيادة العقوبة كلما زاد المبلغ المختلس ومحاربة تبييض الأموال، كما يجب التنسيق بين الهيئات المرتبطة بالشباك الوحيد لكي يقوم بدوره الفعلي في تقليص عدد الإجراءات ومدة تنفيذها.

❖ تأهيل العنصر البشري بتعليمه وزيادة الإنفاق على الصحة وتحسين مستوى دخله، وربط الجامعة بإحتياجات سوق العمل، وتفعيل مساهمة وسائل الإعلام في مجال المعرفة، الزيادة في نفقات البحث والتطوير، وتقديم حوافر اجتماعية للأمينين الراغبين في التعلم، وتشجيع الترجمة، والإستفادة من خبرات الأدمغة المهاجرة بعقد مؤتمرات بالجزائر تسمح بإحتكاكهم مع الكفاءات المحلية الراغبة في تطوير معرفتها، إضافة الى تقديم تحفيزات للطلبة الجامعيين الذين يختارون التخصصات العلمية.

❖ تحسين كفاءة القطاع المالي والمصرفي ب:

✓ تأهيل العنصر البشري وتطوير قدرته على التحكم في التقنيات المصرفية.

✓ مواصلة خوصصة البنوك بشرط عدم وضع جميع البنوك في أيادي أجنبية.

✓ التخلي عن فكرة التخصص المصرفي لفائدة فكرة التنوع المصرفي مما يسمح بتغطية الخسائر الناتجة عن تدهور قطاع ما من إيرادات قطاع آخر يشهد الإزدهار.

✓ تقوية الموارد المالية للمصارف الجزائرية عن طريق زيادة رأس المال وإندماج البنوك الأصغر والأضعف بينها لتكوين وحدات أكثر

فعالية بغرض تحقيق التخفيض المطلوب في التكاليف والإستفادة من إقتصاديات الحجم الكبير.

✓ إصلاح قانون الضمانات بغرض السماح بإنفاذها خارج المحاكم وتوسيع وتنويع أنواع الأصول المنقولة التي يمكن للمدينين تقديمها كضمانات في سبيل الحصول على الائتمان سواء الأصول الحاضرة أو المستقبلية والملموسة وغير الملموسة.

✓ إنشاء جهة لتسجيل المعلومات الائتمانية لخدمة أهداف الرقابة والإشراف المصرفي والسياسة النقدية وعدم الإكتفاء بالمكاتب الخاصة لتسجيل المعلومات الائتمانية مع تعزيز سبل إتاحتها بالوسائل الإلكترونية.

❖ تنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار:

✓ الرفع من كفاءة وفعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة التي لها دور في عمليات الترويج للمشروعات مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

✓ إعداد إستراتيجية شاملة يكون الهدف منها تحسين صورة الجزائر أمام المستثمرين الأجانب .

✓ إنتهاج سياسة إستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، إنطلاقاً من تحديد الميزة النسبية أو التنافسية التي تتمتع بها الدولة .

✓ توفير قاعدة بيانات فعلية شاملة متاحة في مواقع الإنترنت وبعدة لغات، تشمل التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر ودليل للاستثمار في الدول المعنية مرفق بخريطة تبين فيها بالتفصيل مواقع توزيع الثروات الباطنية وكذا شبكة الطرق البرية وسكك الحديد ومدى قرب أو بعد مصادر المياه والكهرباء والغاز من مواقع الاستثمار، مع ضرورة التحديث الدوري لقاعدة المعطيات الاقتصادية.

✓ مواصلة وتكثيف إقامة الندوات والمؤتمرات حول فرص الاستثمار المتاحة، والمشاركة في المعارض الدولية، اضافة الى الإشهار في وسائل الإعلام المختلفة الوطنية و الأجنبية .

✓ تمكين المستثمرين الأجانب من القيام بزيارات ميدانية لمناطق الاستثمار المستهدفة وربط علاقات شراكة بينهم وبين المستثمرين الوطنيين.

✓ خدمة العملاء ومتابعة المستثمر من خلال التأكيد على وصول المعلومات المطلوبة للمستثمر والتواصل معه وخاصة في حالة إحتياجه لأية خدمات إضافية، والوقوف على الأسباب الحقيقية وراء إنسحاب المستثمر والعدول عن فكرة تنفيذ المشروع بغرض تحسين الأداء وضمان عدم تكرار ذلك مستقبلا.

✓ السماح بإنشاء هيئات ترويج الاستثمار شبه حكومية حيث أثبتت الدراسات أنها أكثر فعالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لتمتعها بإستقلالية أكبر.

✓ توفير المعلومة للمستثمر بالعمل على إنشاء مراكز متخصصة في جمع ومعالجة ونشر المعلومة الاقتصادية، وجعلها في متناول المتعاملين.

❖ توفير البنية الأساسية الملائمة بفتح المجال أمام المستثمر الخاص الوطني الأجنبي للاستثمار في مشاريع البنية التحتية، وخصوصا مجال التوصيل بالكهرباء، ومواصلة تشجيع قيام مشروعات البنية الأساسية على أساس نظام الB.O.T.

❖ العمل على معالجة ملف العقار الصناعي بتسوية جميع العقارات المملوكة للخواص وتشجيع ذلك بتخفيض تكلفة التسوية، ثم إحصاء الجيوب العقارية المملوكة للدولة وتسجيلها لمنع مافيا العقار من الاستيلاء عليها.

❖ السماح للإستثمارات التي تستعمل تكنولوجيا متقدمة بتملك المشروع بنسبة 100 ٪ في حالة قيامها بتصدير أكثر من 80٪ إلى الخارج مع منح إعفاءات أكثر جاذبية للمستثمرين الذين يقومون بتنمية المناطق النائية.

❖ إنشاء صندوق سيادي وتوظيف احتياطي الصرف في التنمية الفعلية، على ان لا يذهب منه الى الخارج سوى 1,5٪ فقط من الأصول الإجمالية لإحتياطي الصرف، و 98,5٪ يستعمل في الداخل للمساهمة في إنشاء مؤسسات ومجمعات مشتركة مع الأجانب في الجزائر في الفروع الصناعية والتقنية الخدمية، أو تستعمل في مشاريع البحث العلمي في الخارج، أولشراء شركات في الخارج للحصول على التكنولوجيا مباشرة.

❖ إستكمال برامج الخصخصة باستهداف المؤسسات العامة الكفوءة هيكلياً، بإستثناء المؤسسات العامة ذات الطبيعة الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، وتشجيع العمال على تملك جزء من أسهم المشروعات العامة التي تم تخصيصها، و بالتالي يصبح العمال من الملاك الجدد.

❖ مواصلة الاصلاحات الخاصة ببيئة أداء الأعمال ب:

✓ تخفيض تكلفة إنجاز الإجراءات عن طريق إلغاء بعض المتطلبات غير اللازمة مثل نشر وإعلان تأسيس الشركة الجديدة في إثنين من الصحف الوطنية وإلغاء بعض الرسوم الخاصة بالتسجيل.

✓ إنشاء النافذة الموحدة للسلطات الجمركية والأمنية وتحسين الإجراءات في المنافذ البرية والبحرية والجوية.

✓ تقليل عدد الضرائب، وإعادة النظر في نسبة الإشتراكات المرتبطة بالعمال والإشتراكات الإجبارية وجعلها في حدود 12٪.

✓ إنشاء مكاتب تسجيل لكل أنواع الضمانات التي يقرها قانون الضمانات، من خلال إجراءات إدارية مبسطة لا تتطلب توثيقاً أو مراجعة

قانونية وتسمح للمقرضين بفحص تسجيل الضمانات عبر الشبكة الإلكترونية بشكل دائم.

✓ إدخال وتطوير التعامل الإلكتروني فيما بين الأجهزة الحكومية وكذلك مع المؤسسات الخاصة والأهلية والأفراد وخصوصا في مجالات تسجيل المعلومات والبيانات للمستثمرين والحصول عليها، تمهيدا لمزيد من الخدمات التي تشمل إنجاز عدد متزايد من المعاملات وإعتماد التوقيع الإلكتروني.

✓ إدخال نظام آلي لتسجيل ومتابعة القضايا من تاريخ رفع القضية إلى تاريخ إصدار الحكم فيها على غرار تجربة كل من ألبانيا وأرمينيا تحت إشراف ودعم البنك الدولي.

✓ إشراك الدائنين في إجراءات ومراحل إعلان الإفلاس.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

- 1- ابو عزوز محمد سعيد، العولمة، ط 1، دار البيارق، عمان، الأردن، 1998.
- 2- أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 3- -----، الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2003.
- 4- -----، التجربة اليابانية في الادارة والتنظيم، ط4، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1998.
- 5- -----، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2001.
- 6- بن أشنهو عبد اللطيف، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- 7- -----، تجربة الجزائر الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي والتنمية المستقلة في الوطن العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- 8- بن علي بلعزوز، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

- 9- بن عمر موسى الحاج، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.
- 10- بن قويدر نور الدين، الإدريسي في الجغرافيا، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2004.
- 11- بهلول محمد بلقاسم حسن، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 12- -----، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.
- 13- بوزيدي عبد المجيد، تسعينات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر، الجزائر، 1999.
- 14- خالدي الهادي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.
- 15- خربوش حسني علي وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 16- الخضير محسن أحمد، اقتصاد المعرفة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2001.
- 17- خليف فليح حسن، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 18- دراز عبد المجيد، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 19- سعيان سمير، مقالات في الاقتصاد والإدارة في سوريا، ط1، دار نشر القرن 21، دمشق، سوريا، 2000.

- 20- شهاب مجدي محمود، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1998.
- 21- صلاح محمد حسن، الممتاز في جغرافية المغرب العربي، منشورات بغدادي، الرويبة، الجزائر، 2002.
- 22- عباس علي، إدارة الأعمال الدولية، الإطار العام، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- 23- عبد الخالق أنور، عباس محمد، المناطق الحرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، مصر، 1998.
- 24- عبد الفضيل محمود، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أبريل 1979.
- 25- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، متطلباتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.
- 26- ----، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط 1 مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 27- علوش ناجي، الوطن العربي الجغرافية الطبيعية والبشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، أبريل 1986.
- 28- عوض الله زينب حسن، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية النقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2004.
- 29- عفيفي حاتم سامي، التأمين الدولي، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1986.
- 30- غانم محمد أحمد، مشروعات البنية الساسية بنظام الB.O.T، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.

- 31- قبلان فريد أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والتحديات، دراسة مقارنة، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.
- 32- قدي عبد المجيد، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية، «دراسة تحليلية تقييمية»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 33- قربوع عليوش كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 34- كريمي علي، النظام القانوني لانتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1990.
- 35- مجموعة مؤلفين (مجهولين)، الاقتصاد اليوم كيف يعمل، ترجمة: هاني صالح، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2008.
- 36- مسعداوي يوسف، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة، الجزائر، 2010.
- 37- محمودي عادل، التاريخ والجغرافيا بالجزائر، دار البدر، الجزائر، 2011.
- 38- مقداد إسعاد، أطلس الجزائر، الزيتونة للإعلام والنشر، باتنة، الجزائر، 2006.
- 39- الموسوي ضياء مجيد، الأزمة العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 40- نصر محمد سيد وآخرون، أطلس العالم، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1996.
- 41- هدسون جون، هيراندر مارك، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1987.

42- هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

43- يولا محسن، الجغرافيا، الموسوعة الثقافية العامة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط 1، 1999.

ب- أطروحات دكتوراه ومذكرات ماجستير:

44- بابا عبد القادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003/2004.

45- بن حافظ حمزة، دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 1998-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.

46- بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009-2010.

47- بوراوي ساعد، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008.

48- بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006-2007.

49- بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.

50- دحماني سامية، تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية 1988-1998، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2001.

51- رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية- دراسة تجارب مختلفة -اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007.

52- الزهراني بندر بن سالم، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية 1970-2000، رسالة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004.

53- زوده عمار، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.

54- سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

55- شيخة ليلي، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وإشكالية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، دراسة حالة الصين، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة) جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007.

56- قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة الى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004-2005.

57- قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

58- منصوري الزين، آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005/2006.

59- نزاري رفيق، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008.

ج- مجلات:

60- الأسرج حسين عبد المطلب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مجلة الباحث، عدد8، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

61- أوسير منور، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ماي 2005 .

62- أحمد شعبان محمد علي، التعاون بين البنوك المركزية في البلدان العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد39، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف 2007.

- 63- باناجة محمد عمر، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية وأثرها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد45، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، شتاء2009.
- 64- بختي ابراهيم، دويس محمد الطيب، براءة الاختراع مؤشرا لتنافسية الاقتصاديات: الجزائر والدول العربية، مجلة الباحث، عدد4، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006.
- 65- بلعوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد4، جامعة حسية بن بو علي، الشلف، جوان2006 .
- 66- بلعوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد4، جامعة حسية بن بو علي، الشلف، جوان2006 .
- 67- بلعور سليمان، دور الإستثمارات البينية في التنمية الصناعية العربية، مجلة الباحث، عدد8، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.
- 68- بلفاطمي عباس، المشروعات الخليجية المشتركة كأداة لجذب الأموال المهاجرة، مجلة الباحث، العدد4، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006.
- 69- بن بريكة عبد الوهاب، نجوى حبه، الخيارات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة: حالة مؤسسة الجزائرية للاتصالات موبيليس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، عدد2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر2007.
- 70- بن حسين ناجي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الجندول، العدد24، جامعة منتوري، قسنطينة، سبتمبر2005.
- 71- بن حمودة محبوب، بن قانة اسماعيل، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007 .

- 72- بن علي بلعزوز، عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، شتاء 2008.
- 73- بوجلال محمد، مقارنة إسلامية للأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 6، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، السداسي الأول 2009.
- 74- بوخاري عبد الحميد، الاستثمارات العربية البينية: الواقع والآفاق، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة ورقلة، (2009-2010).
- 75- بوزيد نجوى، الجامعة: مؤسسة للاستثمار في رأس المال البشري، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2007.
- 76- بوزيدة حميد، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 4، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، جوان 2006.
- 77- بوعشة مبارك، الأخضر ديلمي، الأقلية في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2006.
- 78- بوكساني رشيد وآخرون، دراسة كمية لاستقرارية دالة الطلب على النقود وتأثيرها في فعالية السياسة النقدية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 57-58، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، شتاء- ربيع 2012.
- 79- بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

80- بظاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004 .

81- تومي صالح، شقبقب عيسى، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة(1970-2002)، مجلة الباحث، العدد4، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006 .

82- الجندي خزامي عبد العزيز، الإستثمار في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق، مجلد26، العدد 2، سوريا، 2010.

83- جوادي نور الدين، عقبة عبد اللاوي، الأزمة المالية العالمية الراهنة: تحليل عينة دراسات أعداد مجلة «بحوث اقتصادية عربية» مابين 2007 إلى 2010، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف- خريف 2011.

84- حافظ زياد، الأزمة المالية العالمية: البحث عن نموذج جديد، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55- 56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف- خريف 2011.

85- حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد7، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السادسي الثاني 2009.

86- حمد النيل عبد المنعم محمد الطيب، العولة وآثارها الاقتصادية على المصارف (نظرة شمولية)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد3، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ديسمبر 2005.

87- الحمش منير، من «مجتمع المخاطر» و«الدولة الرخوة» إلى «الغضب» و«الثورة»... ثم إلى أين؟، مجلة بحوث اقتصادية

عربية، العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف - خريف 2011.

88- خالدي خديجة، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2، جامعة حسنية بن بو علي، الشلف، ماي2004.

89- الخصاونة مالك قاسم، العلاقة بين الطلب على النقود وعجز الموازنة، دراسة تطبيقية: حالة الأردن، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان57-58، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، ربيع 2012.

90- خضر حسان، الاستثمار الأجنبي تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، عدد32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

91- الخطيب حازم بدر، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وإنعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد4، جامعة حسنية بن بو علي، الشلف، جوان 2006.

92- دادن عبد الوهاب، محمود فوزي شعوبي، تحليل السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر خلال الفترة1990-2006: مدخل التحليل الى مركبات اساسية، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد6، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر2009.

93- الداوي الشيخ، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر واشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد الثاني، جامعة دمشق، سوريا، 2009.

94- دهماني يونس، دور الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد10، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، جامعة الجزائر، 2009.

95- دريس يحيى، آليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإندماج في الاقتصاد العالمي (حالة الجزائر)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55- 56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف - خريف 2011.

96- رزيق كمال، توجه الأقطار العربية نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48- 49، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، خريف 2009 - شتاء 2010.

97- -----، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 5، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جانفي 2006.

98- رواينية كمال، تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2007 .

99- زايري بلقاسم، إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، شتاء 2008.

100- -----، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 3، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ديسمبر 2005 .

101- -----، عبد الكريم البشير، أثر المخاطر القطرية في الاستثمارات الأجنبية: حالة الجزائر (دراسة قياسية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، ربيع 2010.

102- زرقون محمد، انعكاسات إستراتيجية الخصخصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة بعض المؤسسات

الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010 .

103- زرقين عبود، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد45، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، 2009.

104- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد7، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010.

105- زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو-متوسطة وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 1، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، 2004.

106- زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2004.

107- زوزي محمد، استراتيجيات الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، العدد8، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

108- زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد1، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، 2004.

109- الزين عزري، النظام القانوني لرخصة البناء في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، العدد8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2005 .

110- السيد علي عبد المنعم، استقلالية البنوك المركزية، مع اشارة خاصة الى البنك المركزي العراقي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 57-58، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، شتاء- ربيع 2012.

111- شبايكي سعدان، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2007 .

112- شريط عابد، الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 39، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف 2007 .

113- شريط كمال، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2005-2010)، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 6، جامعة يحي فارس، المدينة، مارس 2012.

114- الشوربجي مجدي، اختبار استدامة عجز ميزان الحساب الجاري للاقتصاد المصري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف- خريف 2011 .

115- صالح مفتاح، دلال بن سميثة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف- خريف 2008 .

116- صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2002.

117- صائب حسن مهدي، الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 3، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2009 .

- 118- صخري عمر، محمد مرايمي، الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية: مدخل استراتيجي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عددان 43-44، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف- خريف 2008 .
- 119- صيام أحمد زكريا، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة: الأردن كنموذج، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد3، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، ديسمبر 2005 .
- 120- طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، جانفي 2009 .
- 121- الطلافحة حسين، التخطيط والتنمية في الدول العربية، مجلة جسر التنمية، العدد113، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مايو/ أيار 2012 .
- 122- طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح المالي في النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2009، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 55-56، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف - خريف 2011.
- 123- عايشي كمال، دور نظرية الإوز الطائر الأسبوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحويل إلى الهيكل التصديري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد6، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.
- 124- العباس بلقاسم، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، مجلة جسر التنمية، عدد102، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2011.

125- عبد الكريم سهام، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME II، مجلة الباحث، عدد9، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

126- العبيدي سمير عبد الرسول، مهاتير محمد النموذج والتجربة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عددان 43-44، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف- خريف، 2008.

127- عتروس عبد الحق، دهان محمد، اثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة ابحاث اقتصادية ادارية، العدد5، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان، 2009.

128- عتو الشارف، دراسة قياسية لإستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد6، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السداسي الأول 2009 .

129- عجة الجيلالي، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2006 .

130- غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة تقييمية لبرنامج ميداء، مجلة الباحث، عدد9، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

131- غانم عدنان، المسيلي لبنى، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة دمشق، المجلد19، العدد 2، جامعة دمشق، سوريا.

132- العرابي مصطفى، تداعيات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد51، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، صيف 2010.

- 133- العربي اسماعيل، التنمية الاقتصادية في الدول العربية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
- 134- العساف أحمد عارف، سياسة الخصخصة وأثرها على البطالة والأمن الوظيفي للعاملين، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد7، جامعة جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، السداسي الثاني، 2009 .
- 135- علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، العدد34، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004 .
- 136- -----، مؤشرات قياس الفساد الاداري، مجلة جسر التنمية، العدد70، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فبراير/ شباط 2008 .
- 137- عمارة أميرة محمد، دور التعليم في مكافحة الفساد في الدول النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان57-58، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، جمهورية مصر، شتاء- ربيع 2012 .
- 138- عماري عمار، الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد1، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2002 .
- 139- عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، آثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد2، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، ماي 2005.
- 140- الغوث ولد الطالب جدو، سعد بوه ولد سيداتي، التنمية المعتمدة على الذات: من مواجهة التبعية إلى التأقلم مع العولمة، مجلة بحوث اقتصادية، العدد52، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، خريف 2010 .
- 141- غياط شريف، بوقوموم محمد، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والإبتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد6، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر2009.

142- قدي عبد المجيد، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد6، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السداسي الأول2009 .

143- قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد5، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جانفي2006.

144- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي2005 .

145- كساب علي، راتول محمد، التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشاركة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004.

146- كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية، العدد10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر2006 .

147- الكواز أحمد، مناطق التجارة الحرة، مجلة جسر التنمية، العدد92، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، افريل2010.

148- كواش خالد، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004 .

149- لشهب بديعة، الأزمة المالية العالمية: محاولة في الفهم والتجاوز، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد52، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، خريف2010 .

- 150- لوعيل بلال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2008.
- 151- مزهودة عبد المليك، واقع فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بدول الميدا وجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2007 .
- 152- مسامح مختار، النظام المحاسبي المالي الجزائري وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2008 .
- 153- مصيطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي: حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد4، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006.
- 154- منصوري الزين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد2، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، ماي 2005.
- 155- مولاي لخضر عبد الرزاق، شعيب بونوة، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010.
- 156- ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق، المجلد25، العدد الثاني، جامعة دمشق، سوريا، 2009.
- 157- نوري منير، معوقات مساهمة العولمة الاقتصادية للدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد1، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، السداسي الثاني 2004.

158- -----، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية،
مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد4، جامعة الشلف، جوان2006.

159- الوزني عادل عيسى، دور الغرف الصناعية والتجارية والزراعية
العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة ابحاث اقتصادية
وادارية، العدد5، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.

د- ملتقيات:

160- الأسرج حسين عبد المطلب، الأزمة الاقتصادية العالمية
وسياسات مواجهتها في الدول العربية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية
والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف،
يومي 20-21 أكتوبر 2009 .

161- بريش سعيد بلغرسة، عبد اللطيف، اشكالية تمويل البنوك
للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات
المأمول، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أفريل 2006.

162- بلالي أحمد، خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر،
الأسباب، الميكانيزمات، والتحديات، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات
الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي
3-7 أكتوبر 2004 .

163- بن عيشي بشير، مشكلات عملية الخوصصة وآثارها الاجتماعية
والاقتصادية، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد
للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004 .

164- بن لحسن الهواري، أثر آليات العولمة على الفساد الاداري والمالي
في الدول العربية، الملتقى الوطني الأول حول: حوكمة الشركات كآلية للحد

من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،
جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012.

165- بورغدة حسين، الطيب قصاص، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات
الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي
3-7 أكتوبر 2004 .

166- بوسعدة سعيدة وآخرون، أساليب وضوابط الخصوصية في الجزائر،
الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة
فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004 .

167- بوهزة محمد، مرزوقي رفيق، الأزمة العالمية وآثارها على
الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية
الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف،
يومي 20-21 أكتوبر 2009 .

168- تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها
على التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول « الاقتصاد الجزائري
في الألفية الثالثة »، جامعة سعد دحلب، البليدة، 21-22 ماي 2002 .

169- ----، دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية
للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية
الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،
22-23 أبريل 2003 .

170- تياموي عبد المجيد، بن نوي مصطفى، دور المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري: حالة الجزائر، ملتقى دولي
حول «متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،
جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 17-18 أبريل 2006 .

171- داودي الطيب، التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى، الندوة العلمية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004 .

172- داودي محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية، المؤتمر الدولي العاشر حول «التوجهات الحديثة في تمويل التنمية»، بيروت، لبنان، 11-13 أبريل 2011.

173- زغيب مليكة، نجار حياة، النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، ملتقى المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.

174- شبايكي سعدان، معوقات الخوصصة في الجزائر، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004 .

175- صالح مفتاح، الخوصصة، أسبابها، أهدافها، طرقها مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف يومي 3-7 أكتوبر 2004 .

176- -----، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، الملتقى الوطني حول «الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية»، المركز الجامعي بشار، 20-21 أبريل 2004 .

177- -----، معارفي فريدة، أزمة النظام العالمي وبديل البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية: النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 5-6 ماي 2009.

178- عيساوي ليلي، الخصوصية في دول المغرب العربي، ضرورة حتمية أم خيار إستراتيجي، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004 .

179- قدي عبد المجيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، ملتقى حول «المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 8-9 أفريل 2002.

180- مرداوي كمال، الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخصوصية في الدول المتخلفة، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 3-7 أكتوبر 2004 .

181- ناصر سليمان، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية: الواقع والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.

182- -----، تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر، الأسلوب والمبررات، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17/18 أفريل 2006.

183- نوري منير، البنوك الجزائرية بين غرفة الانعاش والانتعاش، ملتقى المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14-15 ديسمبر 2004 .

184- ولد محمد عيسى محمد محمود، آثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية، الأزمة العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.

هـ- تقارير:

- 185-الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، اشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال، نيويورك وجنيف، 2011.
- 186-البنك الدولي، قياس تنظيم الأعمال التجارية، منشورة على الموقع [http: //arabic.doingbusiness.org /data /exploretopics /getting electricity](http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/getting-electricity) تاريخ الزيارة 2012 /09 /12
- 187-----، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، 2008 .
- 188-----، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، 2010 .
- 189-----، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية، واشنطن، 2012 .
- 190 - صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، سبتمبر 2011 .
- 191-----، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: تحديث لأهم التوقعات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، جانفي 2012، منشورة على الموقع [www.imf.org /external /... /ft /... /2012 /... /pdf](http://www.imf.org/external/.../ft/.../2012/.../pdf) تاريخ الزيارة 2012 /08 /05.
- 192- صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: تحديث لأهم التوقعات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، جويلية 2012، منشورة على الموقع [www.imf.org /external /arabic / pubs /... /0712a.pdf](http://www.imf.org/external/arabic/pubs/.../0712a.pdf) تاريخ الزيارة 2012 /09 /01 .
- 193- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2002 .

- 194- -----، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عدد30،
الإمارات العربية المتحدة، 2010.
- 195- -----، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات
العربية المتحدة، 2011.
- 196- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الإستثمار في الدول
العربية، الكويت، 2001 .
- 197- -----، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي
الرابع، الكويت، 2001 .
- 198- -----، مناخ الإستثمار في الدول
العربية، الكويت، 2002 .
- 199- -----، نشرة ضمان الاستثمار، العدد165،
الكويت، مارس 2002.
- 200- -----، مناخ الإستثمار في الدول
العربية، الكويت، 2003 .
- 201- -----، مناخ الإستثمار في الدول
العربية، الكويت، 2004 .
- 202- -----، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي
الثاني، الكويت، 2004 .
- 203- -----، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي
الثالث، الكويت، 2004 .
- 204- -----، مناخ الإستثمار في الدول
العربية، الكويت، 2005 .

- 205-----، مناخ الإستثمار في الدول
العربية، الكويت، 2006.
- 206-----، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي
الثالث، الكويت، 2006.
- 207-----، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي
الرابع، الكويت، 2006.
- 208-----، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي
الأول، الكويت، 2007.
- 209-----، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي
الثاني، الكويت، 2007.
- 210-----، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي
الثالث، الكويت، 2007.
- 211-----، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي
الرابع، الكويت، 2007.
- 212-----، مناخ الإستثمار في الدول
العربية، الكويت، 2008.
- 213-----، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي
الأول، الكويت، 2008.
- 214-----، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي
الثاني، الكويت، 2008.
- 215-----، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي
الثالث، الكويت، 2008.

- 216-----، مناخ الإستثمار في الدول
العربية، الكويت، 2009.
- 217-----، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي
الأول، الكويت، 2009.
- 218-----، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي
الثاني، الكويت، 2009.
- 219-----، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي
الثالث، الكويت، 2009.
- 220-----، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي
الرابع، الكويت، 2009.
- 221-----، مناخ الاستثمار في الدول
العربية، الكويت، 2010.
- 222-----، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي
الثالث، الكويت، 2010.
- 223-----، مناخ الاستثمار في الدول
العربية، الكويت، 2011.
- 224-----، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي
الأول، الكويت، 2011.
- 225-----، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي
الثاني، الكويت، 2011.
- 226-----، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي
الثالث، الكويت، 2011.

227-----، نشرة ضمان الاستثمار، العددالفصلي
الرابع، الكويت، 2011.

228-----، نشرة ضمان الاستثمار، العددالفصلي
الأول، الكويت، 2012.

2 2 9- المعهد العربي للتخطيط ، تقرير التنافسية
العربية 2003، الكويت، 2003 .

230-----، تقرير التنافسية العربية
2009، الكويت، 2009.

231-----، تقرير التنافسية العربية2012، الكويت2012.

و-النصوص التشريعية والتنظيمية:

- القوانين:

232- قانون 82-11 المؤرخ في 21 غشت 1982، المتعلق بالاستثمار
الاقتصادي الخاص والوطني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،
الصادرة بتاريخ 24 غشت 1982.

233- قانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988، المتعلق بتوجيه
الاستثمارات الاقتصادية الخاصة والوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية
الجزائرية، الصادرة بتاريخ 13 جويلية 1988.

234- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990، المتعلق
بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة
بتاريخ 18 افريل 1990 .

235- قانون رقم 99-08 المؤرخ في 13 جويلية 1999، المتعلق باستعادة الوثام المدني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 13 جويلية 1999 .

236- قانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 جويلية 2011، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 20 جويلية 2011.

-المراسيم:

237- المرسوم الرئاسي رقم 05-278 المؤرخ في 14 غشت 2005 المتضمن استدعاء هيئة الناخبين للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 15 غشت 2005.

238- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993 .

239- المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر 1994 .

240- المرسوم التنفيذي رقم 94-321 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بشروط تعيين المناطق الخاصة وضبط حدودها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر 1994 .

241- المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 ديسمبر 2001، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 26 ديسمبر 2001.

-الأوامر:

242-أمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 17 سبتمبر 1966.

243-الأمر رقم 71-22، المؤرخ في 12 أفريل 1971، المتضمن تحديد الاطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 13 افريل 1971 .

244-الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، المتعلق بخصوصية المؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 27 أوت 1995.

245- الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فبراير 2001 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 28 فبراير 2001.

246-الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 22 أوت 2001.

247- الأمر 01-04 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الإقتصادية وتسييرها وخصصتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001 .

248- الأمر رقم 06-08، المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006.

249-الأمر رقم 06-10 المؤرخ في 29 جويلية 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 05-07، المتعلق بالحروقات، المؤرخ في 28 أفريل 2005، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 30 جويلية 2006.

250-الأمر 09-01 المتضمن لقانون المالية التكميلي، المؤرخ في 22 جويلية 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 26 جويلية 2009.

ز- وسائل الاعلام:

251- بوعباد سفيان، العقار الصناعي مفلس المستثمرين في الجزائر، جريدة الخبر، بتاريخ 12/09/2011

252- بوكروح عبد الوهاب، تصريح الوزير بن مرادي بإقامة مصنع رونو بمستغانم، جريدة الشروق، العدد 3673، بتاريخ 2 جوان 2012 .

253- -----، بوتفليقة يفتح الطبعة ال 45 لمعرض الجزائر الدولي، جريدة الشروق، عدد 3671، الموافق ل 31/05/2012.

254- التلفزة الوطنية الجزائرية، حصة رادار، لقاء مع ممثل وزير الأشغال العمومية، الجمعة 08 جوان 2012.

255- شويري مايا (مؤلف مشارك، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، مجموعة البنك الدولي)، ملخص تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، حصة خاصة بالبنك الدولي، منشورة على الموقع: <http://arabic.doingbusiness.org> تاريخ الزيارة 12/09/2012.

256- صواليلى حفيظ «اجتماع رسمي بين الجزائر ومجموعة العمل في جويلية المقبل، جريدة الخبر، عدد 6728، بتاريخ 28/05/2012 .

257- كيموش ايمان، لهذه الأسباب يرفض الجزائريون المغامرة بأموالهم في البورصة، جريدة الفجر، عدد 505، الموافق ل 16/04/2012.

258- يوسفى سمية، الجزائر تتفاوض للإستفادة من مقاعد في صندوق النقد الدولي، جريدة الخبر، عدد 6701، الموافق ل 30 أفريل 2012.

- 259-----، الجزائر مجبرة على مراجعة الرسم على الأرباح الاستثنائية
بعد تعويض انا داركو، جريدة الخبر، عدد 6651، الموافق ل 2012 / 03 / 11.
- 260-----، سوناطراك تستعد لتسديد 95 مليون أورو لشركة
اسبانية، جريدة الخبر، العدد 6653، الموافق ل 2012 / 03 / 13.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

A-Ouvrages

- 261- Benbitour Ahmed, **L'Algérie au troisième millénaire**, Ed: Marinour, Alger, 1998.
- 262- Belaiboud Mokhtar , **De la survie à la croissance de l'entreprise** , O P U, Alger, 1995.
- 263- Ben yahia farid , Mecheri Ilhem , **L'economie Algerienne, Enjeux et conditions à son adhésion à L'OMC**, ED: dar el-houda, Ain mlila-Algerie, 2009.
- 264- Benissad Hocine, **Algerie, restructurations et réforme économiques (1979-1993)**, OPU, Alger, 1994.
- 265- Bennonne Mahfoud, **De la colonisation au developpement post-independance, une histoire economique et sociale de L'algerie 1830-1990**, Ed: I.A.I.G, ministere de la culture, 2009.
- 266- Ben Achenhou Mourad, **reforme économiques dette et démocratie**, Ed: echrida, Alger, 1992.

267- Denis Clerc, **économie de l'Algérie**, l'imprimerie centrale de Annaba,Alger,1975.

268- Deboub youcef, **le nouveau mécanisme économique en Algérie**,OPU,Alger,1995.

269-Gordon cheers,Geographica Atlas mondial illustré,**revue Konemann**,Sing cheong printing, Hong kong,1999.

270- Madjdoub Hamed, **Algérie, études et perspectives**, Ed: Economica-essai, Alger, 2003.

271- Mekideche Mustapha, **l'Algérie entre l'économie de rente et économie émergente**, Ed: dahlab,Alger.

272- Mebtoul Abd Errahmane, **l'Algerie face aux défis de la Mondialisation** (2ème Réformes économique et privatisation),OPU, Alger, 2002.

273- Rogers Alisdair,**Atlas illustré du monde,star standard Industries**,singapour,2000.

B-Thèses

274 -Aissaoui Abdelhalim,Les fondements Théoriques de l'expérience Algerienne de développement, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université Mentouri,constantine,2008-2009.

275 -Ardjoune Idriss,Liberalisation et ouverture de l'économie algérienne: Quel impact sur la gouvernance des entreprises agroalimentaires?Cas de la wilaya de béjaia,

Thèse pour l'obtention du Titre master of science, Institut Agronomique Méditerranéen de Montpellier, 2010.

276 - Khouri Nabil, les déterminants de l'investissement direct étranger: Etude théorique et analyse empirique, Cas de quelques pays méditerranéens, Thèse pour l'obtention du diplôme de magistère en Sciences de gestion, école supérieure de commerce d'Alger, 2002-2003.

277- ZAKANE Ahmed, **dépenses publique productives, croissance a long terme et politique économique Essai d'analyse Econométrique appliqué au cas de l'Algérie**, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Alger, 2002-2003.

C-rapports

278- CNUCED, **rapport sur l'investissement dans le monde**, New York et Genève, 2011.

279 - UNCTAD, **World Investment Report**, Trends and determinants, Genève, 1998.

280-UNCTAD, **World Investment Report**, The Shift Towards Services, New York and Genève, 2003.

281-UNCTAD, **World Investment Report**, The Shift Towards Services, New York and Genève, 2004.

282-UNCTAD, **world investment report**, Transnational corporations and the internationalization of R&D, New York and Genève, 2005.

283-UNCTAD,**World Investment Report,FDi from Developing and Transition Economies, Implications for Development**, new york and G  neva, 2006.

284-UNCTAD,**world investment report,Transnational Corporations, Extractive Industries and Development**,New York and G  neva, 2007.

285-UNCTAD, **World Investment Report**,Transnational Corporations and the infrastructure Challenge, New york and G  n  va, 2008.

286- UNCTAD,World Investment Report,Non-Equity modes of international production and development,New york and G  n  va, 2011.

287-UNCTAD, **World Investment Report**,Towards a new generation of investment policies,New york and G  n  va, 2012.

288-UNESCO,**Unesco Sience Report,The Curent Status of Sience around The World**, Paris, France,2010.

289-UNDP,**rapport sur le d  veloppement humain 2011**,Durabilit   et Equit  : Un Meilleur Avenir pour Tous,new York,2011.

290-World Bank,**Algeria Investment Climate Assessment** , Washington,June 2002.

291- World Bank,**Doing business in a more transparent world**, washington,2012.

292-World Bank,**Doing business in a more transparent**

world, economy profile: Algeria, washington,2012

D- Revues

293- Bellali Samir,La Regulation Monitaire en Algerie(1990-2007),**Revue du chercheur**,n°8, université Kasdi Merbah,Ouargla,2010.

294- -----,Changement institutionnel et économie parallèle en Algérie: quelques enseignements, **Revue du chercheur**,n°6,université Kasdi Merbah,Ouargla,2008.

295- Ben Ziane Iman & Tedjani Ouafa,Contribution de la mise à niveau des PME à la réduction du taux de chômage, **Revue Recherches economiques et Manageriales**,n°5,Faculté des siences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, Juin2009.

296- Bouammar Boualem &Bekhti Brahim,Le développement de l'économie agricole oasienne: entre la rehabilitation des anciennes oasis et l'aménagement des nouvelles palmeraies,**Revue du chercheur**,n°6,université Kasdi Merbah,ouargla,2008.

297- Boukrif Nouara,Le Gaz Algerien dans l'approvisionnement du marché Européen,**Revue Recherches economiques et Manageriales**, n°7, Faculté des siences économiques et de gestion, université Mohamed khider,Biskra,Juin2010.

298- Cherfi Souhila,L'avenir Energetique de L'Algerie, **Revue Recherches economiques et Manageriales**,n°4,aculté

des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, Décembre2008 .

299-Chabha Bouzar,Fatima Tareb, Les Ide Canal de Transmission de Transfer de Technologie: une Option de la Politique de développement Industriel en Algérie,**Revue Recherches économiques et Manageriales**, n°6,Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra,décembre2009.

300- Dib Ali,Implication of the global financial Crisis on the Algerian Economy, **Revue des économies nord Africaines**,n°7,Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba Ben Bouali, Chlef, 2èmetrimestre,2009.

301-Douah Belkacem,Les zones franches en Algerie: Conclusion d'une experience, **Revue des économies nord Africaines**,n°6,Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba Ben Bouali,Chlef,1èrtrimestre2009.

302-FerhiMohammed,BelouardAliNabil,Typedepropriete et performance des entreprises, **Revue des économies nord Africaines**, n°4,Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba Ben Bouali,Chlef,Juin2006.

303- GhazalAhmed,Le programme de privatisation bancaire en Egypte, **Revue des économies nord Africaines**,n°3,Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba Ben Bouali, Chlef, Décembre2005.

304- Ghoufi Abdelhamid,Stratégies de croissance et

politiques Industrielles: Une Analyse du cas Algerien, **Revue Recherches économiques et Manageriales**, n°6, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, décembre 2009.

305- Kada Akacem, Deruglation, Regulation et Marche Financiers, **Revue du chercheur**, n°8, université Kasdi Merbah, Ouargla, 2010.

306- -----, Des Réformes économiques pour la promotion des PME, **Revue des économies nord Africaines**, n°5, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba Ben Bouali, Chlef, Janvier 2008.

307- Khaoua Nadji, L'entreprise, l'université et le Marché du travail en Algerie: tentative d'analyse, **Revue du chercheur**, n°6, université Kasdi Merbah, Ouargla, 2008.

308- Melbouci Leila, L'entreprise publique industrielle algerienne (EPIA) entre changement et adaptation: un essai d'évaluation des strategies d'adaptation appliquees en Algerie, **Revue Recherches économiques et Manageriales**, n°2, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, décembre 2007.

309- Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, n°20, données 2011, Alger, Mars 2012.

310- Saadaoui Khaled & Mokhtar Maazouz, Au dela de la lutte contre la pauvreté, un projet de développement humain, **Revue**

Recherches économiques et Manageriales, n°5, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, Juin 2009.

311- Yaici Farid & Rachid Lalali, Bancarisation de l'économie, comportement des banques et contribution au développement économique, **Revue des économies nord Africaines**, n°2, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Hassiba Ben Bouali, Chlef, Mai 2005.

E- colloques

312- Ait Ziane. H. & Ait Ziane. K., Le réseau et la PME Algérienne, **Le premier colloque national sur les réformes économiques en Algérie et la pratique du Marketing**, centre universitaire, Béchar, le 20-21 Avril 2004.

313- Akki Alouani Aoumeur, Crise Financière ou Crise d'éthique: quelle alternative, le **colloque scientifique international sur la crise financière et économique internationale et gouvernance mondial**, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Ferhat Abbas, sétif, le 20-21 Octobre 2009.

314- Boudjemil Ahmed, Les économies des pays du Maghreb et l'alternative de la compétitivité des accords de coopération euro -méditerranéen, **Le premier colloque national sur l'institution économique Algérienne et les défis du nouveau climat économique pratique du Marketing**, centre

universitaire, Béchar, le 22-23 Avril 2003.

315-Bouguessa Nagib, La bonne Gouvernance, une réponse à la crise financière, **colloque scientifique international sur la crise financière et économique internationale et gouvernance mondiale**, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Ferhat Abbas, Sétif, le 20-21 Octobre 2009.

316-Chabha Bouzar, Fatima Tareb, Les Ide Canal de Transmission de Transfert de Technologie: une Option de la Politique de développement Industriel en Algérie, **Revue Recherches économiques et Manageriales**, n°6, Faculté des sciences économiques et de gestion, université Mohamed khider, Biskra, décembre 2009.

317-Ghaouti Bekhechi & Bouchenna Ali, La politique d'investissement: Cadre d'émergence d'un développement durable, **Le premier colloque national sur les réformes économiques en Algérie et la pratique du Marketing**, centre universitaire, Béchar, le 20-21 Avril 2004.

F- Lois:

318- Loi n°63-277 du 26 juillet 1963, portant code des investissements, Journal Officiel de la République Algérienne, du 2 Aout 1963.

G- Sites Internet

319-http: //bu.umc.edu.dz/opacar/theses/droit/ALAA2080.pdf

320-www.imf.org/external/arabic/pubs/.../0712a.pdf

321-www.imf.org/external/.../ft/.../2012/...pdf

322-http: //www.alamiya.org/index.php?option=com_content&view=article&id=409&catid=14

323-http: //www.arab-api.org/course30/pdf/P5625-7.pdf

324-http: //www.aleqt.com/2008/12/08/article_172000.htm

325-www.almannai.net/documents/pdf/jassim-almannai-economics1.pdf

326-http: //arabic.doingbusiness.org

327-http: //arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/getting-electricity

328-http: //www.9alam.com/forums/showthread.php/6859f;os\$;kdjhhvdo

329-www.premier-ministre.gov.dz

330-http: //www.andi.dz/fr/PDF/investir en algerie/Climat%20investissement%202010%20fr.pdf

331-http: //www.globalinnovationindex.org/gii/main/analysis/rankings.cfm#CGI.SCRIPT_NAME#

332-http: //www.andi.dz/ fr/PDF/investir_en_algerie/plan%20quinquenal%202010%20fr.pdf

333-<http://www.mipmepi.gov.dz/?Bilan-des-privatisations>

334-<http://www.doingbusiness.org/~media/giawb/doing%20business/documents/profiles/country/DZA.pdf>

335-<http://siteresources.worldbank.org/INTPSDResources/336195-1092412588749/Algeria-ICA~3.pdf>

336-http://www.andi.dz/fr/?fc=b_declare

337-<http://www.iaigc.net>

فهرس المحتويات

المقدمة العامة 5

تمهيد: 7

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لمناخ الاستثمار 13

تمهيد: 15

المبحث الأول: عموميات حول مناخ الاستثمار: 17

المطلب الأول: تحديد المفاهيم: 17

الفرع الأول: تعريف مناخ الاستثمار: 17

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للمناخ الاستثماري: 20

المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار: 23

الفرع الأول: النظام الاقتصادي والسياسي والبيئي والمؤسسي: 23

الفرع الثاني: قوانين وتشريعات الاستثمار: 31

الفرع الثالث: السياسات الاقتصادية الكلية: 32

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار: 33

الفرع الأول: المؤشرات الدولية: تتمثل في: 34

الفرع الثاني: المؤشرات الإقليمية: 43

المبحث الثاني: علاقة مناخ الاستثمار بالتطورات العالمية الراهنة: 44

المطلب الأول: أثر التوسع في نشاط الشركات دولية النشاط والعمولة على مناخ

الاستثمار: 45

الفرع الأول: أثر التوسع في نشاط الشركات دولية النشاط على مناخ

الاستثمار: 45

الفرع الثاني: أثر العمولة على مناخ الاستثمار: 48

المطلب الثاني: أثر الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقليمية على

مناخ الاستثمار: 52

الفرع الأول: أثر الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على مناخ الاستثمار	53
الفرع الثاني: أثر الانضمام للتكتلات الإقليمية على مناخ الاستثمار: ..	60
المطلب الثالث: أثر الأزمة العالمية الراهنة والحراك الشعبي في الدول العربية	
على مناخ الاستثمار:	62
الفرع الأول: تأثير الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة على مناخ الاستثمار	62
الفرع الثاني: تأثير الحراك الشعبي في الدول العربية على مناخ الاستثمار	71
خلاصة الفصل الأول:	80

الفصل الثاني

الدراسة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر	83
تمهيد:	85
المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر:	86
المطلب الأول: تحديد المفاهيم:	86
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الدولي:	86
الفرع الثاني: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر:	89
الفرع الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي: يتميز الاستثمار الأجنبي	
المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها:	91
الفرع الرابع: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:	92
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:	94
المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر:	102
الفرع الأول: الأثر على النقد الأجنبي:	102
الفرع الثاني: الأثر على ميزان المدفوعات:	103
الفرع الثالث: الأثر على التشغيل:	104
الفرع الرابع: الأثر على نقل التكنولوجيا:	105
الفرع الخامس: الأثر على التقسيم الدولي للعمل:	107
الفرع السادس: الأثر على السيادة الوطنية:	108
الفرع السابع: الأثر على المهارات الإدارية:	109
الفرع الثامن: الأثر على البيئة:	110

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	111
المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي وامتداداته:.....	112
الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية:	112
الفرع الثاني: التفسير الماركسي:.....	114
الفرع الثالث: النظرية النيوكلاسيكية:.....	117
المطلب الثاني: النظريات الحديثة المعتمدة على هيكل السوق والمنشأة والبلد	
المضيف	119
الفرع الأول: نظرية دورة حياة المنتج:	119
الفرع الثاني: نظريات عدم كمال السوق:.....	124
الفرع الثالث: المنظور الإداري للمؤسسة:.....	127
الفرع الرابع: المنظور السلوكي للمؤسسة.....	129
الفرع الخامس: نظرية المدرسة اليابانية:.....	130
الفرع السادس: نظرية الموقع:.....	131
المطلب الثالث: النظريات الحديثة التوفيقية:	133
الفرع الأول: النظرية الانتقائية:	134

الفصل الثالث

تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر	145
تمهيد:.....	147
المبحث الأول: خلفية تاريخية حول الإقتصاد الجزائري للفترة (1962-2002)	148
المطلب الأول: مراحل تطور الإقتصاد الجزائري للفترة (1962 / 2002)	148
الفرع الأول: مرحلة الانتظار (1962-1966):	148
الفرع الثاني: مرحلة الإقتصاد الإداري المخطط: 1967 / 1989: ..	152
الفرع الثالث: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد	
السوق (بداية من 1988).....	159
المطلب الثاني: ظروف ومبررات لجوء الجزائر إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي	
المباشر:.....	163
المطلب الثالث: التطور التاريخي لقوانين الاستثمار وحصيلة الاستثمار	

175.....	للفترة (1962-2002):
175.....	الفرع الأول: قانون الاستثمارات في مرحلة الستينيات:
179.....	الفرع الثالث: قانون الاستثمارات في مرحلة الثمانينات:
182....	الفرع الرابع: فترة التسعينات وبداية القرن الواحد والعشرين:
188	المبحث الثاني: تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر:
188:	المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري (المؤهلات والفرص الاستثمارية):
189.....	الفرع الأول: المؤهلات:
199.....	الفرع الثاني: الفرص الاستثمارية في الجزائر:
	المطلب الثاني: جهود الدولة الجزائرية في تهيئة مناخ ملائم للاستثمار للفترة
209.....	(2002-2010):
209.....	الفرع الأول: الجهود المبذولة على المستوى الدولي:
210.....	الفرع الثاني: الجهود المبذولة على المستوى الوطني:
225	الفرع الثالث: جهود الدولة الجزائرية على مستوى بيئة اداء الأعمال:
229.	المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر للفترة 2002 / 2010:
229.....	الفرع الأول: تصنيف الجزائر في المؤشرات الدولية:
235.....	الفرع الثاني: تصنيف الجزائر في المؤشرات الإقليمية:
238.....	الفرع الثالث: معوقات الاستثمار في الجزائر:
256	خلاصة الفصل الثالث:
257	الخاتمة
271	قائمة المراجع
313	فهرس المحتويات